

شرح الفره في علم  
المنطق



بازرسی شد  
۶ - ۲۷

بازدید شد  
۱۳۸۴

۸۵۷۸-ن	
کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب شرح الفره فی المنطق	
مؤلف قطب الدین سعید بن ابی البرکات الحنفی	موضوع
شماره قفسه ۶۴۴-۱	
شماره ثبت کتاب ۷۸۸۹۴ / ۱۱۵۲۲	

کتابخانه موزه و مرکز اسناد مجلس شورای اسلامی  
۱۰۳۴۶  
فهرست شده  
۱۳۸۴

کتابخانه موزه و مرکز اسناد مجلس شورای اسلامی  
۱۰۳۴۶  
فهرست شده  
۱۳۸۴

بسم الله الرحمن الرحيم رب  
استعجل لي ما أريد من الله تعالى  
المنصف رحمه الله تعالى **علم ان النفس الناطقة بالإنسانية**  
وهي عند جمهور اهل الحق امر لطيف مدبر يصرف البدن ويجعل فيه  
حلول الذهب في الزيتون والماء في الورد يعبر عن دنانير وادوات ويدرك  
لها الامور ويكتسب الصناعات وانما قيدا للإنسانية لخراج نفوس  
الافلاك على مذهب الحكماء بالمد والخن على المذهب الحق اذ  
المقصود هو البحث عن مراد الانسان باعتبار تخصيصها اي الامور  
الخاصة بها **فوق** قوة عاقلة **وقوة عاسية** فان قلت  
للملك والخن هاتان القوتان فلا يكونان مخصوصين بالانسان  
قلت تخصيص بالنسبة الى النفوس الغير الناطقة اياها لا يوجد  
في غيرها وانما قيد بالانسان لانه لا يشركه لشرع ولما لم يرد البحث  
عن العاقلة لم يذكر وفي التعرض لها اشارة ابتدائية الى ان  
الدراسة في ما يتعلق بطريقتي التخصيص بالانسان هي مما ينبغي به  
فانظر **فالعاقلة** اي اذ عرفت فاعرف ان القوة العاقلة **تتفكر**

بفكر

**فيها امور الاشياء** فان قيل ان اراد ان يباد الكلية **الجزئية**  
ففيه ان الجزئيات لا تحصل في العقل وان اراد الكلية فقط  
فلا يصح انه ينطبق فيها صور الحيوان كاسيا في امور جزئية  
قلت المراد الاول ومذهب المتكلمين ان الجزئيات ايضا تنفك  
في العقل فيجوز ان يكون ذلك بناء على ذهبهم او تكون الظرفية  
المستفادة من في مجازيه والمراد انتفاضا عند فاعولها  
لها سواء كانت تنفك فيها او في غيرها وهي تطلع عليها هذا  
ان سلم ان القوة العاقلة واسم عقل واحد ويجوز ان يراد بالقوة  
العاقلة امرا عموما للعقل وباقي المعنوي المذكورة فصح الكلام بلا  
تكلف انتفاضا **على نحو ما نطبع** وينفك في المرأة اي يشبه ذلك  
في الجملة اي في بعض الامور فان كان بينهما فرق ظاهر وهو ان  
الصورة تحصل في الذهن حقيقة لا تحصل في المرأة اصلا بل  
يتوهم كرها يدخل فيها فالشاعبة والشاركة في اللون ظلا  
وعكسا وفي مطلق الحصول فان كان احدا يحصل حقيقة محليا  
لكن الحالة لا ينطبق فيها **الاصور** بعض المحسوسات **انما هي المحسوسات**

بل بعضها وهو ما في مقابلة المرأة عند الانتفاش والقوة  
 المذكورة الان **تنتشر فيها** ما لا يصرها حسد بل ما لم  
 يصرها فط بل **جميع الاشياء من الحسوسات البصرة**  
 وغيرها والمعقولة **الكلمة والحزبية وتلك القوة تسمى ذهنا**  
**وذلك النقل** الحاصل **علا** وادراكا وتصورا ونقلا ومعرفة  
 فكل منها هو الصورة الحاصلة في الذهن **والمراد من الحسوسات**  
**يدرك باحدى الحواس** المختلطة الظاهرة اي ببها فمعرفة ان  
 الحواس تدركها ثم تدرك العقل منها وقاب بعضهم الحواس لم تدرك  
 لها وانما يدركها العقل بالتمها ووسيلتها وهذا مذهب الجمهور  
 في ما نقل والحواس الظاهرة **الباصرة** اي قوة يدرك لها الاصوات  
 والالوان **والساكنة** اي قوة يدرك لها الاصوات **والثابتة**  
 اي قوة يدرك لها الالوان **والذاتية** اي قوة يدرك احلاق  
 والحسوسة **واللازمة** اي قوة تدرك لها الحرارة والبرودة **فالمعقولة**  
**ملا يمكن ادراكها** سواء ادركها العقل بنفسه من غير استعانة  
 او يحتاج في تدركها الى حيز باطني وهو ايضا حجة على اشتراك

وهي قوة تجمع فيها ما يدرك بالحواس الظاهرة والمخيلة وهي  
 كالخزائن الاولى يحفظ ما يعقل عنه الذهب والواحدة وهي قوة  
 يدرك بها المعاني الحزبية كسجاعة زيد والحافضة وهي كالحزائنة  
 للواحدة والمتصرفه طه الى تصرف ما في الخزائين بالتركيب  
 وتفصيل هذا البحث لا يليق بالمقام فالتفتين بالاشارات **فالعالم**  
 وهو الصورة الحاصلة عند العقل **ما تصور واما تصديق** **لان**  
**الصورة الحاصلة ان كانت صورة السببية** **ايحيايا** **او شيئا** اي ان  
 كان معنوها وحاصلها ان سببة شي الى شي تاسه او منفية والصورة  
 والصورة حاصلة على وجه الازعان والقبول بان يدعى العقل **الشيء**  
 او البقي ويعقله **فقد يدرك** اي مسمى يدعى اصطلاح المنطقيين **والا**  
 اي فان لم يكن صورة السببية على ما مر **فمجرد** وقد حطتونه  
 بالتصور **الساج** فالصور لفظ مشترك تطلق تارة على مطلق  
 العلم الشامل للتصديق **ومع** منه مقابل للتصديق فلا يعقل  
**سواء كان واحدا** ان كانت الصورة صورة واحدة وحده حقيقة  
 لا يعيد فيها اصلا وعرفية بعد امرا واحدا **فالمصور** **لان**

وحده أو يكون متعدداً **بلا شبهة** أي ربط أحدهما بالآخر  
**لتصور الحيوان والكاتب بلا شبهة أو نسبة ناقصة** لا يصح  
 السكوت عليها **بقيد** بان يكون أحد الأمرين قيداً للآخر  
 وصفيته بان يكون وصفاً له أو اضافية بان يكون مضافاً إليه  
 فالأول **كصورة حيوان ناطق** بالوصف فان النطق وان نسب  
 إلى الحيوان لكنها لا تنفع السكوت عليها وليس موصوفاً ان الية  
 ثابتة أو منفقة والثاني **كصورة غلام زيد** أو مع نسبة **ثابتة**  
 يصح السكوت عليها **غير خبرية** لا يحتمل الصدق والكذب وسحقية  
 تفاصيل معاني تلك النسب **كصورة ضرب** وغيرها من أجل الانانية  
 فان فيها نسبة طلب الحدث إلى مخاطب على وجه يصح السكوت  
 عليها لكن ليس بمعنى ان الطلب ثابت أو منفى بل في موضوعه  
 لطلب الشيء من المخاطب أمثال ان الطلب ثابت هو لان من منه لم عبده  
 فافهم وهذا هو الفرق بين قولك اطلب علي سبيل الانثى واطلبك  
 على سبيل الاختار فالأول معنى نفس الطلب والثاني معناه  
 ان ذاك الطلب ثابت فادراك الأول تصوير اذ ليس مضمونه

صريحاً ببيان حال النسبة وادراك الثاني على وجه الادعاء  
 لصديق هكذا تحقق المقام فقد جنى على أقوام **وخبرية شككت**  
**فليس فان ذلك كل من قبل التصور كالمعنى على كبري** أي بان لا يشك  
 منه ليس مضمونه اذ عان ان النسبة واقعة أولاً أمّا غير خبرية  
 فخطأ واما الخبرية لم يشكوك فيه كزيد قائم فلان الطرفين أي ثبوت  
 المقام وعدمه عند الشك على السواء فتلك الصورة فان كان فيها  
 ثبوت لنسبة لكن لم تحصل على سبيل الادعاء فلا يكون تصديقاً  
 واعلم ان ثبوت النسبة أو نفيها لكن ان لم يكن في الذهن أصلاً  
 فهو جمل بسيط بها وان حصل فيه أحدها فان لم يوجد العقل ان يكون  
 الواقع هو الظاهر الآخر فهو جرم سواء كان مطابقاً للواقع أولاً فان لم  
 يكن مطابقاً يسمى **جمل لا مركباً** وان جرد العقل ان يكون الواقع هو  
 الطرف الآخر فان كان كذلكا الطرفين عنده على السواء فهو مشكك  
 فان كان أحد الطرفين باحتمالاً والآخر مجوفاً فالراجح ظن والمرجوح  
 وهم فالجزم صورة نسبة لم يوجد العقل خلافاً وهو تصديق بالظن  
 صورة نسبة ترجحت عند العقل على خلافاً وهو أيضاً تصديق فان

للفعل اذ عانا وقولاً في الجملة فالوهم صورة نسبة ترجع عند العقل  
 خلاصاً مع تجويزها والشك صورة نسبة جواز العقل خلاصاً  
 ولا يكون لاحد هارحان وهو تصور ان لعدم قبول مضمونها اصلاً  
**وكذلك اجزاء الشروطية** اي كل واحد من الصورتين اللتين ادعوا للزعم  
 بينهما يعني انه ان تحقق مضمون احدها تحقق مضمون الاخرى كما في  
 قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكل واحد منهما تصور  
 اذ ليس مضمون الاول ح اذ عان ان الشمس طالعة ولم يضمن الثانية  
 ان النهار موجود بالعقود اذ عان بتوالت النسبة اي للزوم بين  
 هاتين النسبتين يعني ان تحققت الاولى تحققت الثانية وكل منهما  
 بمنزلة مفرد في زيد قائم ولهذا قد يدعى النهر مضمون تلك القضية  
 مع انه لا يقبل احد طرفيها اصلاً ولذلك كل من الصورتين اللتين ادعوا  
 الاتصال بينهما اما العدد زوج او فرد على ما سيجي **فصل**  
**ستعرف فيما بعد ان النسبة احيانا كانت او سلباً** اي الصورة  
 الحاصلة التي مضى لها ان النسبة مغلوبة في وارتباطه ماسه اذ  
 منفية على وجه الادعاء والقبول **على الله اوجه جعلية** بان

يكون

يكون مضمونها ان شيئاً متخذاً لشيء او ليس متخذاً يعني هو هو وليس  
 هو هو فالنسبة في الاتحاد والتفريق اذ عان الاتحاد وتنفرت  
 تفصل معنى الاتحاد في غير هذا الكتاب ان شاء الله تعالى فان  
 تضمنت ثبوت الاتحاد فوجبة او سلبية فسالبة والموجبة **خو**  
**بالإنسان كائناً** فان مضمونها ثبوت اتحاد الكاتب بالإنسان يعني  
 انه هو **و** السالبة **خو الإنسان ليس كائناً** فان مضمونها سلب الاتحاد  
 اي اذ عان انه ليس هو **والتصالية** بان يكون مضمونها ان نسبة شي الى  
 شي متصلة بنسبة شيء الى اخر وليس بمفصلة يعني انه يثبت النسبة  
 الاولى بثبت الثانية او ليس كذلك فالنسبة في الاتصال والتفريق  
 اذ عان الاتصال او سلبه والموجبة **خو اذا كانت الشمس طالعة فالنهار**  
**موجود** فان مضمونها الاتصال بين طلوع الشمس وجود النهار  
 اي ان تحقق الاول تحقق الثاني والثانية **خو ان كانت الشمس**  
**طالعة فالليل موجود** فمضمونها سلب الاتصال اي الاتصال بينهما  
**والتصالية** بان يكون مضمونها ان نسبة مفصلة عن نسبة اخرى او  
 ليست بمفصلة فالنسبة في الاتصال اللتين اللتين من التفريق اذ عان

او اذعان سلبه فان قيل اذا قلت تلك النسبة منفصلة عن هذا او  
متصلة بها فمفوضها الانفصال والانتقال فيكون الماوي منفصلة  
والثانية منفصلة على ما ذكرت مع انها جملتان فلا يصح تعريفها قلت  
بخطوط في القضية فيما ذكرت هو انفصال النفس والنسبة في الاتحاد  
فليس مفوضها الاتحاد اجد الطرفين بالاحد بمعنى انه هو فلو كانت  
جملتين والمنفصلة بها كان النسبة في انفصال احد الطرفين عن الآخر  
واذ عن تنويع اوليه وقصر عليها المنفصلة فالقضية المذكورتان  
لا يكون احدهما منفصلة والاخرى متصلة بالانفصال لزمان منفصلة  
ومتصلة فالصحيح ولو يردني تعريفها ان لا يكون على وجه الاتحاد  
لم يتوجه الاشكال والموجبة **شأنها ان يكون العدد زوجا او فردا**  
فمفوضها الانفصال بين زوجية العدد وفردية اي العدد الواحد  
لا يكون الماوي زوجا او فردا وسيجي الانفصال تفصيل والسالبة نحو  
**ليس اما ان يكون العدد زوجا او فردا او منتقما الى المتساويين**  
فان كان مفوضها سلب الانفصال بين زوجية العدد وانتقاسه  
الى عددين متساويين بل كل زوج منتقم اليها اذا الاسطر اليها بان

يكون

يكون مركبات عددين كل منهما مثل الآخر وكل زوج كذلك  
كما لاربعة فانه مركب من اثنين واثنين **فادراك هذه النسبة**  
**الثلاث** اي اذعان ان الاتحاد والاتصال لا انفصال ثابت او  
منفي وهو المراد بايجاب والسلب **تصديق ويسمى** ذلك الماذعان  
**حكما ايضا** وايقاعا وانزاعا وادراك ان النسبة واقعية او  
ليست بواقعة فهذه كلها عبارات لمفهوم واحد يحمل على ما فصل  
في محله فتدبر واناسي التصديق عند الحكم واعلم ان المتأثر  
من كلام المصنف ان الحكم والتصديق ادراك الايجاب وليس كذلك  
بل الايجاب هو الحكم واذعان النسبة فلا يغفل **فادراك المتساويين**  
اي النسبة الثلاث **لتصور على ما عرفت تفصيل** **ثلاثة** اي هذا  
هذا تنبيه وليست بكون هذا اللفظ فيما يمكن معرفته في الجملة من  
المباحث السابعة او فيما يتضح في ذاته ويذكر لئلا يغفل عنه  
اذا كان التصديق ادراكا **النسبة ايقاعا وانزاعا** هاتين اب  
يرفعان الاوهام **كشام** عن الادراك اي دراكها هو الايقاع اي  
اذعان وقوع النسبة والانتزاع اي اذعان عدم وقوعها

بجس ان الاتحاد او الاتصال او الانفصال ثابت او غير ثابت  
 عما عرفت **لوقت على ثلاثه تصورات** اي لا يمكن تحققة  
 المبعد تحقق ادراكات اخري **لتصور المنسوب اليه وبداي**  
 الامرين اللذين نسب احدهما الى الماخو بالاتحاد او الاتصال  
 او الانفصال **ولتصور النسبة** اي ارتباط احد الطرفين  
 بالآخر و اضافته اليه على وجه التقييد باحد الوجوه **الثلاثة**  
 الكائنة **بينها** اي التي لا يمكن العدم واددا عليها والعرض ذلك  
 الوصف ان النسبة الحكمية في الموجبة والتالبة على فسخ واحد  
 فيلاحظ الربط والامافاة في عدم الربط ثم يدعى في المو  
 ان الربط ثابت في السالبة انه غير ثابت وهذا مذهب المتأخرين  
 كما صرح به السيد المحقق في حواشي التجر يدويه احرز عن  
 قول من يقول ان السبعة الحكمية في السالبة عليه يعني اننا  
 نلاحظ عدم الربط ونذعنه فنحل كلام المتأخرين على ذلك  
 فقد اخطأ **اما الاولان** اي لوقت التصديق على تصور  
 المنسوب اليه وعلى تصور المنسوب **فلتوقف النسبة على السبعة**

اي لا يكون التصديق موقوف على ادراك النسبة والنسبة موقوفة  
 فوفة على امرين يربط احدهما بالآخر لا لقاعدة عن ربط  
 امر باخر ولا لتحقيق النسبة المبعد تحقق امرين فذلك التصديق  
 لا يحقق المبعد تحقق هذين الامرين **قامت الثالث** اي  
 لوقت التصديق على تصور النسبة **فيمكن ايقاعها وانزاعها**  
 اي ان التصديق عبارة عن ايقاع النسبة وانزاعها يعني ادراك  
 المقادير افعلة على سبيل الماذعان او لست بواقعة وذلك لا يمكن  
 المبعد ادراك النسبة فلو لم يتقبل النسبة لا يمكن تحقيق التصديق  
**لكن لما في منها** اي من تصور المنسوب المنسوب اليه وبه النسبة  
**تداخل** وحق التصديق حيث يكون التصديق موقفا منها ومن الحكم  
 بل هي شرائط خارجية وهو حاله تستطه اجمالية يعبر عنها بطريق  
 بالحكم وبما مر من العبارات **عن اهمل التحقيق** اي احكم وتابعهم  
**وقال الامام** فخر الدين الرازي **وتسايق التصديق فهو التجميع**  
**الركب منها** اي من التصورات الثلاث **ومن الحكم** اي الماذعان المذلة  
**استدل بالابان** اي مستدل لا يعني ان دليل الامام على تركيب التصديق

بما مر ان التصديق **هو العلم بالقيضية** اي قول يعي ان  
يقال لقايله انه صادق او كاذب كزيد قائم يعني انه ادراك  
الفقيه على ما سيجي تفصيله **ويندرج فيه هذه الامور الثلاثة**  
اي بهذا الادراك يعني الصون مركبة من الادراكات الثلاث  
والحكم فيكون التصديق مركباً **واجب** بطريق المعارضة وهي  
ان يدرك في مقابلة دليل الخصم دليل يدل على خلاف مراعاة  
فكانه يقال ان دليل يدل على بطلان مدعاه بل على بطلان  
دليلك ايضا اذ لو صح الدليل ليعي لمعي فليتبدر بان **تقسم العلم**  
**الى الصور والتصديق** ان العرف **وبطلانها بكاتب على**  
**حسابه** اي بان انه يمتاز عن كاسب الاخر **يرد عليه** اي يبطل  
مدعاه وتوضح **انه** ان الفن موضوع لبيان طريق تحصيل  
المجهول من المعلوم وواضح الفن انما قسمه العلم الى التصديق  
والتصديق لاجل ان يبين لكل منها كاسباً ممتازاً اي الامر الذي  
يحصل منه التصديق عنما يحصل منه المصور بحيث لا يدخل  
احدهما في الآخر ولو كان التصديق مركباً كما يقول الامام كما

ما يحصل منه التصديق وهو ما يحصل منه المصور مع امرا اخر بان  
التصديق عيان عن المصورات والحكم والمصور يحصل مثلاً  
يحصل منه المصور والحكم من غير فيدخل ما يحصل منه المصور  
فيما يحصل منه التصديق وذلك مناف لغرض الواضح من القسم  
ولعل الامام يقول لانه ان الفصل لامتياز بالعلمي المذكور بل  
يعني مجرد المضاف وهو حاصل لانه كاسب التصديق مركب من كاسب  
المصور وعين والكل غير الجرد **واجب ما فيه مع ان التصديق**  
**ليس اذ كن** جواب اخرا بالقرن لمقدمة الدليل وهو منع في  
صون الدعوي مبالغة فلا يمكن منعه يعني ان لا يتم ان التصديق  
علم بجميع القضيصة ليزم تركه بل يجوز ان يكون **هو العلم بالحكم**  
**منها** اي ادعان حجة منها وهو وقوع السبب او لا وقوى عصا  
واعلم ان التصديق عند الحكم نفس الحكم كقوله العلم به فراد  
المنصف من الحكم هاهنا هو المدعى اي وقوع السبب فانه  
جزء القضيصة على ما سيجي ومن في العلم اذ لا على  
سبيل الادعان وهو التصديق والحكم بالعلمي المذكور

**فصل كل واحد من المتصور والنصديق ينقسم الى قسمين ضروري**  
 وهو ادراك **لا يحتاج في حصوله الى نص** وفكر بل يمكن حصوله  
 بدون **كصور الحركات** مجزأ فالحاصل بلا احتياج الى النظر  
**والنصديق بان النار حارة** يعني ان كل من عرف النار ومعنى الحارة  
 يدرك الحارة بلا **نظر ونظري** وهو ادراك يحتاج في  
 حصوله اليه اي لا يمكن حصوله بدون **كصور كذا النفس والطق**  
**بان الماء اي ماسوي ذات الله** وصفاته من الموجودات  
**حادثة** اي وجد بعد ان لم يكن موجودا واعلم ان النصديق  
 يجوز ان يكون تصورا موقوف على النظر ويلزم منه ان الحكم  
 ايضا موقوف على النظر لا يندرج موقوف على المتصور والنصور موقوف  
 على النظر فيعلم ظاهر التعريف يكون ذلك النصديق نظريا مطلقا  
 وانما النصديق البديهي مالم يحجج في تصورات **وهو حكمه** لا ينظر  
 وليس له بل الاعتبار بالحكم في ذاته لا امر خارج عند المحققين  
 فان كان الحكم بعد حصول المتورات **محتاجا الى نظر** فالنصديق  
 نظري ولا يبدى شيئا **سواء كان تصورا** محتاجة او لا والجواب

ان المراد ان النظري ما احتاج في حد ذاته فيصح في المتصور  
 والنصديق لكنه انما يتم اذا قلنا ان النصديق هو الحكم لا اذا  
 قلنا انه المركب لانه اذا توقف جزؤه هو المتصور فقد أصبح ان  
 الكل في ذاته لا يلد خارج محتاج فلا يخرج ما كان لقوة  
 محتاجا ولم يحجج حكمه لذاته وقد يقال ان النصديق البديهي على  
 هذا التقدير مالم يحجج اصلا فان قلنا به فلا اشكال وان قلنا  
 المدار على الحرف لا على كماله فالوجه ان يميز تعريف النصديق  
 الضروري والنظري عن قسمي المتصور كما في كبرى السيد قدس سره  
 ويقال النصديق الضروري مالم يحجج حكمه في ذاته والنظري احتاج  
 حكمه في حد ذاته فالحكم وهما هنا تحت **وهو انه لا يبي من الادراكات**  
 مما لا يمكن حصوله بلا نظر لحواله ان يحصل بالهام من الله تعالى او  
 حدس قوي لا ينظر كالحاصل كثير منها للابصار والمصدقين فقولهم  
 بعض الصور يتوقف عليه م بل باطل وما قيل ان البدهية والنظيرة  
 تختلفان حسب الحالات والاشخاص فقد يكون البديهي  
 في حالة وعند شخص نظريا في حالة اخرى وعند شخص اخر فاقول

ليس له كثير نفع بحجوان الالهام في كل حال ولكل شخص لان يقيد  
 شرط عدم الالهام وقد جاب بان الصورة احاطة من النظر  
 الصورة احاطة من الالهام والحس بالتحس وان توافقا في المادة  
 فالشخص احاطة من النظر لا يمكن حصوله له منه ومجرد المنع غير  
 في مقام التعريف والاولى ان البديهي ما يحصل غير النظر والنظري  
 ما يحصل فيه واقول على هذا الجواب بل التعريف الاخر يلزم ان  
 لا يمكن وصف المعلوم بكونه نظريا غير بديهي لانه بصورته وفي الاخر  
 نظرا اخر فليست امل ومجرد المنع قاذ في قولهم بل البعض من نظريها  
 نظري فالفئة **فصل في نظري كل قسم يمكن تحصيله من**  
**صورته** فالصدق النظري يمكن تحصيله من التصديق الضروي  
 والتصور النظري من التصور الضروي وفيه اشارة الى ان الصدق  
 لا يحصل من التصور بالعكس وهو مذهب المنطقيين والنظر  
 يمكن تحصيله من نظري اخر الا انه يجب ان يكون ذلك النظر مكتبا  
 من ضروري او ينهي الى اكتساب منه اذ لو لم ينته اليه كانت  
 حصوله محالا يتوقف على العلم وهو يحتاج الى العلم بامور

اخذ وهكذا الى غير النهاية لحصول تلك الظروف على العلم  
 بامور غير مناهية بالتفصيل والترتيب بل ترتيبات غير متناهية  
 لذلك وهما محالان فلا يمكن تحصيل النظري الامر الضروي او ما في  
 حكمة **بالفكر** والنظر وهما مترادفان في اصطلاحهم **وهو اي العلم**  
**قد استت المعلومات بتفصيل المجهول** وان لا يحفظ امور معلومة  
 غير مرتبة فيرتبها على ما سياتي بيانه ويكون الغرض من ذلك  
 الترتيب ان يحصل منه مجهولا فلو لم يكن الغرض ذلك لم يسمي فكرا  
 فان افاد مجهولا والترتيب جعل امرين او الترتيب الكامل المأمور  
 مقدما بعضه على بعض والمواد من المعلومات ما فوق الواحد  
 واللام في المجهولات الجنس اي المجهول والاولى حقيقة المفرد  
 فاعلم ان المطلوب الذي تريد تحصيله يجب ان يكون محمولا  
 بوجهه لا لكان تحصيله محالنا في ما الحاصل بان يكون معلوما  
 بوجه اخر والام يمكن طلبه فان طلبه بان يعلم بوجه محال  
 فان اردنا ان نحصل امرا مجهولا من غير ما هو متوقف  
 الذهن بل ما في خبر انية خياله من ال

سورة تناسب ذلك المطلوب المعلوم بوجه ثم ليس صورة أخرى  
 كذلك ثم يلتفت إلى ما يمر ويقدم بعضها على بعض فاذا وقع ذلك  
 على وجه يأتي بها يحصل له الوجه المجهول في الشغل انتقال  
 المطلوب إلى المبادي ليمتد لها ثم انتقال من المبادي إلى الوجه  
 المطلوب فالمراد تقريب أمور معلومة مناسبة للمطلوب للانتقال  
 إلى المجهول بوجه معلوم بوجه وقد يقال ان النظر يجمع الانتقالين  
 فالترتيب شرط خارج وبعض وسيجي ما يتعلق بالتقريب والتفكر  
 ليحصل المقهور **كترتيب الحيوان في الناطق المعلومين** **فصل**  
**المجهول** فان الانسان لما علمناه بوجه كالضاحك مثلاً وادنا من  
 بوجه آخر توصل إلى ما في جردة الحيوان بوجهنا الحيوان مثلاً  
 ولذلك الناطق في ما في المعلومات وقد من الحيوان على الناطق  
 بان التفنن اليها على هذا الجمع فحصل صورة لم تكن حاصلة وهي الجمع  
 الذي منها ما هي في الجمع وهو الانسان فيحصل الانتقال  
 والتقريب إلى الناطق ثم الحيوان غير لازم كما سيجي فندبر الفكرة  
 لتحصيل النقا **ترتيب المظالم في الناطق كقولنا العالم**

**شئ وكل متغير حادث** ليحصل الفهم المجهول كقولنا **العالم**  
**حادث** ونوضحه اننا تصورنا مفهوم العالم حادث وادنا ان  
 يحصل التصديق به فتوجهنا إلى المتغيرات فوجدنا فيها ان  
 العالم متغير ثم وجدنا كل متغير حادث او بالعكس فرتبنا  
 على النسخ الملقى بان التفنن اليها لذلك فحصلنا على وجه لم يكن  
 حاصلين على ذلك الوجه هكذا العالم متغير وكل متغير حادث  
 فعلنا من ان العالم حادث ليحصل الانتقال والترتيب **فصل**  
 تبين فيه احتياج الانسان إلى النطق **ليمتد الانسان** أي ما به  
 عتاز عن **سائر الحيوانات** الغير الناطقة امتيازاً مقيداً به أي ما  
 عليه اثاره الجلية المطلق به منه **ليس لما اذهلكم** **فصل المجهول**  
**من العلوم بطريق النظر** على وجه صحيح يعني انه صحيح فان ذلك من  
 المتبينات ليس في حيز الاعتبار وذلك انه سبب لتحصيل ما خلق  
 لاجله الانسان من المداك العالية الممتدة للفوز بالسعادة الدنية  
 والدنوية وغير من خواص الفحك والتعجب ليس كذلك والتحصيل  
 على وجه الخطار مبصده ومعنى وما لم يعرفه لم يوثق عليه فلا

اعتداده به ثم ان وجوده ممكن ان يقع محض القابلية من غير قدرة  
عليه بالفعل منزلة العدم فالامتنان المعتبر بالقدرة بالفعل يعني  
انه يحصل المجهول متى يزيد فنزل لم يتدر عليه فهو منزلة محاربه  
فن قال انت انا انسان ليس منزلة محاربه فكيف قالت انا اقد علي  
ذلك **قالوا يجب على كل من يدعي الانسان ان يكون كالعدم**  
ويريد ان يكون صادقا في دعواه **ان يعرف الفكر وشرايط صحته**  
من حيث الاشتراك ليطهر اي يعرفه ذلك **وجبات فساد حق**  
**يتكمن من تحصيل المجهولات من المعلومات على الوجه الذي يتقن**  
انه الصواب الاول لم يعرف الفكر لم يتدر عليه بالفعل ومن لم يعرف  
طريق الصحة لم يتدر على الصحيح ومن لم يعرف ان شرط الصحة وجود  
السناد فادالم يتبين ان فكره صحيح فان العلم بصحة بان يعلم  
انه انما يتوقف عليه الصحة وترك ما يوجب الفساد ولو اتبع  
شرايط الصحة لكف ادمنها ترك ما يوجب الفساد فتدبر ذلك  
العلوم ليست بضره يحصل لكل احد بلاسي و احتياج الى التعليم  
فاحتج الي قواعد **يلزمه ذلك وهو المنطق فلم ان الانسان التي**

ليست

ليست منزلة العدم يحتاج الى معرفة المنطق **الانسان الذي لا يعرفه الله**  
**تعالى بالنفس القدسية** المقدسة عن اتكدر بالكد ورايت لكاصلة  
من التعلق بالبدن وهم الانبياء والمقربون استقامت كل من يدعي  
لم يجب عليهم ذلك **فانهم يعلمون الطالب عن غير اتفاق الى المنطق**  
**في المسادي** اي في امور يحصل في منها فلا حاجة لهم الى معرفة النظر  
وشرايطه فلا يحتاجون الى المنطق ولما كان هنا منقطعه سواهم  
وقولهم ان لم يحتاجوا الى كمال سدادكم العاليه الى المنطق فلم يتم  
احتياج الانسان اليه فقدمه نقول **ان الانسان الذي لا يعرفه الله**  
احتياجه الى النظر والمنطق **فانما هو في احتياج** اي احتياج في علم  
من ليس له تلك المذوقه **المنطق احتياج** **فانما هو في احتياج** لان يعرفهم  
لم يتدر على تحصيل الطالب الى المنطق **فانما هو في احتياج**  
فان الانسان لم يعلم اليه من محتاج فريحت الاحتياج **فانما هو في احتياج**  
**الذي لا يعرفه الله** يعني ان من ادرك الله انما يعرفه بالذات والوجه  
صحيح موافق **فانما هو في احتياج** اي في علم الانسان فاحتج  
في صحيح **فانما هو في احتياج** اي في علم الانسان فاحتج



جملة المنطقي اي لتعريف هذه الصفة لا يحتاج اليه وانما يحتاج  
اليه لاجل تحصيل الجود وكونه خويما حتى انه لو كان منطقياً فقط  
لم يحتاج اليه اصلاً وعلى هذا كان ينبغي ان لا يبحث في المنطق  
لادخل انما يبحث عنه في الفن **لكن** المنطق يبحث فيه لانه انما ذكر  
لجل الفائدة اي يفهم الناس تلك الاحوال والاستفادة اي النظم  
من العبر **ولما كان الافادة والاستفادة بالالفاظ والعبارة**  
لانه غالباً يتوقفان على التعبير عن تلك الصور الذهنية والصور  
على التعبير في العادة بين الناس انما هو بالاسمي **وجب عليه**  
اي على المنطقي اي استحسن كل استحسن **المنطقي** اي البحث عن  
احوالها وحفظها من كتب المنطق لانها ما يتوقف عليه المقصود  
من تدوين المنطق عادة لكن احوال اللفظ كثير لا يبحث عنها كلها في  
المنطق لا مقصود المنطقي من اللفظ فهم المعنى منه **صحت عنه**  
**حيث دلالة على المعاني** اي عن الاحوال التي لها دخل في ذلك  
لتعلق المقصود بها امر حيث الاعراب كلها في النواو والبناء كما في  
المرتب اذ لم يتعلق مقصوده بالاحوال التي لم يكن لها دخل في الدلالة

على المعنى فلم يبحث عنها **فصل** اذا تقدم ان المنطقي يبحث عن  
اللفظ من حيث دلالة على المعنى فلا بد ان يعرف الدلالة لتكون البحث  
عن تلك الحقيقة والدلالة هي **التي يكون البحث لازم من العلم به العلم**  
**منه** اي يبحث عن كل ما يحصل ذلك في الذهن ينتقل الذهن منه  
الى شيء اخر ويدركه سواء لزم من الصور والصور او من التصديق والتدقيق  
لهذا عند المنطقيين **فالاول** اي ما لزم من العلم به العلم شيء اخر  
**داك والثاني** اي ما لزم العلم به من العلم بالغير **مدلول** واعلم  
ان دلالة الشيء على اخر انما يكون لعلاقة بينهما تقتضي هذه العلاقة  
ان ينتقل منه اليه والادل على جميع سواء فان الانتقال الى الشيء  
دون اخر تنزع بالامرح وهو محال فالعلاقة سبب الدلالة اذ سببها  
ينتقل الذهن من احدها الى اخره ويتحقق كون الاول بحيث اذا علم استقل  
الذهن منه الى الثاني وهو الدلالة فان اراد ان يبين اسباب الدلالة  
ومنها الوضع فمراده بقوله **والوضع تحصيله** اي شيء اي جملة في مقابلة  
وبان اي بان اريد به داك وهذا التحصيل بحيث **منه** علم ذلك التحصيل  
**وعلم الاول** **فهم الثاني** وانما قيدنا بالعلم بالتحصيل لانه لو لم يعلمه

لم يفهم الثاني من الاول اصلاً فان ثبت الموضوع في نفس الامر فان قلت  
 اذا كان الموضوع له او المدلول حاضراً في ذهننا وعلينا الموضوع او  
 الدال لم يلزم منه حصول الموضوع له او المدلول لانه كان حاصل  
 قبله فلو حصل منه لزم حصول الحاصل من ثابته وهو محال فلا يعقد  
 تعريف الوضع والدلالة على شي اصل اذ ما من شيء الا وقد يعلم ولا ينهم  
 منه الثاني اي اذ كان الثاني حاضراً فلا يعقد انه مبي علم منه قلنا  
 المراد انه يلزم من العلم به العلم باخر لولم يكن معلوماً اي حيث لولم  
 يكن الثاني حاضراً وجد الاول وجد الثاني او المراد من العلم بالشي ونهيه  
 التوجه والاتفات اليه حاصل كان اولاً والذهن اذا كان متوجهاً  
 الى شيء توجه الى اخذ احد احواله توجه الى الاول على ما يقدر في محله  
 فحتى يتوجه الى الدال يقول توجه الى المدلول ثم يثبت على المدلول الثاني  
 محبداً وهذا التوجه من المحددة الدلت فيصح انه لزم من التوجه  
 الى الدال حصول المدلول فالوجه ان لم يكن حاصلًا ومجرد التوجه ان  
 كان حاصلًا فتدبر فان قلت يلزم ان لا يكون الحرف موضوعاً ولمد لا لا  
 فهم معناه منه موقوف على ذلك التعلق كما تقدر في كتب الخوف فذكر بالتعلق

لم يفهم منه المبي فلا يعقد انه مبي علم معناه قلنا بعد التعليل  
 المراد انه مبي علم وحده او علم مع شيء اخذ فالوضع على قسمين احدهما  
 كان بحيث اذا لم الاول وحده علم الثاني وثانيهما ما كان بحيث اذا لم  
 الاول مع غيره علم الثاني ويرد على تعريف الموضوع منه الحرف اذ قلنا  
 علم مع متعلقه علم معناه فوضعه من القسم الثاني ويرد على تعريف  
 الوضع حصيد انه سكرم ان يكون المجازاة موضوعاً اي الالفاظ المتصلة  
 في غير الموضوع له مع قرينة ما يطابق علمت مع القرينة علم المعنى الفا  
 لميت الموضوع فيفسد التعريف ولا يرد على تعريف الدلالة لانه للفظ  
 مع القرينة والقد يجاب بانها موضوعة لهذا المعنى وان كانت غير موضوعة  
 يعني اخذ للوضع على ما حقق في محله فلا يضد حوطاً والجواب المختار  
 ان المجاز قد خصص بازار المعنى واعتبر الحصة معه القرينة فكان قد  
 خصص اللفظ مع القرينة ولا يعلم المعنى الا من المجموع كما قرينة موضوعه  
 بخلاف الحرف فانه قد خصص بجزءه بازار المعنى من غير اعتبار المتعلق  
 في التحصيل الا ان معناه لا يمكن فهمه بدون المتعلق فاذا ذكر المتعلق  
 كان المعنى مفهوماً من الحرف الموضوع الا انه يشترط وجود المتعلق فما

التعريف انه تخصيص شئ بنفسه حيث اذا علم الاول فهم الثاني  
 منه فخرج المجاز لانه لم يخص وحده بل مع القرينة فلم يعلم منه  
 غيره واذا عرفت معنى الوضع عرفت انك تعلم وضع شئ لشيء فكلما علم  
 وضع منه الثاني لانه متغير في مفهوم الوضع **فالعلم بالوضع من حيث**  
**الدلالة** اذ يبيد يصير ذلك الشيء بحسب لوعلم علم **ونفس الدلالة**  
**بحسب الاستقراء على ثلاثة اقسام** من غير زيادة يعني انه ليس لنا دليل  
 عليه عدم فهم اخر لكن لم نجده بعد التبع والتفحص **اولها الوضعية**  
 اي المنسوبة الى الوضع **وهي ان يكون يتبع الوضع** بان تكون العلاقة  
 هي وضع الدال للدلولي او المناسبة فكلما ان العلم بالوضع سبب فهم  
 كذلك نفس سبب بعيد اذ لو لم يكن الوضع لم يحصل الانتقال فلا تحصل  
 الدلالة فاذا وضع وعلم تحققت الدلالة وهذه الدلالة الوضعية  
**قد تكون في الالفاظ** بان يكون الدال لفظا **للدلالة لفظية على ذاته**  
 والعلاقة وضعها **قد يكون في غيرها** بان يكون الدال غير اللفظ  
**ظواهر الارب على سائر** اي كذا لا تروى في المخطوطات اي التوشك المكتوب  
 الموضوع لا لفظ مخصوصة والمفرد المعينه الموضوع لا اعداد مخصوصة

وبما اشارت الموضوع لما اشير اليه والنسب اي العلامة  
 المنسوبة لفهم معانيها هذه الاربعة ليست من الالفاظ مع لها  
 بل بحسب الوضع والوضع بسبب الدلالة اذ لو لم يكن موضوعه  
 لما لم يكن بينها علاقة فلا ينتقل الدهن منها الى معانيها **وبما**  
**اي لغير الثاني الدلالة العقلية** اي المنسوبة الى العقل **وهي**  
**بنتقيل العقل** اي لعقل بحسب علاقة بين الدال والدلولي بواسطة  
 مقدمة يتقيل في اتنا لفظ العقل ولم يحجج اليه من وضع اذ  
 طبع او غيرها فينتقل العقل تلك العلاقة من الدال الى الدلولي  
 فيحصل الدلالة فيكون في بؤتها مجرد العقل **وهي ايضا** اي لدلالة  
 العقلية **كون في الالفاظ** **للدلالة اللفظية المسووعة** **وهي**  
**على وجود الالفاظ** فان بين اللفظ وجود الالفاظ علاقته بواسطة  
 مقدمة عقلية يتقيل في اتنا لفظ العقل وهي ان كل لفظ لابد له من  
 لفظ اي شخص يلفظ به فاذا علم وجود اللفظ واقول لقال ان  
 يقول ذات اللفظ حيث هي منقطع النظر عن الوجود والعدم  
 مراد ان على وجود الالفاظ وانما يلزم وجود اللفظ فالدال العقل

حقيقة هو وجود اللفظ فلا يكون الدلالة لفظية لتزجهم  
 بان اللفظية ما تكون الدلالة لفظية فليسا لفظية كجواب والمادة  
 يكون وراة احدا بان يكون شخص غيرنا ههنا واما قد يوسع  
 الدلالة العقلية غاية التضاعف فانه حسبي يعلم وجود اللفظ  
 وليس سبب الا ذلك فتصح ثبوتها واما اذا سمع اللفظ شاهد  
 يعلم وجود اللفظ بالمشاهد فلا يمنع ثبوت الدلالة العقلية ذلك  
 التصاح فلهتم **قد يكون في غير هذا** اي غير اللفظ **الدلالة**  
 اي الامور الصادرة عن الشيء **على ما تورد** اي ما يصدر عنه ذلك الامر  
 فان يسميها علاقة بينها العقل غير احتياج الي امر خارج وهي امتاج  
 لما انفك اذا العقل حكم بان كل امر صادر بالبداهة شئ يصدر عنه  
 فتي علم وجود الاول علم وجوده يصدر عنه في وقت صدور  
 عنه وفي المثال منافية مدفوعة والاصح كدلالة الشكل الاول  
 المتحد **وتالها الطبيعية** اي المنوبة اليه الطبع وفي اي الطبيعة  
**ما يقتضيه الطبع باقتضائه وما يدور اللفظ** بيان لما يكون  
 الطبع سببا للدلالة بحيث ان الطبع يصدر عنه الدلالة عند ثبوت

الدول فهو سبب تحقق الدلالة وتحققه في هذا الوقت لوجب  
 لعلاقة لفظية تحقق الدلالة لانه اذا علم ان الطبع يصدر عنه ذلك  
 في هذا الوقت فكما علم الدال علم الدول فالطبع سبب الدلالة  
 وسيزيدك ايضا واذا كان الدلالة لفظ اح على وجه الصدوق  
 الطبع من عاداته ان يصدر عنه عند وجع الصدر واذا علم تلك العلاقة  
 فكما علم اح علم وجع الصدر واحق ان الدلالة الطبيعية الصادقة  
 تكون في غير اللفظ كدلالة سرعة السبق على تغير الطبيعة عن الاعدا  
 وبما العيني على الامر ومقتضى كلام المصنف انما تكون اللفظية  
 فلا تعقل **فالاول لان سيد ان يلبه الوضع والعقل لا يقتضيهما**  
**فان الدلالات** اباد الفرق بين الدلالات في وجه السمية بما هي  
 هي بما يقع ان الوضعية والعقلية انما سميت بما لان الوضع والعقل  
 سببان للدلالة على ما مر والدال غير حاصل من الوضع والعقل  
 فان اللفظ مثلا صار عن اللفاظ طاعتها **والثانية** اي الطبيعة **سند**  
**الي الطبع لا يقتضيه وجود الدال مع الدلالة** يعني سميت بطبيعته

لمن الدال صادر عن الطبع عند وجود المدلول فالطبع سبب لوجود  
 الدال الجديد ووجوده حصد موجب للعلاقة والعلاقة سبب الدلالة  
 فالطبع سبب للدلالة ايضا وتحقيق المقام وتوضيحه ان الاستفاد  
 في الدلالات الثلاثة اما هو من العقل بسبب مقدمة ثابتة عنده اما  
 في العقلية فظاهر واتاني في الوضعية وهي ان هذا موضوع  
 لذلك واتاني في الطبيعة فهي ان الدال يصدر عن الطبع عند وجود  
 المدلول فتح ان تسمى الدلالة كلها عقلية الا ان المسألة في الاجزاء  
 يدخل من العقل وفي الاول مجرد العقل على ما قد صدق والاشياء  
 بالاسم ايضا فارادوا بالوضعية والطبيعة ما يكون للوضع والطبع  
 فيه مدخل وبالعقلية ما لا يكون لعقل المدخل فيه ولو ارادوا بالوضعية  
 والطبيعية ما لا يكون لعقلها مدخل لم يصدق على شيء ولو ارادوا بالعقلية  
 ما للعقل فيه مدخل لم يصدق على الكل فان قلت صرحوا بان ما ليس بالوضع  
 والطبع فيه مدخل عقلية فيجب ان يحصر العقل في الدلالات الثلاثة بان  
 يثبت ان كان لا يدخل فيه مدخل فوضعية او طبيعية والافضل

ولا يمكن قسم اخر فلا يكون القسم العقلية اذا الاستفاد اي سا  
 يمكن عقلا اقسام اخر قلت قد عرفت ان المراد بالعقلية ما لم يكن  
 لعقل المدخل فيه مدخل ولا يلزم من ان لا يكون للوضع والطبع مدخل  
 ان لا يكون لعقل المدخل مدخل بخلاف ان يكون لا مدخلها مدخل فلا يكون  
 من الدلالات الثلاثة الا انهم يتبعوا فلم يجدوا ذلك القسم على ايات  
 ما لم يكن للوضع والطبع فيه مدخل فهو عقلية قبل مقدمة ثم ثبتت  
 الا بالاستقراء فاقسم **فصل العقلية** اي الجوت عند **مدخل**  
**الاقسام الحقة** او الوضعية بعينها والعقلية بغيرها والطبيعية  
 عرفت ايضا انما المقامات والاقسام ستة **والدلالة العقلية**  
**الوضعية** **طريقها** **الطريق المعتاد في تعظيم المعاني وتبليغها** اي لان  
 البحث عن الدلالات لم يجد توقف الافادة والاستفادة عليها وهما  
 في العرف غالباً انما يكونان بالفاظ الموضوعات في غاية السهولة  
 دون غيرها فانقصوا على البحث عن الطريقة الشائعة بين الناس  
 فيها **وتخصر هذه الدلالة** **اللفظية** الوضعية **حكم العقل** في ثلاثة  
 اي العقل يحكم باحصاءها فان المدلول اما عين ما اورد الواقع



وان لم يكن تعينه عند التعريف باختيار الله لانه في ذلك الله  
 الا ان يقال اذا تم اللفظ فمخرجهم مع شي ما يحل لهم الجزء  
 في صن الكل والجملة وفيه نظر على اصله **اللازم في ذلك**  
**على خارج مرادهم** ان لا يكون له من الموضوع له  
 ولا حرف في صن الكل ولكن لو جاز في اللفظ كذا واحد موضوع  
 له فيه **في ذلك** ان يكون بسبب الدلالة الخارج لازم  
 للموضوع **في ذلك** ان اللفظ فمخرج الموضوع وادانهم فمخرج لازم  
 ولا ريب في الموضوع لو سبقت له من اللفظ اليد **في ذلك**  
**في ذلك** ان لا يكون له من اللفظ اليد **في ذلك**  
**في ذلك** ان لا يكون له من اللفظ اليد **في ذلك**  
 ثم المذموم فلهذا فمخرج اللفظ فمخرج اللفظ فمخرج اللفظ  
 المذموم وهذا اختيارنا انما انما اللفظ فمخرج اللفظ فمخرج اللفظ  
 باللفظ فمخرج اللفظ فمخرج اللفظ فمخرج اللفظ فمخرج اللفظ  
 فلا حاجة الى التعريف في التعريف في التعريف في التعريف في التعريف  
 في ذلك او كان بسبب ذلك لان اللفظ فمخرج اللفظ فمخرج اللفظ

اللزوم

اللزوم فلا يكون في صنه خلاف فهم الجزء فان ضرورة اللزوم  
 هي صون الاجزاء فضرورة اللفظ في صنه وان في المثال سابقة  
 سيجي دفعها وانما قيد لغيره **في ذلك** بالحيثيات المذكورة  
 كوا ان يكون معنى واحد عن الموضوع **في ذلك** وادانهم فمخرج لازم  
 بان يكون اللفظ تارة موضوعا لمعنى وتارة موضوعا  
 لذلك المعنى مع ملزومه وتارة اخرى للزوم **في ذلك**  
 وضع لفظ الشمس المور فقط ووضع ايضا للمعنى **في ذلك**  
 للفرق فقط فيصدق على دلالة على النور الله **في ذلك**  
 والحالها اقسام متباينة لم يصدق احدها على الاخرى  
 وللقوم تعريفا اخر اختار تلمسا من سهولة ولما قيد التعريف  
 بالحيثية لم يمكن صدق بعضها على ما يصدق عليه لما خرد ذلك  
 لان اللفظ حميد يدل على ذلك المعنى لاسباب ثلاثة احدها  
 كونه عن الموضوع له وما يميزا كونه جزو وثالثها كونه لازمة  
 فالدلالة الحاملة بالسبب الاول مطابقة ولي بالثاني تخن  
 والية بالثالث الزام فضا ثلاث دلالات كل منها ناسية عن امر

ولا يصدق احديها على الاخرى فليشأ هذا وقد عرفت ان قيد  
 الحقيقتة يفيد ان القضية والالتزامية ما كان في ضمن  
 الدلالة على الجدل وسبب الدلالة على الملزوم لا ما لم يكن كذلك  
 هذه فائدة اخرى لتفيد الحقيقتة **فمقتضى** الدلالة **المطابقة**  
**وضعية** **مرفقة** يعني ان بينهما والعلاقة بين الدال والمدلول  
 فيها انما هو مجرد الوضع فليست العقل في المدلول **بلا مدخل**  
**العقل** اي غير احتياج الى علاقة عقلية يكون الانفصال بينهما  
 بل كلا علم العقل وضع لفظ لمعنى وعلم اللفظ علم المعنى بمجرده  
**خلاف الاخرين** اي التعيين والالتزام **وامهما** وان كان للوضع  
 فيهما مدخل ان لو يكن اللفظ موضوعا للكل والملزوم لم يكن هاتان  
 الدالتان لكن **البيان** **بفضل الوضع** اي ليس بينهما مجرد تدفان  
 اللفظ لم يوضع للجزء واللازم بل لغيرها وتجزيد الوضع لشيء لم يكون  
 سببا لغيره ولا لغيره جميعا سواء **بل** **مدخل العقل**  
 الذي يثبت امر وعلاقة عقلية **وهو** في التعيين **ان** **الام**  
**الكل** **موقوف** **على** **الجزء** **اي** **لا** **يمكن** **بدونه** **لما** **مستلزم** **ان** **الكل**

عبارة عن الجزاء المجتمعة فالمرغوب كل منهما المرغوب الكل  
 وفي الالتزام ان **الكل** **موقوف** **على** **الجزء** **اي** **لا** **يمكن** **بدونه**  
 لان اللازم الشيء ما يمنع وجود الملزوم بدونه فالاشتغال فيها سبب  
 ان اللفظ موضوع الامر يستعمل بدون المدلول واقول هاهنا  
 احادث الاول ان ليس المراد من جلية هاتين المقدمتين ان  
 العقل يلاحظهما ويذهبها او لا ثم يقبل بينهما الى الدال والدالة  
 يعلم الوضع او لا ثم يقبل فان الاول ليس كذلك لانه اذا علم كانت  
 الكل والملزوم فقد علم كانت الجزاء واللازم سواء علم انه جزاء  
 او لازم وانما لا يستلزم بدونه الكل والملزوم او لم يعلم انهما  
 بل المراد ان اشتغال الذب **بفضل** **الوضع** **اي** **لا** **يمكن** **بدونه**  
 يعني انه لا الجزئية واللازم او اشتغال الانفكاك **بفضل** **العلم**  
 العلم بحدوث الدلالة العقلية او الالتزامية **فمقتضى**  
 على العلم بالتقدمتين وليس العلم بهما **بفضل** **العلم** **بفضل** **العلم**  
 لم يوقف على فهم الالتزام لان توقف شيء على اخرين يعلم العقل  
 انهم يحقق الثاني او لا ثم يحقق الاول وليس كذلك لان الملزوم



يكون لغير ذلك فالمنطوقون لما كان جنتهم عن العقليات الصرفة  
 ناسب ان يراعوا المتبادر في جانب العقل فتساخروا في الموضوعية  
 والبيانون لما كان جنتهم عما للوضع فيه دخل ناسب ان يراعوا  
 في جانب الوضع فانهم **واعترضوا الفقرة الاولى** اي المنطوقون  
**في الثالثة** اي الدلالة الالزامية **اللزوم العقلي** اي كونها  
 بسبب علاقة عقلية بين اللزوم والملازم بسببها انما كرهها  
**العقل** اي بحيث كلما وجد الملازم وجد اللزوم لانه تارة يوجد  
 معه وتارة لم يوجد واللزوم العقلي لم يكون الا كليا فالوصف  
 للتوضيح فتدبر **على ما يليق بعموم قواعدهم وبما لها** يعني ان ذلك  
 الاشتراط مناسب لفهم لان قواعدهم عامة كلية ثابتة بدلا  
 بل عقلية فلا يكون حكمها ناسا لبعض افراد الموضوع او في  
 وقت دون اخر بل يمنع ان لا يتحقق مضمونها في وقت او فرد فثابت  
 ان يشترطوا في اللزوم كونه كليا ثابتا بعلاقة عقلية حتى يوجد  
 اللزوم كما وجد الملازم بل يمنع وجود الملازم بدونه **واعلم**  
**البيان والاصول** اعتبر اي اللزوم الذهني **اعم من العقلي** وان

يكون

يكون لغير ذلك فالمنطوقون لما كان جنتهم عن العقليات الصرفة  
 ناسب ان يراعوا المتبادر في جانب العقل فتساخروا في الموضوعية  
 والبيانون لما كان جنتهم عما للوضع فيه دخل ناسب ان يراعوا  
 في جانب الوضع فانهم **واعترضوا الفقرة الاولى** اي المنطوقون  
**في الثالثة** اي الدلالة الالزامية **اللزوم العقلي** اي كونها  
 بسبب علاقة عقلية بين اللزوم والملازم بسببها انما كرهها  
**العقل** اي بحيث كلما وجد الملازم وجد اللزوم لانه تارة يوجد  
 معه وتارة لم يوجد واللزوم العقلي لم يكون الا كليا فالوصف  
 للتوضيح فتدبر **على ما يليق بعموم قواعدهم وبما لها** يعني ان ذلك  
 الاشتراط مناسب لفهم لان قواعدهم عامة كلية ثابتة بدلا  
 بل عقلية فلا يكون حكمها ناسا لبعض افراد الموضوع او في  
 وقت دون اخر بل يمنع ان لا يتحقق مضمونها في وقت او فرد فثابت  
 ان يشترطوا في اللزوم كونه كليا ثابتا بعلاقة عقلية حتى يوجد  
 اللزوم كما وجد الملازم بل يمنع وجود الملازم بدونه **واعلم**  
**البيان والاصول** اعتبر اي اللزوم الذهني **اعم من العقلي** وان

يكون



ووضع اللفاظ الغير غرضها بها فان اريد لها غرضها **احتاج**  
**الى قربة صادقة** اي بحيث ان يوتي بما يصف الدهن عن  
 ان يفهم الموضوع له ولم يفهم المراد بان يدل عقلا على ان  
 الموضوع له غير مراد والاليقع في الخلط اذا علم ارادته  
 فقد يجبر لاحتمال ارادة امور متعددة فيحتاج الى قربة  
**متينة** تعين ما اراد والام يفهم ان المراد ما ذا واعلم ان  
 القربة في المجاز اذا عسا المراد فقد صرفت عن الموضوع له  
 قطعاً فبعد وجود المعنى لم يحتج اليه اي اخر لكن مراد المصنف  
 انه لا بد فيه من امر يصف الدهن عن ان يفهم المراد ولا يفهم  
 المراد ولا يلحق ذلك بل لا بد من امر يعين احترازاً عن المسترك  
 ولا ينافي ذلك انه اذا وجد الاخر وجد الاول بدون العلق فليست  
**وقد يحتاجان في شي واحد** اي قد يكون امراً واحداً تعرف ويعين  
 كقولك نيت اسديدي فان الذي يدل على انه ليس باسدي بل انسان  
 شجاع وقد يكون الامر الصارف لم يعين المراد واعلم انه قد ينافي  
 في غالب ما يذكر في مثله انه لو لم يالتر اي باللام انه لازم

ميقلاً

على لكن الامر فيه سهل اذا المقصود التميز بها حتى لا يقدح بان  
 يكون لارثا فانهم **ضبط** انما الخدم من القبة اي يكون شعاع  
 الموضوع له واحداً فنفرد اي مسمى به ولا اي وان لم يتبدل يكون  
 موضوعاً للمعين لا **المتينة** وهذا انما هو القليبي بحيد بالنسبة  
 انه اذا غلبت العينين نقل باه وخرج لا جوداً بالاحتياج عند  
 للاختلاف وسانت اياهم من الشواهد وضع القليبي في السوء  
 فيتركه وانما ان القليبي وانما الاشياء على وجه القليبي  
 خرافة وموتها لا واحد واحد وانما المشايخ باليد والاشياء  
 القليبي الكلي في خلافه والاشياء على وجه القليبي في السوء  
 لا مورد لغيره مع انه القليبي في كل واحد واحد وانما القليبي في السوء  
 ان القليبي في السوء وانما القليبي في السوء وانما القليبي في السوء  
 لمعين في السوء لا نقل في السوء وفيه ايضا نظرية مع الاستقلال  
 في السوء اذا استقر القليبي في السوء بالاحتياج جميعاً  
 ويحوز ان يكون ما سمي القليبي في السوء بالاحتياج جميعاً  
**لا بد من عين** في السوء من تلك السوء والامر في السوء





وانما يعلم لما يعلم العقل بالبداهة بان الحكم على الشيء اوجه يوقف  
عليه ان يتوجه اليه خصوصه ولداته فيذكر ان له ما هو فالايلا حظ  
الابستية الغير لا يكون محكما عليه ولانه ولا ما في حكمها  
في الاحتياج الى الالتفات بالذات اعم الموقوف والمضاف  
والمستوف **فاداة** عند المنطقتين وحرف عند الحاجة وتوضح  
ذلك ان الحرف مثلا موضوعا لسبب وارطبات موصوفة  
كابتداء السير من المبرة وابتداء الاكل من القسعة وكحرها اي الحالة  
لما يعرف عليها هذه المفومات اذ لم يكن ملاحظا بداهتها  
فان تلك الحالة قد توجه اليها الدهن بخصوصها فيقال هي حالة  
بين سمين ولما توقف تعلم على الطرفين كالسير والمبرة لانها  
امر منها ما يدركان بغيرها من غير توجه اليها لداقها والحرف لم يوضح  
لتلك الحالة اذ لم يخطت لذلك وقد يتوجه الدهن الى السير  
المعوط بالمبرة اي المبدأ منها وذلك يتوقف على تلك الحالة لانها  
التي الربط فيلا حظ تلك الحالة في من ملاحظتها ولبعضها لا  
لذا القفا ولا يلتفت اليها خصوصا نظير ذلك انه يقصد ان روية المرأة

ينظر

فيظهر الصورة في انما كان بالسبب وحده لا يملك حكم على الصورة  
وقد يقصد تارة روية الصورة في انما يملك المرأة ايضا بالبقية  
لانها سبب اليها في القفا وحده لا يملك حكم على الصورة ولا  
وتمت ما مضى بالذات ملاحظا في الوجه الثالث في  
الاحتياط بالذات لم يكن محققا في الاسم وضع المسمى الا ان  
فقد اجمع الحكم على ابتداء سير المبرة والسير في السير  
من المبرة فانما الحرف من حالة السير لا من المسمى وقيل في القفا  
في من والبقية في القفا والعلم في علي **فاداة** في القفا  
التي هي ان يكون في القفا ابتداء السير في القفا  
**فاداة** في القفا اي في القفا من غير ان يكون في القفا  
لحان في القفا في القفا في القفا في القفا في القفا في القفا  
بالذات وتوضيح الحكم في القفا في القفا في القفا في القفا  
فعل على غيرهم فان المجمع المسمى في القفا في القفا في القفا  
وأنه في القفا في القفا في القفا في القفا في القفا في القفا  
في القفا في القفا في القفا في القفا في القفا في القفا

[illegible]

ينبغي انتظام المفعول به وفيه وجوهها لكن هذا الانتظام انما  
 من الانتظام المذكور فان قلت تفعل الفعل المتعدي موقوف  
 على المفعول به كما صرح به في الكافية قلنا لم يذكر المفعول به  
 لم يفهم معنى السند فينتفي انتظام تام ولا يكون بدونه كلاما  
 تاما قلت ان اسم فالمراد الانتظام التام بعد فهم معنى ما ذكر  
 كما في السند اليه بدون السند فالانتظام لفهم المعنى لا الضم كما اذا  
 تكلم بكلام لا يفهم المخاطب المتعدي معناه والحق في اجواب  
 ان تفعل انما يتوقف على تفعل شيئا وهو معلوم كل شخص ولا ينظر  
 ان يدرك المتكلم للتفعل اصلا وانما ينظر لاجل الربط وتأت  
 حال الواقع ويذكر الفاعل قد علم في الجملة وحصل الربط فلا ينبغي  
 انتظام تام لم يقال لو ذكر المفعول يعلم حال الواقع ويحصل الازدواج  
 ايضا فلا يحتاج اليه الفاعل ولا ينظر ايضا فيكون الفعل مع المفعول  
 كلاما تاما وهو بطلانا نقول الاحياء على ذلك خصوص الفاعل  
 لاجل بنا الفعل المبني للفاعل لا اصل الافادة حتى لو بني الفعل  
 للمفعول لكان المفعول قاضيا ذلك واحتفظه فانه لا يجدها غيرها







المطالع لا يقال الا لما يصدق كلى عليه بالفعل في نفس الامر لا  
 يجوز العقل ذلك بالنظر الى مجرد المفهوم والالتكان النفس جزئيا  
 اضافيا لالانسان ومتضمن كلام المصنف انه اعلم كالفرد فيجب  
 لسمى جزئيا اضافيا ان صدق عليها في نفس الامر **والجزء الاضافي**  
**قد يكون جزئيا حقيقيا** بان يكون غير صالح للاستدراك بالقياس الى  
**الانسان** فانه يقال على زيد وعلى غيره في نفس الامر **وقد لا يكون**  
**جزئيا حقيقيا بل يكون ظاهريا** لغيره وجزئيا اضافيا بالقياس الى  
**كل احد من الانسان** اي الحيوان الناطق فانه على صلاحية الانسان  
 وجزئيا اضافيا **بالنسبة الى الحيوان** اي الجسم الثاني لجسم اول  
 جزئيا لصدقه عليه وعلى الغرض مثلا **والحيوان** فانه كلى في ذاته  
 وجزئيا اضافيا **بالنسبة الى الجسم الثاني** فانه يصدق عليه وعلى غيره  
 كالشجر والجسم **الثاني بالقياس الى الجسم** فانه يصدق عليه وعلى غيره  
 كالحجر والجسم وهو كوهي القابل للطول والعرض والعمق فانه حلى  
 في حد ذاته جزئيا اضافيا **بالقياس الى الجوهري** لانه صادق على الجسم  
 وعلى غيره واعلم ان الانسان جزئيا اضافيا **بالنسبة الى كل ما يصدق**

عليه

عليه من الحيوان والجسم الثاني والجسم والجمهورية بالنظر الى  
 احد هاتين فقط وقرن عليه في كل مفهوم جزئيا اضافيا بالنسبة  
 الى كل ما يصدق عليه في نفس الامر ولا يخلط **فصل في القياس**  
 اي سبب الحقيقة **بما تحته من الامور** بيان ما كان فيه الجسم  
 واما ان يكون عيناً اي هو تلك الحقيقة **الاجزالية** او خارجاً عنها  
 ولارابع **والاول** اي ما كان عين حقيقة لا فرد لسمى **بموضوعها**  
 حقيقة **فالا لسان** فانه تمام **بالقياس الى كل واحد من** **الاجزاء** اي  
 اجزائه الكلية **ولا يتايد** اي لا يمتاز كل منها عن غيره من افراد الالان  
**الا بالمواد من الحقيقة** اي بالمواد خارجة عن كل الاجزاء الكلية **تعد**  
 وتنفك تلك الاجزاء او يصير المركب منها **اجزاليا** اي  
 الاستدراك بحيث لو تغيرت مادة الارض لبق **فيما لم يتغير** منها  
 بعض الماديات **وتسمى** من الخارج **والعروض** من تحت **وتسمى** من الداخل  
 واما حقيقة هذه المعارض **فمن اجزاء الحقيقة** كيد من كيد المعارض  
 والاشياء **والجسم** خير داخل في الحقيقة **الاجزالية** الحقيقية  
 الستة بالهوية **ومادية** وحقيقة الكلية **ليست** **الاشياء** **والجسم**

عنها هذا هو المشهور بين المتأخرين فليس يرد في تحقيق معنى ما  
**فان كان النوع عام حقيقة انما هو بكون افراده متفصلة حقيقة**  
 اي حقيقة ما اذا جاز وتعدد الافراد بسبب التمايز  
 واعلم انما اذا سئل عما هو واحد فالسؤال عن تمام حقيقة  
 الامر واذا سئل عما من اوله وقيل ما هو هو فالسؤال عما تمام حقيقة  
 مشترك بينهما وانما هو مشترك في تمام حقيقة كل واحد فانما  
**سئل عما هو اي احد افراد النوع او غير جميعها يا هو وهم**  
**النوع من ان كان مشترك بينهما فليس هو وعندها يكون**  
**الاشكال الاول** انما هو مشترك في تمام حقيقة الكلمة وامانة الثاني  
**فانما هو مشترك في تمام حقيقة الاشياء** انما هو مشترك في تمام حقيقة  
**الحقيقة** اي يكون حقيقة الاشياء مشتركة في تمام حقيقة  
 الاشياء اي انما هو مشترك في تمام حقيقة الاشياء  
 كما يجب ان يكون مشترك في تمام حقيقة الاشياء  
 على ان يكون مشترك في تمام حقيقة الاشياء  
 على ان يكون مشترك في تمام حقيقة الاشياء

جواب

جواب ما هو يخرج الجبر لان لا يقع في جواب السؤال عما  
 هو عن امور متفصلة الحقيقة كما ينبغي وكذلك الفصل والخاصة والفرق  
 العام لانها لا تقع في جواب ما هو اصلاً والغير هو عن امور  
 باعتبار الجوع **والثاني** اي الظل الذي هو جز حقيقة افراد  
 شي **هاتين** اي منسوب الى الذات والحقيقة **ويشترط**  
**والفصل** لانه ان كان تمام الامر المشترك بين حقيقة فرد من افراد  
 ونوع من النوع اي فرد اخر مخالفت للاولى في الحقيقة **تسمى**  
**حسباً** والمراد بتمام المشترك ما لا يكون بينهما اي بين حقيقة  
 فرد ونوع اخر **تسمى** كما سواء وسواء ما يدخل فيه اي احدا  
 ذلك المشترك فالحسب كما في مشترك بين فرد وحقيقة اخرى  
 لا يكون بينهما مشترك غيرم وغير جزايه كالجواب **فانه تمام الامر**  
**المشترك بين حقيقة الانسان والفرق** اي ليس بينهما مشترك  
 غيرم وغير جزايه لانها وان اشتركا في ذات اخرى او كثر  
**فالجواب** اي الامر القائم بنفسه وقابل للمعاد اي الطول والعرض  
**والعمق** **والثاني** اي ما ينو او يكسر **والخاص** اي الذي الجبر **والفصل**

بالارادة الا ان الحيوان عبارة عن مجموعها فانه الجوهري القابل  
 للابحاد الناجي لحاسن المتحرك بالارادة فكل سها وان اشرك  
 بينها وهو غير الحيوان ان كنه جزا الحيوان فلا مشترك غير الحيوان  
 كنه جزا الحيوان فلا مشترك غير الحيوان وغير جديره والتحقيق  
 ان الاخر في الحيوان ليس الا الحس والحركة بل بل منشاها لكن لما  
 لم يتحقق الحال عبر عين الفضل بها لان كلامها جزا مشترك في  
 حل كما هو ظاهر كلام المصنف فلا يقتل ولما كان الحس تمام المشترك  
 بين حقائق مختلفة بما هو قد مر انه اس حديد يال عز تمام الحس  
 المشترك بين الحس القريب الا يقع حواءا لان تمام الجزء المشترك  
 كما اذا قيل ما الانسان والفرس كان الجواب هو الحيوان لان  
 السؤال حديد اي حين ما يتساوى عن الانسان والفرس عند تمام  
 الحقيقة المشتركة بينهما وهو الحيوان اذ هو جزا مشترك ليس  
 فيها مشترك خارج عن كنه اذ اسئل عن حقيقة فرد واحد  
 مثل الانسان وحده بما هو كان سواء الام تمام الحقيقة المحضة  
 ومزائه ان السؤال امر واحد سواء عن الحقيقة المحضة فرد

بالاختصاص

بالاختصاص ان لا يوجد في افرادهم نوع لانه لا يوجد في غيره  
 السهل عنه اصلا والام يمكن للنوع جوابا لسؤال غيره فرد  
 لزيد والاخر ما مر انه سواء عن تمام حقيقة فانه لا يخافه وهو  
 اي تمام حقيقة طفره ما تتركب من الحس والفضل والفرس مثل حيوان  
 الناطق او مله في كنه وهو غير متضمن مثل الحيوان فمتى ما كان  
 اذ لم يكن متضمن تمام حقيقة كل فرد في الامم انما هي جوابا  
 عن السؤال عن كل فرد فالنوع في فرد النوع الناطق يقع في جزا  
 سواء عن كل فرد والحس لا يقع في جزا البسالة عن فرد  
 والنوع يقع في جزا البسالة عن كل فرد والحس لا يقع في جزا البسالة  
 عن فرد هو تمام المشترك بينهما او النوع لا يقع في جزا البسالة  
 المختلفين بالحقيقة والحس في كل فرد في جزا البسالة  
 قوله بل ان في حقيقة الحقيقة ان يكون له نوع طفره في النوع  
 لانه لا يوجد في المختلفين بالحقيقة اكثر مما في البسالة لانه  
 سأل ما يقع في جواب ما يكون نوعه في الاخر ان يكون له نوع  
 فيسأل بان يكون انما هو تمام مشترك بينه وبين النوع ما يقع

فهو حشيشا له وله **استغناء** بان يكون **بعض** **الجم** **موجود** اي يكون  
 له و **الآخر** لا يوجد الا **بحد** **الاحدية** **فيه** **كالاشياء** **فلا** **الحق** **الاحدية**  
**له** **لان** **تمام** **مشاركته** **بينه** **وبين** **الغرض** **كاش** **وقد** **الحكم** **الناسي**  
 وهو حشيشا **احدا** **لان** **الاشياء** **ليكن** **تمام** **مشاركته** **بينه** **وبين** **الغرض**  
 لوجود **مشاركته** **خارج** **هو** **الحكمة** **لان** **تمام** **مشاركته** **بينه** **وبين**  
 الشجر **اذ** **لا** **مشاركته** **بينه** **ما** **غير** **وغير** **اجزائه** **وهو** **فوق** **لجوان**  
**وام** **من** **في** **الاشياء** **ان** **فرد** **مشاركته** **وهو** **لا** **يوجد** **بدون** **الحكم**  
**الناسي** **ولوجود** **الحكم** **الناسي** **بدون** **اشياء** **وقد** **الحكم** **وهو** **حشيش**  
**احدا** **لان** **الاشياء** **ليكن** **تمام** **مشاركته** **بين** **الاشياء** **والغرض** **لوجود**  
**لجوان** **وما** **بينه** **والغرض** **لوجود** **الحكم** **الناسي** **مشاركته**  
 بينه **وبين** **الشجر** **اذ** **لا** **مشاركته** **بينه** **ما** **خارج** **عنه** **وهو** **مشاركته** **الناسي**  
**اي** **لا** **يوجد** **بدون** **الحكم** **الناسي** **كالجوه** **وقد** **الحكم** **وهو** **حشيش**  
**احدا** **لان** **تمام** **مشاركته** **بينه** **وما** **ليكن** **تمام** **مشاركته**  
 بينه **وبين** **شي** **ما** **مشاركته** **فرد** **لجوان** **لا** **يوجد** **بدون** **الحكم**  
**يوجد** **بدون** **الحكم** **اي** **لا** **يوجد** **الا** **بحد** **الاحدية** **فاما** **قيد** **لان**

البعد

البعد لا يتحقق الا عند السعد او المعنى اذ عرفت الحشيش تمام  
 الشترك بين فردين ما يشترك في الحشيش اي فردا اخر مختلف  
 حقيقة فاما ان يكون تمام مشترك بين ذلك الفرد وبين جميع ما  
 يشترك فيه اي بين جميع افراد الباقية بان لا يكون شيئا مشترك  
 خارج اضلا اولين لان ذلك هو تمام مشترك بين ذلك الفرد وبين  
 بعض افراد جميع الموجودات ما يشترك اجزائه وبين غيره **فلا**  
**كان** **تمام** **مشاركته** **بذلك** **فرد** **جميع** **الاشياء** **فلا** **اي** **في**  
 حشيش اي افراد الباقية **فلا** **اي** **فرد** **حشيش** **فلا** **لان**  
 الفرد الذي هو تمام مشترك بينه وبين باقي الاشياء **فلا**  
**فلا** **تمام** **مشاركته** **بين** **الاشياء** **اي** **جميع** **الاشياء** **فلا** **اي** **في**  
 حشيش **فلا** **لان** **الاشياء** **وما** **كان** **تمام** **مشاركته** **بالسبة** **الى** **بعض**  
 اي بين فردين **فلا** **مشاركته** **فلا** **لان** **فرد** **حشيش** **فلا** **لان**  
 حشيش **فلا** **لان** **الاشياء** **اي** **تمام** **مشاركته** **بينه** **وبين** **بعض**  
 فقط **فلا** **لان** **الاشياء** **تمام** **مشاركته** **بين** **فرد** **بعض** **الاشياء**  
 دون بعضا **فلا** **لان** **الاشياء** **تمام** **مشاركته** **بينها** **وما** **كان** **تمام** **مشاركته**

بين فرد اخرون بين سائر افراد و لعدم مشترك اخر بينه وبينها  
 فهو بعيد بالمتبقي الى الاول قريبا بالمتبقي الى الثاني بعد  
 التفرع بين عليه وقد **الحتم الثاني** فانه تمام مشترك بين الاس  
 وبين بعض افراده وبين الشجر بينه وبين الشجر لو وجد  
 الحيوان الذي تمام مشترك بينه وبين سائر افراد و لعدم مشترك  
 خارج بين الشجر وبينه وبين افراد و هو مشترك بين الانسان  
 قريبا الشجر فالشي الواحد لو كان جنسا قريبا الشجر و بعيد  
 الشجر لكان كذلك وقد يكون قريبا الشجر و بعيدا **والسبب**  
 اي سوابق البعد **فانما** بين الشجر والاشجار البعد و بين  
 بعضا اخر بعيد بين اشجار او اكثر **وضايف** اي ضابط البعد  
**ان شرط** في المشاركة **الباقى** عن الجنس **اي** ان يكون الجنس  
 تاما مشتركين في جميع اقسامه و من اشبه بالاشجار و من اشبه  
 بالحيوان و مشاركة اخر خارج عن صفتي فاشبه ايضا المشاركة  
 الخارج بين صفتي الفروع و بين **فانما** **والتساوي** في الخارج  
**انما** **انما** **اي** في هذا الجنس بعيد جبرته بالجميع الثاني

بالنسبة

بالنسبة الى الانسان فانه تمام مشترك بينه وبين الشجر لا بينه  
 وبين افراده و بينه بين افراد الحيوان لو وجد مشترك بينه وبين  
 تلك الافراد خارج عن الجسم الثاني وهو الحيوان وليس بينهما  
 مشترك خارج سواه **والجواب ج** **انسان** يعني اذا سئل عن  
 تلك الحقيقة و غيرها من افراد ذلك الجنس بما هو لها هذا امران  
 يصلح كل منهما ان يقع في الجواب لانه اذا سئل عن كل فرد الانسان  
 وعن بعض الافراد كالشجر والجنس البعيد جوابا للجنس الثاني  
 واذا سئل عنه وعن بعض اخر كالفرس فالجواب ذلك المشترك  
 الخارج ولا يمكن ان يقع ثالث في الجواب عن ذلك الفرد وبعض  
 اجزاء افراد الجنس البعيد والا فان ذلك ايضا تمام مشترك  
 خارج عنه وقد وضنا ان تمام المشترك الخارج عن الجنس  
 ليس الا واحدا **فان كان** الامر المشترك بين فرد وبين بعض  
 اخر الخارج عن الجنس **انما** **فهو** جنس **بعيد** **بين** **الجسم**  
 فانه تمام مشترك بين الانسان والشجر والمشاركة للخارج عنه  
 هو الجسم الثاني لانه تمام مشترك بين الانسان والشجر والحيوان



مع قطع النظر عن صفاتها والمعنى انه مروي داخل في الحيوان  
والا يستلزم ان يكون جميع ما هو اعم من الحيوان مضافا اليه  
تمام لان الحيوان ايضا يميز فانه لا يكون مضافا اليه لان  
تمام مشترك كما عرفت من المصنف فاصل **اسماء الحيوان في كتابه**  
**في جواب ما قيل في جرح النوع والحيوان لانها لا ينفك**  
**في جواب ما قيل في جرح النوع والحيوان لانها لا ينفك**  
اي يتوحد في جرح لانها خارجة عن المطلق في استلزامها  
في جرح النوع لانها لا ينفك عنه من غير ان يكون تمام مشترك  
فما كان متامما في جرح النوع في اصطلاح الطبيعة  
**يعني ان النوع لا ينفك عن الحيوان لان النوع لا ينفك**  
**لانه لا ينفك عن الحيوان لان النوع لا ينفك**  
**عن الحيوان في جواب ما هو اعم من الحيوان**  
في جواب ما قيل في جرح النوع والحيوان لانها لا ينفك  
عن كل ما هو اعم من الحيوان لانها لا ينفك  
عن كل ما هو اعم من الحيوان لانها لا ينفك  
عن كل ما هو اعم من الحيوان لانها لا ينفك

لفصل

لفصل الخاصة والعرض العام كالناطق والصاحك والمائي  
فقد بدوا امتاز عن الحيوان والنوع كجوانا يكون بطنه لا يكون  
لها حيوان يقع في الجواب ولكن يبقى المضاف داخل في التعريف  
وهو النوع الحقيقي مع امورا غير كلية كالانسان الذي لانها اذا  
عنه وعن نوع اخر كالنوع يقع الحيوان في جوابه مع انه ليس  
بنوع اضافي فزاد في التعريف ان يكون قوله على كل من هاتين **اولا**  
اي لا يكون بواسطة غير بان لا يكون جرح الخروج فخرج الصنف لان  
الحيوان لا ينفك عنه بواسطة جرح النوع والنوع جرح الصنف  
للداتة ولكن يرد على التعريف ج انه يلزم ان لا يكون الحيوان نوعا  
اضافيا لجنسه البعيد لانه انما يحل عليه بواسطة انه جرح الحيوان  
القريب والحيوان القريب جرح الحيوان لانها لا ينفك عن هذا القيد  
ويقال بكل يقع في جواب ما هو ويقال عليه فخرج الصنف لعدم  
وقوعه في جواب ما هو لا مركب عن الخارج عن حقيقة اقران  
فالتوالي بما هو عن تمام الاجزاء فندبر **كالانسان فانه نبات**  
عليه وعلى الغرض مثل الحيوان في جواب ما هو **اولا**

لانه جزوه بد انه لا يحتاج في ضرورة انسانا الى ان يصير شيا  
 ثم انسانا كالجسم النامي فانه يصير حيوانا ثم انسانا **والنوع**  
**الانساني قد يكون نوعا حقيقيا كما ذكره الانسان وقد لا يكون**  
 نوعا حقيقيا بل جنسا قديما او بعيدا كالحيو ان فانه يقال عليه  
 وعلى الشجر الحبس النامي **هو نوع الحبس النامي وهو نوع الحبس**  
 لانه يقال عليه وعلى البحر بلا واسطة **وهو نوع الجوهر** لانه  
 يقال على الحبس وعلى العقل وقد عرفت ان النوع الحقيقي والجنس  
 يمكن ان لا يكون نوعا اضافيا واما انه هل يوجد نوع كذلك فممثل  
 نفلد البنية المتأخر ون دون المتقدمين ومثلون بالبنية والوجود  
 وفيما ذكره نظيرين في محله **الثالث** من اقسام المثل الخارج  
**حقيقة متأخرة عن الافراد وماهية خاصة وعرض عام** **فاما**  
**ان حقيقة حقيقة ولا يوجد في غيرها** اي فيما لا يصدق عليه تلك  
 الحقيقة سواء كانت تلك الحقيقة تصدق على حقائق مختلفة  
 فيشكل ذلك المثل بين تلك الحقائق كالمشي فانه يوجد في الالف  
 الحيوان ويشترك بين الفرس والانسان والصدق تلك الحقيقة

على

على حقائق مختلفة وغير كذلك كالمشي فانه تلك الحقائق كالمشي فانه  
 حقيقيين فلا يوجد فلهذا المثل في حقيقة واحدة **والنوع**  
 تلك الحقيقة التي تصدق بها لو كان مستورا حقائق العالم بل  
 الما لا يوجد **والخاصة** التي هي **غير الحقيقة** التي تصدق على الحقائق  
 ما لا يوجد عليها لانه لا يوجد في شيئا **فاما** اي شيئا  
 امور من اي خارج **اي** اي شيء **فاما** اي شيء  
 لا يوجد على حقيقة **في جواب** **الشيء** الذي هو **الصدق** الذي هو  
 وحده اي شي خارج عن مرتبة وجوده فخرج الحبس والصدق  
 وهو ما لا يكون من النوع العام بل هو يقع في الجواب انما لا  
 يميز الحقيقة من غير كلام **باب** **في الحقيقة** **والصدق** **والصدق**  
**عبر** **حقيقة** **الصدق** **حقيقة** **الصدق** **الصدق** **الصدق**  
**فاما** **الصدق** **الصدق** **الصدق** **الصدق** **الصدق** **الصدق**  
**فاما** **الصدق** **الصدق** **الصدق** **الصدق** **الصدق** **الصدق**  
**فاما** **الصدق** **الصدق** **الصدق** **الصدق** **الصدق** **الصدق**  
**فاما** **الصدق** **الصدق** **الصدق** **الصدق** **الصدق** **الصدق**

لا يستقر كذا من كل مناديين عنه فالتام الظاهر ان ما يقع  
 في الجواب عن ما هو عرض عام "لا اذا قيل اي شيء في عرض  
 لا يخرج من ضمن ما عناه كما ان الفصل السيد يقع في جواب  
 اي شيء في وجهه للتيقن في الكلمة كيف لا قد صرح العلامة بقوله  
 بان اي شيء في عرض هو سوال عن الميزان سلتا فيسوق على الوجه  
 التام التيقن في جواب اي شيء في عرض فلا يتناول خاصية  
 التي في عرض التام على ما عرفت بها المصنف فالوجه ان يقال  
 انما يتناول على حقيقة واحدة من حيث هو كذا والذات  
 العام بايقان على حقيقته من حيث هو كذا فلا يثبت انه  
 مقول على الواحد بغير خاصة ومن حيث انه مقول على الكثرة  
 بغير عرضا فاشا وهو يقع في جواب اي شيء في عرض لكن لا من  
 حيث انه عرض عام بل من حيث انه خاصة تحت الاسباب وقوله  
 في الجواب ان يكون عرضا عامنا لان الاشتراك بين المترو وغيره  
 لا يكون بين المترو والعام لان التام لا يخرج من تحت  
 لا يخرج من جواب الوجود ولا يقتضي القول في غير ذلك

العرض

العرفن العام لا يقع في الجواب **فقل انما تقدم ان الظلمات حسن**  
**نوع وجنس وقيل "وخاصية وعرض عام"** ووجد المحصر انه اما ان  
 يكون تام حقيقة افراديه وهو النوع او جزئيا او خارجا عنها  
 والجزء ان كان تاما من تركه لجنس والافضل والخارج ان اخف  
 حقيقة خاصة والافرض عام "فقط او خاصة من وجه وعرض"  
 عام من وجه فاهم واعلم ان المصنف ترك بعينين شهيد فلا  
 بأس ان يثبت بها المحققا متقنا كما لا لمجت الاول الكل الخارج عن  
 حقيقة افراديه اما ان يبلغ التفكاك عن الماهية في الخارج والذ  
 فلا يمكن ان لا يتصف الماهية ايما وجدت ويسمى لازم الماهية كذا وجه  
 الارباع فانه كما وجد الارباع في الذهن او الخارج لا يمكن ان يكون زوا  
 او منع التفكاك وعدم التصف الماهية به في الخارج فقط واذا وجدت  
 في الذهن فقد لا يتصف به الحرارة للنار اذا النار المتعلقة لبيت  
 بحرارة وينبع التفكاك اذا وجدت في الذهن وينفك عنها اذا وجدت  
 في الخارج ومثلون بالكلية للانسان واقول فيه نظرا هير اذا قلنا  
 ان الماهيات بمجودة حقيقة في ضمن الافراد والجواب ان الله بناء

على ان بنا الكلية هي اشراك الحاصل في العقل فان لم يكن فيه بالفعل  
 لم يتصف بالكلية لهذا المعنى فالمراد بوجود الكلية في ضمن الفرد  
 ان الامر الذي اذا حصل في العقل يتصف بالكلية موجود في الخارج  
 لكن في حين وجوده فيه لم يتصف بالكلية والجزئية فاتفق ذلك فانه  
 عزيز والاولى تنبيهه بل المعروف للجزء والقيام به فان المزية اذا وُجدت  
 في الذهن وفي قايمة بالجزء الا اذا وجدت في الخارج وبشيء  
 التمام لانم الوجود او لا يمنع التمام بل يمكن ان لا يتصف في  
 الذهن والخارج وبشيء عرضا مفارقا لجواز المفارقة وهذا هو  
 القيم الاظهر واللازم في هذا المقام غير ما سمي في الدلالة  
 الالتزامية اذا المراد باللازم هنا ما يمنع عدم انتفاء الماهية  
 في الوجودين او في الخارج او في الذهن فقط سواء كان ذلك  
 اللازم متعلقا بوجوده في الذهن والا فان الارباع كما وجد في  
 الذهن فهو زوج وان لم يلزم العقل معنى الزوجية واللازم  
 السابق يعني انه كما ادرك المذموم ادرك مفهوم ذلك اللازم ولا  
 يمكن ان يتصف المذموم به وان لم يتقبل مفهوم ذلك الوصف بحيث

الثاني وهو حيث كثير النفع في العلوم حجة ولا ينبغي ان يترك  
 بالمرأى كل مفهوم اذا استلزم احداهما في الآخر طرأ عن احوال  
 الدعية لانهما مثالان يتفارقان مثلا بان لا يصدق كل منهما على كل ما  
 لا يصدق عليه الآخر فكما يقال لما حدث في العالم الاخر في اوان  
 اي شيئا في كالاتان والناس في كل انسان ناطق بالعقل او  
 يفوق احد قان فخط اي بعد قان احد قان على كل ما لا يصدق عليه  
 الاخر والاخر قد لا يصدق على ما لا يصدق عليه الاول فمما  
 دة اجتماع وسادة انقراض وبشيء الامر الذي لا يوجد بدون الآخر  
 احسن مطلقا والاخر الذي يصدق بدون الآخر اعلم مطلقا  
 كالانسان والحيوان فان كل انسان حيوان وان بعض حيوان ليس  
 ليس بالانسان فهو سادة الغنم ولا ينبغي ان يصدق الثاني في  
 املا على ما يصدق عليه الاول بخلاف ما يصدق عليه والثاني  
 الاول بدون الثاني في صفة الاول على ما يصدق عليه الثاني كما هو المفهوم  
 فصدق الثاني على ما يصدق عليه الاول ايضا فصدق الثاني  
 في الجملة اي لصدق كل منهما في الآخر وبذلك يتبين انهما ليسا

وجه اخذ لوجوده فيما لا يوجد فيه الاخر فان حصل من وجه  
 لوجوده الاخر وبنه كاسين والاشان فما ساقه اجتماع ليد  
 عليها كاشية وفي الانسان الابيض ومادة افتراق ليدق عليها لا  
 دون الابيض وفي الانسان الاسود ومادة افتراق ليدق عليها  
 الابيض دون الانسان وفي الحجر الابيض او في العنقاوي اي لا ينف  
 احدهما على ما يصدق عليه الاخر قبل ان يمتزجا كالاشان  
 والعنقاوي واعلم ان المراد بالصدق في هذا البحث الصدق بالعمل  
 في نفس الامر لا جواز في نفس الامر في نفس العمل على ما هو المعنى  
 في مفهوم اليقين فلا يغير في ما يتم امكان الافتراق او الاجتماع فلو  
 كل منهما على كل ما يصدق عليه الاخر كان يمكن ان لا يصدق في اشياء  
 ايضا وكذا ان يفتراق كالن ان امكن الصدق في اشياء وان  
 هذا حقيقة السبب المتفق على هذا وقد عجز الحصر في الدابة  
 انه يحتمل ان لا يصدق شي منها على شي بالعمل كالاشياء والامكن  
 وان امكن في فرضنا ذكره وجوابه ان الحصر بالنسبة الى الحكمة  
 فياد في نفس المعرفة لا في الوجود في البحث عن احوال المبدء

المطلق وفي المقام اجابات لا يليق بالكتاب وقد ذكرنا المسائل بحيث  
 يمكن تميز شريط من متن فلا تغفل ولما فرغ عن بيان الكليات  
 التي هي احكام الموصول ذكر الموصول بقاها **مسائل العرف**  
**وقد عرفت** جملة متعضة بين المبدء والخبر **حقيقة** قوله والسقودا  
 المرتبة سمي قولنا شارحا ومعرفيا وحقيقة المعرفة لقورات مرتبة  
 معقولة المعرفة المطلوب بطريق النظر بان يستقل منه اليها ثم ترتب  
 وينقل منها الى المظاهر المقوم عرفا يستلزم معرفته الشيء ويورد عليهم  
 ان التعريف صادق على كل ملذوم بالنسبة الى اللازمه وعلى العرف  
 اذا استلزم معرفة معرفة المعرفة مع انها لا سيما معرفة  
 ولا تيدنا العرف بل على طريق النظر خرج العرف بكونه على طريق  
 النظر خرج العرف وبلذوم ليس على الطريق المذكور واعلم  
 ان ظاهر كلامه سابقا ان الترتيب للمحصل يسمى معرفة فاسواء  
 كان مستلزما للمعرفة المطا اوله ليس كذلك بل المعروف ما ينظم  
 منه معرفة العرف كما صرح جوابه فوجب التقيد كما مر فليدبر **الذنب**  
**افتتاح** معنى التسمي الاول **حيث نام** اي سمي به وهو **ان لا يصدق**

والفصل **الفرق بين كالجواب في الناطق في تعريف الانسان** والحق ان لم  
 يتم دليل على ان الناطق فضل قريب الا انه لما وجد اقرب اليه  
 اليه حكوا به وقد عرفت ان المثال كذا ما يكون على القرض والمقدور  
 يسمى جذا لا مانع عن دخول العين واما لان جميع الاجزاء والشم  
 الثاني **جواب عن** لفتقانه عن الاول وهو ما ترك من بعض البعيد  
 والفصل **الفرق بين كالحتم الثاني الناطق والمفهوم الناطق** والجواب  
 الناطق في تعريف الانسان **والقسم الثالث قسم تام** وهو ما  
 ترك من بعض الغريب **والخاص** ليس الذي هو رسم له كالجواب  
**الخاصة للانسان** وانما يسمى شيا لانه من اثاره والامور الخارجية  
 عنه وقاما لتبعه احد التام **وقد اطلق بعضهم في بعض**  
 وقاب الخاص مع بعض رسم تام قويا كان بعض البعيد  
 والاولى حدث في كافي لا يحق **وهو ليس بالحيث** لان سميت  
 بالتام لما بهت للحد التام والاولى ان يعين كمال المتابعة  
 من ان يتركب جميع الدائيات المشتركة ومميز عن جميع الدائيات  
 المشتركة ومميز عن جميع الاغيار وكان الحد التام لانه لو حمل

الركب

الركب

الركب من البعيد رسما اما ان يكن له ذلك وان لا يتعد الرسم  
 التام كما لا يتعد الحد التام ولو عم بعض لتقدم الرسم التام  
 وان لا يكون فوقه رسم كما ان الحد التام لم يجد فوقه ولو  
 عم بعض لكان رسم تام فوقه رسم تام فالحتم **والقسم الرابع**  
**قسم ناقص** انقصانه عن الاول وهو ما ترك من بعض البعيد  
 والخاص كالحتم الثاني **الخاصة** والحتم **الخاصة** والجواب  
 الخاصة **لما كان** وقد ترك من بعض العام والخاصة والجواب  
 الخاصة **للاشياء** واعلم ان بعض المصنفين لم يعتبروا الفرق  
 بالخاصة والفصل مطلقا وبالعرض العام مع الفصل والخاصة  
 والمصنف اعتبروا العرض العام مع الخاصة دون الفصل ولا يميل  
 به بل لا وجه له وجها والمواضع عند المحققين سيدهم  
 اعتبار العرض العام مع الفصل والخاصة واعتبار الفصل مع  
 الخاص لان مميزها اقوى واما الفصل البعيد مع الغريب لم يفرق  
 له والظاهر اعتبار المثل لنفسه فليست على هذا القول  
 ان تذيب من الفصل القريب والبعض القريب قد تاملت

صحة

غير الجنس القريب فنافق والافان توكت من الخاصة والجنس  
 القريب فترسم تام او منها اومر عن الفصل والجنس القريب قد  
 نافق وما عدا ذلك ليس بحجج هذا اذا لم يكن القريب لواحد  
 من الكلمات كما ذهب اليه جماعة وان جونا كما هو مذهب كثيرين  
 فوجود الحصر ان يقال التعريف ان كان بالفصل القريب فحيد  
 فان كان مع الجنس القريب فتام والافان فاض سواء كان وحيد  
 او مع غيره وان لم يكن بالفصل القريب بل في الخاصة فرس فان  
 كانت مع الجنس القريب فتام والافان فاض وما ليس بالفصل  
 القريب ولا بالخاصية فليس بحجج عند المتأخرين لانهم لم يكن  
 متاويما للمعرف بل اعم منه فلا يميزه عز جميع ما عدا ما يشترط  
 في المعرفة عندهم ان يكون متاويما ومتا المتقدمون فقد جردوا  
 التعريف بالاعم واخفقوا في ما لهم لاناسب الخاب فان قلت لئلا  
 يحوي التعريف بالمفرد وقدموا ان التعريف ما كان بطريق النظر  
 قريب امور قلت الاظهر في الجواب انه تعريف بالنظر بالنظر  
 الى الاعيان لا غير عندهم كمال الاعتبار والنظر مطلقا وليس

واستحضار

واستحضار امور واعلم ان الخبر يرد ان التعريف اي يتحد معناها وينبأ  
 اي تستعمل **الاستقام** **الارضية** المذكورة فكلامها بتي حذا ومعرفا  
 عند الاصوليين وارباب العربية فالحيد والمعرف عندهم هو المفهوم  
 السام لجميع الافراد العرف المنافع عن دخول غيره وقد فصلناه  
 في دقة المنطق **فليطلب هناك** ولو كان لتفصيله جليل فابن لم يترك  
 فصل بل في ان يتقدم الاعم دانيا او عرضيا على الاخص دانيا او عرضيا  
 في التعاريف متعلق بتقدم وذلك لان الاعم اظهر عند العقل  
 والاضحى يدل له فالتناسب تقديمه ولان تقديمه لوجب الترتيب  
 في المعرفة فانه ح يعرف الشيء بوجه عام ثم بوجه وقل يجب  
 تقديم الجنس على الفصل والمحققون على انه لا يجب بل هو اول  
 لاحقق في محله **وان تعز في** الالفاظ التي تذكر لبيان المعرفة  
 عن الالفاظ **القريب** الى الالفصل المتابع معناها وذلك يختلف  
 باختلاف السامعين فان اصطلاح كل قوم مشهور عندهم  
 قريب عندهم غالبا وقد يعرف التابع ما لا يعرف غيره  
 والالفاظ **المشتركة** اي الموضوعات لعان متعددة والالفاظ

المجارية أي المستعلة في غير المعاني الوضيعة فان الذهن في  
الواضع الثلاثة لم يفهم المراد بسهولة فتحتاج إلى التفسير  
والمعنى فيطول المسافة بل يوضح الأول في مقام مجرد التعريف  
وعن **الامتناع** أي ترك لفظ مع ارادة معناه **وعن التكرار** ألا  
إذا احتج إليه بحجة من المحجبات فلا بد من كفاية الابطال حيوان  
يولد من نطفته حيوان آخر **ما ليس في التفهم** بتولية العلة  
لما سبق ليعتد بها توجب الاستنباه في فهم المصنف أي اعتبار  
المقصود لغيره وذلك ظاهر في غير التكرار ومثله التكرار فوجه  
الاستنباه ظاهر إلا ان يقال ان السامع إذا رأى سكرًا يتوجه  
دهنًا إلى حمله على معنى لم يكون فيه تكرار فليس عليه المصنف  
فانهم أي إذا حصل للمخاطب علم بالغير **أو وجدت قرينة لفظية**  
أو معنوية كشعر **جلية** أو واضحة ذاتها ودلالاتها **على المراد** من  
اللفظ لعينه **فاللغة** أي المجازات **ح** إلى حين وجود القرينة الظاهرة  
في **حجج الحقائق** أي المستعلة في الموضوع خلافها لا يلتزم حاليها  
ولا قد حسنة التعريف لفظا والمجاز وان لم يصبح استعماله الا مع قرينة

إلهية أو خفية لم تذكر ذاتها ولا ينقسم منها المقصود المتأخر  
لكن في المقاريف حيث طهرتها وسهولة فهمها ولهم المراد منها  
وذلك أيضا يختلف باختلاف السامعين كما لا يخفى واعلم انه لا بدح  
في المشترك أيضا عند وصوح القرينة المعينة بل الامتناع أيضا  
لأنه لم يثبت بالمجاز بقوله فانها في حكم الحقائق لكان أولى وقد  
يختلف في جمل ذلك على الخلاف فثبت **فصل في تقريب الحقائق الموجودة**  
ان أرادها في الخارج **كالاشياء والنفس** على وجه يعرف من انه  
ما يفسر من الاقسام المذكورة **معنى** أي شكل **بل تعذر** يمكن  
فان سهل تعريفها حيث لا يخرج عن احدتها بان يوجب مشترك  
وحيث وان لم يعرف الفاذا حلا او خارجا **وذلك** أي تفسير  
التعريف على المعين **وتعذر** **المنفردة بين الديناميات**  
**والعرييات من الحسنيين والعرضي للعلم والفصل وبخاصة** أي  
لان التعريف على المعين يتوقف على ان يفرق بين الدقائق  
والعرضي ولعل ان المشترك او المختص ذاتي ليكون المركب منه  
حدا او عرضي ليكون المركب منه **وسما** والحق نسيته بالعرض

العام في المتراكمة والفضل بالخاصة في الاختصاص فلا يعلم ان المتراكمة  
 حلت او عرفت عام ولا ان الحقت فصل او خاصة الا بان يعلم الله  
 حيزا او خارجا والحقايق الموجودة تسلك مسيرها في شئ داخل  
 فيها واي شئ خارج فيشكل بحدها وتوسيعها بل في بعض الحقايق  
 لا يمكن ذلك املا لغيابة الاسباب وعدم المميز فلا يمكن تعريفه بوجه  
 يعلم انه حيز او سم ولا يلزم ان يقول لا ثم التعريف في صورة يجوز  
 الا العام واليقيم من العلم فيعرف به الداخلة خارج الا ان يقال  
 المراد التعريف مجرد العلم سلمنا ذلك لكن قد سهل الستم العمل العظم  
 بان بعضا من المعاني داخل كالوجود الراكب مثلا فالوجه الاقتصار  
 على التعريف بمتكفل فيسائل **واشا تعريف المفهومات الاعتبارية**  
**الاصطلاحية** اي التي اعتبرت وسميت باسماء التميز بين اجناسها  
 واعراضها العامة وبين خصوصياتها **وخواصها** فهو على طرف التمام  
 يعني في غاية السهولة والتمام يستصعب وذلك لان ما اعتبره  
 معلوم متناول فاعترف فيها ذلك وما لم يعترف فيه فيفضل  
 لانيان بجل الاقسام المذكورة هاهنا بحث وهو ان ذلك انما هو

بالنظر

بالنظر في الاعتبار من بلغة غير المعتبر ان اعتبر اي شئ وانما  
 من بلغة مجرد التعريف الجامع النافع هو الغالب لنظر في المتأخر  
 في المصطلحات المتقولة او اذا الاستنباط من موارد الاستعمال  
 والعرايين كما هو الغالب بالنظر في التقديمات فالعرف على العين  
 شكل جواز ان يكون المقول امرا صادقا عليه الا ما اعتبر بعينه  
 وان يكون هو العتبر فلا فرق بين الحقايق والاعتبارات  
 الا ان يقال الظاهر ان المقول هو العتبر وفيه ما فيه فذكر العلم  
 الاصطلاحية بخلاف التقديرين **بماضا فافهم** **ففي** **واذا جاز**  
**من مباحث** **المقصورات** **والان** اي حديد **عنه** اي قرب **التي**  
 اي اوقات **لاخذ** اي الشروع **في** بيان ما يكتب منه **للمصنف**  
**وان** اي جاء وقتا فاقدم مباحثه القضايا واحكامها على مباحث  
 الحقبة الكلية الى لاحقها ثم مباحث الكليات على مباحث العرف  
 فتبين ذلك يقول **كل** **البحث** **المقدم** **لان** **في** **مقدم** **بما**  
**ايسر** **في** اسم الكليات في اصطلاحهم **اي** **بما** **لست** **بم** **يوجه**  
 الامور الى معرفة العرف عليها **لذا** **لن** **في** **بما** **لست** **بم** **يوجه**

العرف **في الكليات الخمس** بيان الجبدي يعني ان كلامها جزاء  
للمعرف ويتوقف معرفة العرف عليه فلا بد من تقديم بيانها امّا  
انها جزاء فمعنى ان كلامها قد يكون جزاء وذلك في غير العرف العا  
والنوع ظاهر واما النوع فهو يتبين في تعريفه ليعرف كالروي  
حينئذ على مذهب من جاز التعريف به فكل محوون بقوله قد يه  
لكون مباحث الطيات في محيل واحد واما توقيف العرف على  
لان حصوله الكما موقوف على حصول كل من اجزائه فالحق الجزاء  
اولا لم يتحقق الكل واما انه لم يقدم في بيان الجزاء اي حسن  
عقلا ان الجبدي مقدم في تعقيل الامور فينبغي ان يقدم في الذكر ايضا  
ليكون المذكور على وفق الامر او ليكون في الذكر على وفق المذكور كما  
ان المذكور مقدم لا ان يكون ذكره مقدم ما في نفس الامر فاضم **لذلك**  
**الذي لا بد من تقديم بيانها** او **التي لا بد من تقديم بيانها**  
القضايا واما تقدم احكامها فلا يحتاج اليها فكلما فصل عن الاجل  
ولما تقر ان لا بد من تعقيل لا بد ان يكون بيان الجزاء بعد بيان  
الطيات ببيان العرف مارتك من حاشي وفصل والكثير كذا فلا

وجوب وهذا توجيه اخر لما قيل **فيقول القاضية قول** اي كره  
معقول وقد تطلق القضية على اللغز ايضا حقيقة بل تسمية  
للدال باسم المدلول مجازا فالمراد لعنظركم والظاهر ان القضية  
لم تطلق بالمعنى الدامل لها وكذلك القول فهنا تعريفان ومعرفان  
حقيقة الا اذا يابعان واحدا اختصاصا للاشراك للفظ فامرهم  
في **التي** لغة واصطلاحا **ان يقال نقابله** انه **صادق او كاذب**  
فهي تاتين السبب الثالثة الجزئية على ما عرفت وفي التعريف  
لتقول اذ لا حظ فيه الى اعتبار النابذ ولا الصحة بل لوقيل قول  
يصدق او يكذب **التي** واقول يكن التوجيه الصدق بحسب الظاهر  
والعرف انا هو صفة اللفظ باعتبار المعنى او الماديات المتكلم به  
للمجرد المعنى والتعينة تطلق على مجرد المعنى فلم يريدوا اختلا  
البتاد في تعريفها بالحقول بياك لم تكلم به اي اداة وهو عنه  
فيصح بلا تكلف غاية الامران المراد بالقبيل في تعريف القضية  
المعقولة على المراد في تعريف القضية المنطوية ولا يحد وفيه  
فانه يلزم مثل ذلك في لفظ القول حتما والمعتبر في مفهوم القضية

مجرد الحقيقة حتى لو فرض انه يصح ان يوصف باحد هاتين لم يوصف  
 بالفعل الخاطيء فزبد الحقيقة ان مع فيها اشياء ثبوتيا مالم ين  
 يقينية لا يصلح للمدعي والذنب فضلا عن مجرد عدم الوقوع وقد  
 وقد يوجه بغير ذلك وهو يكلف جدا **قوله الحقيقية** لا بالظن  
 على مجرد اللفظ ان ليس في اللفظ امر اربعة وان سلم فهو دال  
 على ما ذكره عليه **قوله من اشياء البعية المحكوم به** اي الامرين  
 المستوب احدها الى الاخر لا اتحاد او لانصاب الا انفعالي  
**والقيمة المحركة** اي ربط المحكوم به بالمحكم عليه واصافته  
 اليه وبما امر بتعيينه يتوقف في الوجبة والسالبة عند النهار  
 على ما مر في اول الكتاب **والحكم احكاما** وتلخيصا لتلك الاشياء  
 في الواقع وعدمها فلو كان زيد قائما ذات زيد ومفهوم القائم  
 واصافته اليه بالاجزاء مفهوم فاعينية ونبوت تلك المفهوم  
 في الواقع اي قيده ومدلوله اذ كانت السطر طاعة فالنهار  
 طلوع الشمس وجود النهار ومدلوله نبوته عنده وتحقيق هذا  
 المدلول يعني وجود النهار عند الطلوع في نفس الامر ثم اذا

ادرك

ادرك في التلخيص الاول وادرك الاجر على وجه الادعاء اي  
 اذ من باه هو في الواقع وليس هو او بانه من يحقق تحقق وما  
 المراد بالحكم يعني الايقاع والاجاب على ما مر فقد حصل  
 التصديق فالمشقة ان ادرك الحقيقة او بعض منها على الخط  
 بين الامام والحكم على وجه الادعاء والقيمة المدرك والس  
 به وبما مر في الاتفاق وما ذكرنا من ان الحكم يعني الاجاب  
 او السلب ليس بغير الحقيقة انما هو ادراك ان لم يوافق والمفهوم هو  
 الحكم يعني الوقوع واللا وقوع ولعل المصنف ادا بالاجاب  
 والسلب الموجب والمستلزم شافية **قوله في** ذهب التقويل  
 الى ان ليس في القضية الا الطرفين والقيمة التامة المحذرة  
 عند التصديق يدعى **قوله لا انكسر** الايجاد او الوجود  
 ثم يدرك وقوله **قوله ليس في القضية** وادراك الطرفين من ان يكون  
 باذراكين ولا عند التصديق صوبان احدهما صوب النسبة وتانيا  
 الحكم وقد مر ان القضية **قوله** اربعة هي متساوية وعند  
 التصديق يحصل اربع ادراكات وحيث وقع الاختلاف والاشياء  
**قوله في** **قوله في** اي من ما ذكرنا في كتابنا وهذا

كان

في التبيين وهو في الحقيقة سؤال عما يدل على تواتر ما في القضية  
 متعارفين **فكما يلوح في المتن** وهو المتعارفين **فيها** **في معنى** **الشك**  
 يعني ان تصورنا لما في قضية وسكانية في وقت واحد **الاخر**  
**مثلا** **في النسبة** **الحكمة** **في** **نفس** **الحول** **والنفس** **في** **الروح** **ساجدة**  
 فتدرك على خيل الخويلاء **لانه** **منه** **ليست** **في** **الخيال** **اي** **في** **وقتها**  
 اذ لا يحسن المتردد في ذات الطرفين **للمسألة** **بأنها** **لا** **يجوز**  
 احراز كذا في انه مستحق **اولا** **هذه** **المسألة** **التي** **يبدو** **في**  
 موقعها **والله** **الحكمة** **في** **موقع** **اي** **موقع** **لكن** **يدرك** **في** **كذلك**  
**موقع** **عنان** **عن** **ادعان** **التي** **في** **القلب** **وقوله** **لما** **المعبر**  
**بالايجاب** **في** **الكتاب** **والايجاب** **في** **الكتاب** **في** **الكتاب** **في** **الكتاب**  
**للدرك** **في** **الطرفين** **موقع** **في** **الحكمة** **وجزا** **لجزء** **للقضية** **وإذ** **كان**  
**موضوع** **أو** **موضوع** **للقضية** **ثم** **إذا** **الجزء** **مثلا** **في** **التي** **أو** **التي**  
**في** **التي** **قد** **موت** **السيور** **التي** **كذلك** **في** **الحكمة** **في** **الحكمة**  
**وإذا** **كان** **أحد** **الطرفين** **التي** **قد** **تأني** **في** **كل** **منها** **في** **الواقع**  
**في** **الواقع** **في** **الواقع** **في** **الواقع** **في** **الواقع** **في** **الواقع**  
**تصديق** **أو** **عظم** **وإذا** **كانت** **لهم** **ان** **تباين** **ان** **ان** **عند** **الحزم**

بعد الشك فنفى عليه الباقي هذا ذهب التأخر وذهب  
 المتقدم إلى ان الثالث يتصور النسبة الثامنة الجزئية في  
 الاتحاد في الواقع **وتدبر** **فيها** **فإذا** **كان** **الشك** **في** **ذلك**  
 الصورة التكوينية وحصلت محلة على وجه الحرام وهو الانفا  
 والقبول وفي غير الشك **بوجه** **عن** **هذه** **المسألة** **سابق** **لتصور** **يطلق**  
 في القضية **الطرفان** **وإذا** **كان** **المدعى** **الجميل** **الذي** **تفصيله** **ان**  
 النسبة في الموجبة غير النسبة في السالبة **فليدبر** **فانه** **في**  
 بالناس **حقيق** **هكذا** **حقق** **المقام** **فانه** **خلاصة** **ما** **أوضحه** **الاستا**  
 القلادة **الراد** **في** **روح** **الله** **روحه** **وقد** **لست** **في** **حل** **المقام** **أقدا**  
 انهم **فخلطوا** **أو** **خطوا** **والله** **المهم** **للصواب** **والفقيه** **تقسم** **على**  
**ثلاثة** **م** **أقسام** **محلية** **ومحلية** **ومحلية** **لان** **طريقا** **اي** **الحكم** **على**  
**وبه** **اما** **غير** **ذلك** **او** **في** **حكمة** **بان** **يكن** **العين** **عنها** **مع** **بقوله** **الربط**  
 المعبر **فيها** **بغير** **دين** **بان** **يقال** **هو** **هو** **أو** **ليس** **والمراد** **انه** **يعبر**  
 بغيره **بن** **حيث** **يكون** **الربط** **المعتبر** **بين** **الطرفين** **قبل** **العبارة**  
 مستغنا **منها** **ولا** **اسعاوت** **الابعد** **احتضار** **واجمال** **في** **الطرفين**  
**فليدبر** **يد** **كان** **في** **ذلك** **الوجه** **ليس** **في** **كتاب** **زيد** **الوجه** **قائم**

فان ابراهيم بن يحيى قائم الاب ولو قلنا زيد هو لكان اصل اليحيى  
مع الربط الجلي اي الاتحاد بين الطرفين مفاداً وانما يكون  
التفاوت في المعبر عن اليهود فتارة بلفظ مفرد وتارة بلفظ  
مؤنث وفتر عليه زيد قائم كيث تام فلو قلنا هو هو لم يتفاوت  
الا اجمالية الطرفين او غير مفردين **ولا في حكمها** اي ان لم  
يكن المعبر عليها بمفردين بحيث يكون الربط قبل المعبر مفاداً فيها  
شروطية **فاحكم بالانصاف في متعلقة** يعني ان كانت السببة  
احكامية اتصال احد الطرفين بالآخر اي سوية عند بوبه وكلم  
فيها وقوع الانصاف وادعائه وسلبه فتصله **يخو ان كانت السبب**  
**طالعة فالنهار موجود** فان فيها سببة وجود النهار الى طلوع الشمس  
بالانصاف اي ان ثبت ثبت والحكم بانه واقع **وليس اذا كانت**  
**الشمس طالعة فالليل موجود** فان فيها سببة وجود الليل الى  
طلوع الشمس بالانصاف واحكم بانه غير واقع ولو غير الطرفين  
مفردين وقيل هو هو لم يفهم اللزوم ولو قيل هذا ملزوم دال  
لم يفهم الارتباط من مفردين على ان الارتباط المعلوم جيد  
غير انه قد يحد دامت غير الاحتصار فليست امل **وان حكم بانصافها**



او سلبه بان يكون السببة احكامية اتصال احد الطرفين غير الآخر  
والحكم وقوع الانصاف احد الطرفين غير الآخر والحكم وقوع  
الانصاف **او سلبه في غير هذا المقادير** **ووجه ما قد عدا**  
**وليس اقبال** بل هو هذا المعنى **او سلبه في غير هذا المقادير** لان في الاول  
سببة فردية العدد في زوجية بالاتصال والى كذا في الثاني  
عليه السببة لا يملك ليدرك طريق المتصل الى المتصل التالية  
وبالمعنى لان سلب الانصاف اتصالاً لاننا نقول سلب غاية  
الامر اللزوم بينهما والرادى بالضرورة بالضرورة **فصل** اذا عرفت  
في الجملة واحدا عرفت انما تلك المعاني تتفق على الوجبة  
والسبب لا يتفاوت ولكن على المعاني لا اصطلاحية منقولة  
على الخلاف القوية ولا بد من سببية مقارها **اطلاقاً جملة متصلة**  
**والمتصلة من جهة السبب** **لأن السبب** لان السبب قد جعل على الموضوع  
واحد الطرفين المتصل وانفصل عن الآخر الجملة بخلاف اطلاقها  
على السبب فان جعل الاتصال والافتصال مفكوكاً في الاتصال  
ان يقول كيف نقلت البراءة والافتصال المناسبة بينا ان يفهم **فصل**

**الطلاق** هو الذي لا يبقى على الشيء فليس بها للوجبات في الالفاظ  
 يعني ان السكوت عليه وفيه الوجه والسالبة وقد لا يكون  
 بقوله قد قائم لا قد ليس بقائم او يعني انه في الجملة ان كان  
 العبر عن بعضه في العامين وفي الشرط لا يكون واقول  
 ما وجه ظاهره وهو انه النسبة الحكمية في الوجبة الطبيعية  
 وهو اجل والاعتقاد والاعتقاد كما في فست باعتبار  
 الحكم المتبادر في انقضاء التناهي ان لم يكن في النسبة  
 بعد الطرفين الا النسبة التامة كجسمين في الوجبة  
 وفي السالبة كما هو في التقدّم في التناهي في النسبة  
 فوجه اخر وامر على طريقة التناهي فلا يبقى ان يقول  
 مؤرخ ظهور **والنظر** في امر الالفاظ في المناسبة للوجبة  
 اي لا يبقى ان يعم منه **النسبة** اي في الطلاق الجملة مثلاً  
 على الوجه والسالبة يعني بان الفعل المنفصل في الوجبات  
 الظاهرة ثم نقلها الى السالبة او الامر المتعلق بالنسبة التامة  
 المناسبة التامة فنقل من السالبة الى السالبة التي هي

فيلزم

**فيلزم** ما لا يلزمك يعني انك اذا اعتقدت ذلك اعتقدت امراً بعيداً  
 لا يلزم عليك في نفس الامر اعتقاده وبقوله لحوار ان لم يكن في نفس  
 الامر الاعتقاد واحداً **لان الاطوار** والاستثناء في وجه التسمية **علائق**  
 يعني اذا سميتي باسم كذا لا يلزم وجود ذلك الجملة في جميع  
 اجزائه ذلك الذي ولا جميع افرادها اي جميع ما اطلق عليه ذلك  
 الاسم فيكون في **الاطلاق** اي اطلاق اسم الجملة مثلاً المفعول الي  
 معنى لتأنيده معينة **على كل الافراد** اي جميع ما يصدق عليه ذلك  
 المعنى **وجود** تلك المناسبة مع بعضها واما التقوا في الاطلاق بذلك  
**فان** العنود مناسبة مانع الكل **والمناسبة** المعبر عن بعض الكل  
 يوجب **مناسبة** مع الكل في الجملة وان لم تكن تلك المناسبة وهذه  
 علاقة ومناسبة لم تحقق فيما ليس فيه تلك المناسبة فالضم فلا حاجة  
 الى مخالفة الظاهر والعقول وتعدد النقل بل الظاهر ان القضا  
 نقلت من المعاني اللغوية الى المفاهيم الكلية التامة للسواب  
 لوجود المناسبة الظاهرة مع بعض الافراد في الوجبات ثم ان  
 المصنف اعترض على هذا الجواب فقال لا يرد عليه اشكالاً



من قبل الوصف بحال التعلق اي وارا استطفه ليحذ الوقوع او بما  
 على انه لا ادعان وارا على الوقوع وهو على الحقيقة فالحكم واورد  
 بالواسطة فليسا بل هذا على مذهب المتأخرين وانما على مذهب  
 المتقدمين من ان السبب الحكيم في الحقيقة انما هو الحقيقة في  
 الحكم على بلاد عمان في غاية الظهور **ويسمى رابط** لانها لو كان  
 للرابط بين الطرفين جعل لكل من الطرفين لفظا **والرابط** بين  
 لفظا واحدا لحدث الارتباط والى انما في الحكم **والرابط**  
 التسمية اذ لا يتحقق الحكم بدونها فلا حاجة الى لفظ اخر  
 فليست **ويجوز** في **يدهم** قائم اي ضمير العضل فان صوت  
 ضمير الله لا يعلو ان ما بعد عن ضمير الحكم به فيكون دالا على  
 الحكم كذا قيل **في يد** اي في كون هو الواسطة وضمير الله  
 على الحقيقة والحكم **نظر** **لأن** راجع للحكم عليه **والراجع** بين  
**المرجع** اي المرجع وعلوه الواسطة هو المرجع **ويجوز** ان  
**يد** فلا يكون موضوعا للشيء والحكم وقد عرفت النظر هكذا  
 ما عين المرجع في الحق ولفظ المرجع اسم فيكون الواجب

ايضا

اسما فلا يكون رابطا لانفاذاته والجواب ان ذلك باس من فائق  
 مذهب النطقين على مذهب بعض لخواه فكما ان كثيرا من  
 الخاء ذهبوا الى ان هو ليس بصير مرفوع محتاج الى مرجع  
 بل صيغة ضمير وضعفت للدلالة على ان ما بعدها خبر لذلك  
 النطقيون ذهبوا الى انما موضوعه للدلالة على ان ارتباطا  
 ما بعدها بما قبلها بالربط الحكيم فهي اداة في صورة الاسم  
 فلا استكال على انه اسم لا يلزم من رفع متاخره في المعنى مع  
 الاسم ان يكون اسما كما في كاف ادعوك وذلك فافهم **بالرابط**  
 من كلام المعترض **في** **المعية** **الركبة** اي الصورة الحاصلة من اجتماع  
 السند والخبر واعرابها فلا يكون لفظا وذلك في اللفظ العرفي  
 وقد يكون لفظا **اس** **في** **يد** **قائم** **است** وقد تكون حركة تحريك **الشيء**  
**يد** **حين** في لسان بعض العجم **وبالحكم** اي جاحل الكلام ان  
**كل ما دل على الربط** اي ارتباط الموضوع بالجهول او احوة **هو**  
**لرابط** سواء كان لفظا او حركة او غيرهما **والحكم** عليه في الشر  
 اي ما حكم عليه بانه ان وجد غيره او خلا فيه **يسمى** **مقدما** **للمقدّم**





ناطق احدا من جنس انساني فليس افراد موجبة جزئية  
 في الذات على الايجاب الجزئي فالتالي لفظ بعض اما ان سبق  
 انه مطلق عن كل فرد فافراد هي ليس بواجب فيها **باب**  
**كل** والاداء على الكسب **الكل** غالبا لا يشيخ ولا يبيد **باب**  
**و** اما ان سبق انه مطلق فبعض افراد **باب** **جزئية**  
 والاداء على الكسب الجزئي فبعض بعض ليس وليس فثبت  
 بالوجبة والسالبة اعتبار ان الحكم بالوجبة او السالبة وبالكلية  
 والجزئية باعتبار الحكم عليه **وان لم يبين** ليس للافراد بل حكم  
 على الفرد على الوجه السابق مع قطع الطوع عن الكلية **باب**  
 لا عالم الكلية فان حكم بنبوت الجوزية والتجارية موجبة وان حكم  
 بسلب متناهية فالمتناهيان مضمرة في النجاسة والطهارة والفساد  
 والبقاء وما من موضوعا لمتناهيان عند المتأخرين فاقول ان  
 ان الموضع يمكن ان يكون كل واحد حكم على مجموع افراد موجبة  
 المخرج وبنى ذلك على ان كل حكم يمكن ان يقع على هذا الجوزية  
 ليس بكلية ولا جزئية بل على السابق فيلزم سلطان حصر المتناهيان

في اربعة اجواب ان هذه القضية غير معتبرة في العلوم والقياسات  
 على ما يفرم من شرح المطالع فالمتن هو المحمولات المعبرة او بقوله  
 في موجبة كلية لكن المعبر من الموجبة الكلية قسم منها اي ما كانت  
 الحكم على كل واحد واحد فليتنا مل ويكن ان يبين في النظر ويقال  
 ان الكل بهذا المعنى بعض الافراد هي موجبة جزئية غير مشهورة  
 فان قيل اذ قلنا جميع افراد الانسان كذا بان يحمل الجميع موضوعا  
 لا سوادا فن اي قصد احيى بالعامه لان الحكم على فرد منهم كل  
 في حد ذاته وان لم يجد تعدد افراد في نفس الامر كما اذا قلنا  
 الواجب قديم فليتنا مل والمعلقة **في قوة الجزئية اي يتلانا ب**  
**صدقا** اي كما صدقت البهلة صدقت الجزئية يعني انه لو تركبت  
 من ذلك الموضوع والمحمول قضية جزئية كانت صادقة  
 لان صدق الجزئية يثبت الحكم البعض سواء انا حصر هذا  
 التقسيم بالجملة لان الشرطية تنقسم الى الاقسام المذكورة غير  
 الطبيعية لان تلك المعاني كما ينبغي ان شاء الله تعالى واعلم ان  
 الحكم ان كان على الافراد الموجودة في الخارج بالفعل او يجب



فان السلب لبيان نسبة القاتبة الى سلب جنس واقعية واعلم  
 ان مقتضى كلام المصنف ان القضية محالة سواء كان حرف  
 الى جنس او الموضوع نحو الاله جواد اولاد بعض حيزه شرح الطالع  
 لكن في شرح التبيين ونزع ان حرف السلب الالم يكن جنس المحول  
 ولا الموضوع محله وان كان جودا من المحول فقط فعدولة  
 المحول او الموضوع فقط فعدولة الموضوع او جنسها فعدولة  
 بالطريقين نحو الاله لا عالم فالخامس ان السلب ان لا يوجد  
 في سلب الاله مثل او سلب الوقوع او عدمه فعدولة  
 وان ذكر السلب بغير وقوع نسبة لمصلحة ثم ان المتأخرين  
 جعلوا الاله اسما لا حظ السلب في احد طرفيه غير وجهين  
 احدهما ان يعتبر الذي مع مفهوم ليكون حاصله عدم شيء في  
 نفسه ثم يثبت هذا المفهوم القدي ويخبرون هذا باسم المعقولة  
 بخلافه لا كما يحتاج عدم الكتابة ثابت وتانيا ان لا يغير نفي  
 مفهوم عن شيء ثم يثبت هذا المفهوم الذي حاصله يثبت  
 شيء عن شيء الى الشيء السوي عند تحويله لا كما ثبت ينعى ان سلب

الكتابة عن زيد سلب الى هذا المفهوم شيء اخر سواء كان اولاد  
 حكما ليس شيء جوادا اولاد بانسان او ما سلب عنه الجميع بما  
 وسيت له سلب الاسانين عند وباجله تصور مفهوم قضية  
 سالفة بلا حكم ثم يجعل طرف قضية وهذا يسمى بالمحصله الما  
 المحول او الموضوع او الطرفين طرف حرف السلب باقي على معناه  
 الاصيل فرب سلب شيء عن شيء فليد بزدلته فانه دتق وان لم **فصل**  
 في الموضوعات تبوت الاحاد انقايه عند اما ان يكون ضرورا  
 في نفس الامر امكنا والممكن دايما او غير دايما وسيجي تبيينها وتلك  
 القضايا الثانية في نفس الامر يسمى مادة القضية وتاسين به  
 تلك الاحالة في اللفظ والمفهوم المعطى سمي حصة القضية فان بين  
 تلك القضية في القضية تسمى موحية والافضل من حيث اجمية  
 والمشهور ما بين هذه الحيز حصة عشر لسان ومركبات واقصر  
 المان على قليل وياتي بالحال لا كالب **نسبة المحول الى الموضوع**  
**اخبارا في سلب** اي ربطه به على وجه الاثبات او السلب فتقبل  
 القضية المعقولة لان الربط يدرأك البوت او النفي والمفروطة

لان الربط بوجوده عليه احدها **قد يكون بالضرورة** بان يان  
 بان التوت او التي ضروري ليعتد ان يان ان مادة الغضنة هي الضرورة  
 وقتن عليه ما سياتي في العبان متاحة **وهي** اي ضرورة السبة  
**استحالة الامكان** **منها** اي بين الموضوع فالجود ثوتا او سلبا  
 او بين اللينة اي التوت او السلب وبين الجواب وهو تعريف للضرورة  
 الاجاب وضرورة السلب استحالة عدم الامكان على المقابلة  
 والحاصل ان ضرورة السبة المجانية ان يمنع في نفس الامر ان لا  
 يت المحرك للموضوع وضرورة السبة ان يمنع ان لا يكون المحرك  
 متلوبا بل تابعا سواء كان ذلك الامتناع بسبب امر في ذات  
 الموضوع او لا يخرج عنه كما صرح به في شرح المطالع **حضا**  
 كثرون بما كانت تاسية عن دوات الموضوع ورسم اليه **الحوا**  
**بالضرورة** **كل امتنان حيوان** اي يمنع ان لا يكون حيوانا لا امتناع  
 انفاك الحذر وعن الكل **بالضرورة** **لا شيء من الامتنان** **الحج** اي يمنع  
 ان لا يكون الحجر متلوبا بان يكون حجرا **وستي** الغضنة التي حكم فيها  
 نيتوت الجواب او سلبه بالضرورة **ضرورة** لان السبة بالضرورة

مطلقة

**مطلقة** لانها لم تحتل بوقت من اوقات وجود الموضوع واعلم  
 انهم يطلقون الضرورية المطلقة بمعنى احدها ان تكون  
 مختصة بزمان وجود الموضوع وان لم يختص في ذلك الزمان بزمان  
 مطلقا اذا كانت الموضوع زمان وجوده زمان عديم ولا يمنع الانفاك  
 الا وقت الوجود كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة **عندما** هو  
 اذا لم يات لم يفتقد لان ان الحدوم ومجموعة بالضرورة  
 الدائمة وانما ان لا يكون الضرورة محضة بوقت اطلاق السبة  
 ان لا وابدان لا يتجلى عدم الموضوع ويضمونه بالضرورة لان السبة  
 وظاهر كلام الصنف **ممن** ذلك ولم اطلع على هذا المعنى في كلامهم  
 فالأظهر تمثيله بالاولى كما هو المشهور فالعينة **ممن** هي  
 بالضرورة ما دام الموضوع موجودا الا ان في معنى القيد استحالة  
 وتحقيق المقام لا يقع بالتحايل فليكن شرح التهذيب للعلامة  
 الدواني **وقد يكون** سبة الجواب **مطلقة** اي الضرورة الدائمة مادام  
 الموضوع موجودا **ممن** **الاجاب والسلب** اي بين ان  
 لا يتحذر عنه السبة الضرورية اي لا يتجلى في اوقات وجوده

[illegible]

و جی شمس شمس شمس

السلب والاحجاب ليسا ضروريين فواقفنا ان التوت  
ممكن والسلب ممكن لا ينافون اصل المعنى وانما التفاوت في اللفظ  
وظاهر المفهوم العقلي فان القضية في الاول موجبة وفي  
الثاني سالبة واعلم ان مضمون القضية المكنت عندهم ليسا الامحور  
امكان تبوت المحول او نفيه لان تبوت المحول في الواقع حقيقة  
او نفيه كما يحكم بانه ممكن بخلاف سائر القضايا فالهاقيقة تبوت المحول  
او نفيه في الواقع وانه باحري الطرق المذكورة يكون في المكنت  
الطرفين عن اجملة سلب ولا ايجاب ولا حكم بالفعل صرح به في  
شرح المطالع واعترض على ذلك بالخارج لا تكون موجبة حقيقة  
اذا حجة كيفية النسبة سلبا او ايجابا ولا ايجاب ولا سلب فيها  
واجيب بان المراد بالايجاب ما هنا مثلا تبوت المحول بالفعل  
او بالنفوق والامكان فبين في الحجة انه مجرد الامكان وبان المراد  
بالقضية الملعوظة ولا يخفى حالها ولب في المقام كلام لا يليق بالحقا  
وهذا او ان شرعنا ساق اجد لغز السب بين القضايا  
العموم والخصوص واخبرنا بها انا اذكر كثير في غاية الوضوح

ليقاس عليها البواقي فاعلم ان السبب بين العقيتين ليس  
 باعتبار وجودها على بعض كذا في الكلين لان سائر القضايا  
 لا يحل عليها غيرها منها الا المباني باعتبار التحقق وعدم الكذب  
 اي كما تحقق احدتها تحقق فقيتها اخرى موافقة لما في المد  
 والمجول والكيف والكمي بخلافه في الجهة او لم تحقق اذا عرفت  
 ذلك فنقول الضروب والممكنة متباينان لان الحكم في الممكنة بعد  
 الصلوح فاذا تحقق الضروب لم تحقق الامكان لاستلزام اجتماع  
 التقييد **وقد تكون السببية** اي الضرورية الذاتية على ما  
**مدف الحجاب المخالف** لانهم من القضية **من الحكم** اي السببية  
 فان كانت موجبة معناها ان السلب غير ضروري اي لا يمنع انتفاء  
 السلب باسبب المجول فان كانت سالبة فالمعنى ان موت السببية  
 غير ضروري اي لا يمنع سلب المجول والشيء اذا لم يكن مخالفا لضرور  
 ففقد امثا ان تكون ضروريا فحينئذ تصدق قضية ضرورية موافقة لمفهوم  
 القضية لا الملكة الخاصة لان احد الطرفين ضروري وامثا ان يكون  
 غير ضروري بل يجوز ارتفاعه فيصدق ملكة خاصة لعدم ضرورة الطرفين

هذه

هذه القضية قد تحقق مع تحقق الضرورية لا الملكة وقد تحقق  
 مع الملكة واولا الضرورية هي اعم منها لكن اذا تحققت الملكة الخاصة  
 او الضرورية تحققت ايضا لعمامة فكل منها تحقق مطلوبا بالاول  
 فلا بد اذا تحقق عدم الضرور في الطرفين فقد تحقق عدم الضرور  
 من طرف واما الثاني فلا بد ان لم يصدق الملكة العامة بان  
 يكون مخالفا للقضية ضروريا فلا يكون تحقق القضية جارا فضلا  
 عن الضرور وفرضه انه اذا ثبت شي لشي يجب ان لا يثبت  
 البوت ضروريا والا فلا فانه اذا ثبتا جازا ثبت وهو محقق على السبب  
 فلو عرنا كما تحقق قضية فقد تحقق الملكة العامة فاحفظ **من**  
 القضية الى بين فيما ان خلافا قضية القضية غير ضروري **ملكه** لوجود  
 الامكان في الجملة **سببية** وانما الملكة الخاصة **للممكنة** **ان**  
 او جواز **بالملك** **للعقيد** **اي** **سببية** **القضية** او الجملة **ان** **عند**  
**من ضروري** لا يمنع رخصة بان يكونا متباينين والاولى لصدق ملكة  
 خاصة والثانية لصدق ضروري **سببية** **للعقيد** **اي** **سببية** **القضية** او الجملة **ان**  
 العام **ببوت** **المتباينة** **والجواز** **للعقيد** **اي** **سببية** **القضية** او الجملة **ان**

ملك خاصة وان كان يصدق ضرورة **وقد تكون السبب بالروام اي**  
 سبب ان نسبة الخلق سبباً او سلباً تحته ما دام غير متغير  
 ذات الوضع موجوداً او زائلاً على ما نرى **في ضرورة اي**  
 من غير سبب الى السبب ضرورة او لا وفي اهم من الضرورية لا الله اذا احاط  
 بالاف تفكك فذلك تحقق عدم الانفكاك ويجوز ان يتحقق الدوام  
 من ضرورة بان لا يتغير الانفكاك وان لم يتغير هذا هو الشرط  
 وفيه بحث اوجه الحقيقة وهو انه قد يتغير في العلم  
 عدم جواز خله لان الشيء ما لم يتغير لم يدم لان يقات  
 المقصود بيان السبق بالنظر الى مجرد مفهوم الضرورية والدوام  
 مع قطع النظر عن الاله لا الحاجة الى السبب الواقع واما محسبه  
 فالسبب في المساواة نفس لوازم الضرورية الحق الثاني اي ما  
 كانت الاستحالة لا يرد في ذات الموضوع لم يرد السؤال لان الدوام  
 محتمل ان يكون لا ضرورة الموضوع فلا يكون ضرورة بالغير المذكور  
 وهذا هو الواجب والزم من وجه من الملكية الخاصة لتحقيق الدابة فقط  
 في مادة يصدق فيها الضرورية الملكية فقط فيما لا يدوم وتحتيتها

فيما دام غير ضرورة وفيه البحث والاطهر الباني واحسن  
 مطلقاً من الملكية العامة لانها لا تحقق بدون الملكية بدونها فيما  
 لا يدوم **كتاب الضرورية** اذا حدثت قيد الضرورية وذكر  
 الدوام **وتسمى** العقيدة اليقين فيها ان النسبة في جميع الاوقات  
 مادام الموضوع موجوداً او ان لا **دائمة** لا اعتبار الدوام **مطلقة**  
 لعدم التقيد بوقت من اوقات الوجود **وقد تكون النسبة** اي  
 سبب ان الحرك بابت او سلب في الجملة سواء كان في احد الاين  
 رتبة او لا يكون في زمان كانه صفات الله تعالى لتحقيقها قبل  
 الزمان قيل ولذا الاحكام الجارية على الزمان مثل الزمان حركة الفلك  
 والالكان للزمان زمان فتدبر **وتسمى** العقيدة اليقين فيها ذلك **مطلقة**  
 لانه فيما لم يتغير بوقت **علمة** لغو ما غالب القضايا **بحال الانسان**  
**كاتب** بالاطلاق العام **لكن بكاتب** بالاطلاق العام وهو عام من  
 الضرورية وبالدائمة لانه كما ثبت ضرورة النسبة او الدوام مطلقاً  
 بشرط فقد ثبت النسبة في الجملة وليست بدائمة فضلاً عن الضرورية  
 وان من وجه من الملكية الخاصة لتحقيقها فيما ثبت من ضرورة والمطلقة

فقط في الضرورية والممكنة فقط فيما يمكن ولم يتحقق اصلاً ولا حصل  
 مطلقاً المكنة العامة لا فلا يتحقق بدون المكنة كما لم يتحقق المكنة  
 بدونها فيما يمكن ولم يتحقق ومنه يعلم ان كل ما تحقق فيصير عين  
 المكين فقد يتحقق المطلقة هذا ما دلل المصنف من اصول الموضوعات  
 وقد تبين ضرورة بشرط انصاف ذات الموضوع لمفهومه يعني  
 ان للوصف اي تبين ذلك المفهوم مدخل في الضرورية انما هي  
 للسبيل في الذات مع الوصف يعني انه لو لم يتوصف الذات به لا  
 يتجلى الانفكاك ومع الانصاف يتجلى ويسمى العينية بين  
 فيها ان الضرورية بالضرورة وطره لوجود الشرط عامة لا خاص  
 اعم من الشرط الخاصة بقول كل كاتب سحر كذا الاصابع بالضرورة  
 مادام كاتباً ولا يتجلى الشايم بتيقظ بالضرورة مادام ناظراً في  
 اعم من الضرورية والداعية من وجهه لتحقيقها فيما اذا كان للوصف مدخل  
 وهو ضروري البوت نحو كل انسان ناطق بالضرورة بشرط كونه انساناً  
 وتحقيقها فقط فيما اذا لم يكن للوصف مدخل في الضرورية نحو كل كاتب  
 انسان بالضرورة فانه لا يلزم ان يقال مادام كاتباً ويتحقق الشرط

فقط

فقط فيما اذا كان الوصف مع وجوده غير اي كاش اولاً ولا ثانياً  
 المكنة الخاصة من وجه تحقيق الشرط فقط مع الضرورية والممكنة فقط  
 فيما اذا لم يكن للوصف مدخل وتحقيقها فيما اذا لم يكن ضرورياً لادراكها  
 واحسن من المكنة العامة والمطلقة العامة لا فلا يتحقق بدونها كما سبق  
 وهما تحقيقان يدر بينهما فيما اذا لم يكن للوصف مدخل وقد تبين ضرورة  
 وقت معين او وقت من الاوقات ولا يمكن في ذاته معاً اولى على  
 مناسب وسبب الادبي وجهه مطلق لا يمكن تبين ذلك في المادة الواحدة والآخر  
 عشر لعدم تعيين الوقت مطلقاً لما سبق فقوله مثل مطلق بالضرورة  
 وتم اذنه عديدة او وقتاً ما وهما اعم مطلقاً من الضرورية لان الضرورية  
 في جميع الاوقات ضرورية في بعضها لا بالاعتبار كما نرى في المثال  
 واعم من وجود الواجب والممكن الخاصة والشرطية العامة اما  
 الاولى فلتحققها في الضرورية وتحقيق الوقت فقط فيما لم يشترط  
 في وقت آخر والديته فقط فيما اقل من ضرورة وفيه البحث  
 والظاهر العموم المطلق والاشياء الثاني فلتحققها فيما لم يكن ضرورياً  
 والاشياء الثالث فلتحققها بدون الشرطية فيما لم يكن للوصف مدخل

متد

ي

لمولنا كل كاتب انشان وقت النهاية وتحقق المشروطة بوجودها  
 فيما اذا كان الوصف الذي له مدخل في لازم النبوت وقت نبوته  
 ولا يكون المحرك ضروريا للنبوت كناية على كماله في الحركة الاصاح  
 مادام كاتب المحقق المشروطة لا تؤدونه الحركة عن ضروري وقت  
 الكتابة بخلاف انما كبرية ذلك الوقت كالظن مثلا او ايات الدعا  
 النهاية جان انما كان المحرك لان امتاع الفطال القابلة بطلان  
 القابله فاذا جاز عدم الشرط جاز عدم المشروط واقول فيه بقا  
 نظر البصر السابق لما تقرر من ان كماله تحقق فهو لازم المحقق في  
 وقتية نفس الامر لان ما لم يجب لم يوجد فلا يمكن المشروطة  
 عن الوقتية ولجوامبه ما يدور والتأخير العموم المطلق واعلم انه اذا  
 تقرر هذا الاشكال يخرج من السبب القابله في وقتية الربانية  
 وغيره انما كان المشروطة بغير الوصف يوجد بدون الشرط  
 مادام الوصف وجوده فعملية بالتحقق والتدبير وتحقق الظن  
 اذا للوصف مدخل وهو ضروري في النبوت وقت نبوته كقول من قد  
 تحقق بالضرورة مادام مرادنا من اننا نعلم انما نعلم انما نعلم

احقق

احقق من المطلقة العامة والممكنة العامة لانها لا يتحققان بدون  
 العامتين لما تدور وتحقق الممكنة بدون الضرورة فيما لم يقع والمطلقة  
 بدونها فيما لم يكن ضروريا وفيه البحث بل كالا وجودية ضروري  
 النبوتية وفيه والظاهر المساواة مع المطلقة والمنشقة اعم  
 مطلقا في الوقتية لان اللزوم في وقت معين كالظن لازم وقتا  
 ما ويلزم من ان يلزم شي وقتا ما لا معنى بان ان يجب تحققة  
 في احد الاوقات لا على المعين فكل وقت معين يمكن عدم تحققة  
 فيها لكن ينحصر في اوقات منه فتدبر وقد يعسر الدوام بكونه  
 مادام وصف الموضوع تائلا له وتسمى الفضايلة بين ما ان السبب باله  
 مادام ذلك عرفته لان العرف يفهم من السالبة وقيل من الموجبة ذلك  
 عامة لاننا اعم من الخاصة كلونا كلنا في شترك الاصابع دائما مادام  
 كاتبنا ولا ينبغي من التايم بمسقط مادام نائما وهي اعم مطلقات  
 الضرورية والدائمة لان الثالث في اوقات وجودات الموضوع  
 ثابت في اوقات وجود وصف الموضوع لان اوقات الوصف  
 من اوقات الذات اذ وجود الوصف فرع وجود الذات مثلا اذا

وام

كل كاتب انسان دايما يست انه انسان مادام كاتباً وصدق بذوقها  
نحو كل كاتب متحرك الاصاب مادام كاتباً لادائما واعم وجوه الممكنة  
الخاصة بتحققها فيما مر والعرفية فقط في الضرورية والممكنة فقط  
فيما لم يدم مع الوصف واحض مطلقاً الممكنة والمطلقة العامية  
لتحققها فيما لم يدم مع الوصف وعدم تحقق الدوام بدو لفظ واعم  
مطلقاً المشروطة العامة لانه اذا تحقق الضرورة تحقق الدوام  
وقد تلور ديدوم من غير ان يكون للوصف مدخل واعم الوقتين من وجه  
لتحققها في الشروط والوقت ان وحدها فيما لا بدوم بدو لفظ واعم  
فيما لا يكون ضرورياً اصلاً وفيه البحث وحب فعلها كذا القضايا بانها  
الشهوة ايدياً لانه لا جهة على قضية تخالف الاصل في اليجابيات  
والسلب وهي اصول المركبات لتير الى الميزات المعينة من غير فعلها  
بالذي يبرح عنها واستخراج السبب فالضرورة الوصفية تعقد بان لا  
يكون تحت الدات وسمى شروطاً خاصة نحو كل كاتب متحرك الاصاب  
بالضرورة مادام كاتباً لادائما والدوام الوصفي تعقد بان لا يكون  
تحت الدات وسمى عرفية خاصة وتفيد الضرورية الوقتية بان لا يكون

في جميع الاوقات وسمى وقتية وتفيد الضرورة الشرعية بذكر  
وسمي مشروطة لحرف الاطلاق وتفيد المطلقة العامة بان لا تكون  
ضرورية دائمة وجودية لاضرورية وتفيد بان لا تكون دائمة  
وسمي وجودية لادائية والمرجات الممكنة الخاصة فيما مر والله  
اعلم بالصواب **فصل من الجواب في بدل لفظها اي جعل موضوع**  
القضية محمولاً ومحولاً موضوعاً بان يبادر الموضوع المفهوم ويجعل  
محولاً ومن المحمول الدات ويجعل موضوعاً بان يبادر الطرفان لجب  
الظاهر اي ما في العنوان والآخر الاما يبد منها لان المراد  
بالموضوع الدات وبالمحمول المفهوم ولا يمكن جعل الدات محمولاً  
والمفهوم موضوعاً فلا يصح التبديل **مع لفظ الكيفية** اي اليجابيات  
والسلب يعني ان القضية التي تدرك طرفها ان كانت موجبة البقي  
ذلك اليجابيات وان كانت سالبة البقي السلب والقضية وعكسها  
متفقان في الكيفية **والصدق** كونه بحيث **اذا صدق الاصل وجب**  
عقلاً **حرف العكس** احاطة من التبديل **ايضا** يجوز كذا لفظها **لانه مادام فان**  
**الله** اي ليس المراد ان يكون الاصل وعكسه صادقين كما هو الظاهر  
والالزام ان لا يكون للكواذب عكس وهو باطل ولا يكون محذور صدقها

مع الاصل لخصوص موضوع او محمول سبب خارج كما في قولنا  
كل انسان ناطق فانه صادق مع كل ناطق انسان ونعكس له بل لا  
ان يكون صدق الاول لدانته وصورية مع قطع النظر عن الخصوصيات  
متلزاما عقلا لصدق الثاني وعلامة ان الطرفين اذا ابدل بعضهما  
مطلقا كان اللزوم بجاهل فخرج ما مر لانه اذا قطع النظر عن  
خصوص الطرفين لا لزوم بينهما في الصدق ولذا يصدق كل انسان  
حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان ولذا ان تقول لا يلزم من مجرد  
كل انسان ناطق ان يكون كل ناطق انسانا ولو لوحظ لخصوصية  
وانما يلزم ذلك من امرا اخر والمراد ما لزم منه وحده فافهمه  
واعلم ان العكس كما يطلق على التبديل المذكور يطلق على العكس  
الحاصلة منه فهي قضية تحصل بتبديل كل من الطرفين قضية بالآخر  
موافقة لها باللياقة بحيث يلزم من صدقها لادعاء صدقها ولقد  
عرفت ان العضايا المعبرة او تعبئة الموجبة الكلية والخبرية والسالبة  
لكذلك وارا ان سببا يامنها بتعكس واذا انعكس فاعكسها فقال  
**فالواجب ان الكلية والخبرية تنعكس الى الواجب الخبرية** فكل  
موجبة كلية وخبرية سيكفر لادعاء موجبة خبرية كلية بتبديل

كل

كل طرفة بالآخر **فكل انسان حيوان لا يصدق بعض**  
**الحيوان انسانا** واذا صدق بعض الحيوان انسانا صدق بعض  
**الانسان حيوانا** وذلك ان انعكاس الموجبة الكلية والخبرية الحاصلة  
من تبديل الطرفين استلزامها بالآخر **فكل في الطرفين اي الموضوع**  
**والمحلول فاجبا معا في ذات الموضوع** اي في الصدق عليه فهو  
يعني ان الموجبة محتاجا فرد الموضوع كله لا يعقب محمول فاذا  
ثبت ذلك كان مفهوم الموضوع والمحلول متضمنين في الفرد  
للعكس عليه وما دفر عليه فهو فرد فصار يلزم ان يكون بعض  
افراد المحلول انما موضوعا فكلما ثبت موجبة ثبت ان بعض  
محلولها موضوعا مثالا اذا ثبت ان بعض حيوان مائى فذلك  
بعض حيوان ومائى فليزم بقوت بعض المائى حيوان  
وفي المقام بحث فلا تغفل عنه **مع هجوم المحلول في الصدق في**  
**الكلي في العكس** يعني ان الموجبة الكلية والخبرية لا تنعكس ان  
كله اي لا يلزم ان لادعاء قضية كلية حاصلة من التبديل فلا يكون  
عكسا لها وذلك لحيوان ان يكون المحلول اعم من الموضوع فيصدق

ان كل فرد الموضوع او بعينه او بعينه محمول ولا يصدق ان فرد من  
 المحمول موضوع "اذ العام يوجد بدون الخاص فاذا جار الخلف  
 في مادة لم تحقق الذات العنصرية ولو ثبت لزوم خصوص  
 مادة كلية كل انسان ناطق لم يكن عكس ما عرفت فاما  
 عرفت انه لا بد في بيان الامكان من ان يثبت لزوم جميع  
 المواد وكيفية بيان عدم الامكان من الخلف في مادة فانه  
**والجواب ان الكلية تعكس في بعض الامكانات** ان عكسها ساكده حاصلة  
 من التبدل لانها تستلزم استلزاما كليا لانه اذا ثبت ان لا  
 يتحقق الموضوع لمحمول لم لا لا يحصل في مادة والاكابر  
 لبعض الموضوع محولا فليكن الاول تاما واقل محتملا  
 ثبت ان لا يتحقق المحمول الموضوع **من الامكانات**  
**بحر بانسان** اذ لم يصدق ذلك الاول لان عدم صدق  
 الثاني ان يكون بعض الحرف انسان ولم يزم ان بعض الانسان  
 هو على سائر فلا يصدق ان لا يتحقق لانسان **بحر والمقالة**  
**للمقدمة** **انما يتحقق** اي لا يمكن تبديل طرفها حيث يوافقها

ب

في الكيف وستلزم صدقها صدق فلا عكس لها **الحرف لبعض**  
**تحو ان انسان كذا ليس لبعض الانسان** **بحر وان** يعني كوا  
 ان يكون الموضوع اعلم فيصدق ليس **الحرف** الا ان احسن تحميها  
 يعني العموم ولا يصدق ليس لبعض الاخص او لا يتبع مدبا ع  
 لان كل اخص اعم واذا اختلفت في مادة لم يتلزم لذلها قضية  
 مثابة "فلا عكس لها كذا" واعلم ان ما ذكر هو حال العكس  
 جهة كمية القضية وليغيرها مع قطع النظر عن الجهة فاذا اختلف  
 الجهة فيفاوت احوال فاذالك البنية الكلية قد لا تنعكس والمثابة  
 الجزئية فلا تنعكس والموجبة الكلية من قضية لا تنعكس بوجه من تلك  
 القضية على ما حقق في محله وانما مراده انه اذا حكم بحرف النبوة  
 او اليق كان الامر كذلك واذا عتبرت الجهة فيعلم ان محله ملنا  
 وقد يقال اننا ذكرنا ذلك او كثير وفيه ما فيه ثم اعلم ان العكس  
 المذكور يسمى عكسا سويا ولهم عكس اخر يسمى عكس النقص  
 والعكس بل الظاهر انه لا شك له وعدم كثر احتياج اليه  
 الا انه قد يستعمل في العلوم ونحن نسير اليه على الوجه الاعلى

كمالاً فاعلم ان المفهوم الوجودي الي ما قيد في حقيقة ما يمكن  
 فيه ذلك السلب فكل من الانسان و الا انسان تنقض الاحزاد ا  
 عرفت ذلك فكل عليه التيقن عند المتقدمين وهو المتولد في العلم  
 جعل بعض الموضع محلاً وتنقض المحول موضوعاً مع بقاء  
 الكيف والصدق بالمعنى التالي فكل من كل حيوان كل ما ليس  
 بحيوان ليس بانسان والسؤال في هذا العلم كالموجبات في  
 الاول والموجبات كالموايل فالوجه الكلية تنعكس موجبة  
 كلية وتبين للذي في المثال سهلاً اذا صدق كل انسان حيوان  
 صدق كل ما ليس بحيوان ليس بانسان والام تكن الاولى صادقة  
 اذا لم يصدق ذلك صدق نقضه لاسي وهو السلب الجزئي  
 كما تعرف اعني ليس ما ليس بحيوان ليس بانسان وسنذكر  
 ان يكون بعض ما ليس بحيوان انسان لان حاصلها سلب سلب  
 الانسانية فبذلك نبوت الانسان وقد مر ان الموجبة الانسانية  
 الجزئية تنعكس بنقطة عكس استويها فيصدق بعض الانسان  
 ليس بحيوان ولا اصدق ذلك لم يصدق كل انسان حيوان

وهو الذي فالحاصل انه لو صدق بعض العلم لم يصدق الاصل  
 لكن الاصل صادق على ما فرضنا يكتب بعض العلم فيصدق  
 العكس وهو المطلوب في الدليل بحيث وجوبه كونه في عملية  
 والموجبة الجزئية لم تنعكس لصدق بعض الحيوان لانسان و  
 صدق بعض الانسان او لا يصدق منه حيوان والسالبة الكلية  
 تنعكس بما هو جزئية فاذا صدق لاسي الانسان بجزئية ليس  
 الا لاسي الانسان والام يكن الاول صادقاً اذا لم يصدق ذلك  
 صدق نقضه هو كل ما جزئ الانسان لاسي وهو سلب سلب  
 التيقن كما هو موجبة كلية يعني كل انسان جزئاً لا يصدق الاصل  
 وهو الظاهر والسالبة الجزئية تنعكس كقيمتها فاذا صدق  
 ليس بعض الحيوان انساناً اصدق ليس بعض ما ليس بانسان  
 ليس بحيوان والام يكن الاول صادقاً اذا لم يصدق ذلك  
 صدق نقضه لاسي الموجبة الكلية وهو ما ليس بانسان ليس  
 بحيوان فتجد في بعض التيقن كل حيوان انسان لم يصدق  
 الاصل واما لا يصدق ان سالبة كلية لصدق قولنا لاسي من

الانسان اولى من بعض الحيوان وعدم صدق ولا غير من غير ما ليس بحجر  
ليس بانسانا وانما هو ليس بحجر ليس بانسانا وهو غير  
الله اذا خالف في مادة لا يتحقق العلق فافهم **فستقل**  
**تفصيل القضية وهي مخالفة نهاية التعجب والسلب على وجه**  
**يستلزم صدق انباءها في الحقيقة لا في الوجود** يعني ان صدق  
احداها يلزم صدق لا بد من الاخرى ولا يكون ذلك لجواز كونهما  
مع ذلك كما اذا كان الموضوع اعم من المحمول فيكذب الابطال  
والسلب الكليان مثل كل حيوان انسان فانها كاذبة لانها  
صدق احدها لا بد من الاخرى وليست متضمنين قراد **والصدق**  
**انحصارها في انباء** يلزم صدق **الصدق** في جميع الانباء الموجبة الكلية  
لا يستلزم صدق الكل الحيوان صدق السلب الجزئي كلية المنال  
التالي فانه يلزم ان الكليان والصدق ليس بعض الحيوان بانها  
ولا يكون محذوفه فيكذب ايضا لان صدقها في ذلك كلية فلو كانت بعض  
الحيوان انسان ليس بعض الحيوان بانسانا وقالوا بان بعض  
فانحصارها بالصدق السابق وانما صدق اللزوم يكون له انما يلزم ان

ذات النفسين وصورتهما لثبوتها في ذلك لا بخصوص الطرفين او  
اسو خارج حتى اذا بدلتا الطرفان يكون اللزوم محال له اجزا اذا  
كان اللزوم بخصوص موضوع او محمول او خارج نحو زيد ناطق  
زيد ليس بانسان فان اللزوم المذكور يتحقق لذات النفسين  
بل لان الناطق والانسان يتساويان اذ لو قلنا زيد حيوان لم  
يتحقق اللزوم والحاصل ان النفسيتين قضيتان لا يختلفان لذاتهما  
في الصدق والكذب او يقال يجب لهما صدق احدهما وكذب الاخرى  
ففي تعريف لما ذكرنا طويل **وتفصيل الموجبة الكلية السالبة الجزئية** طرأ  
اذا صدقت الموجبة الكلية نالبت المحمول لكل واحد من افراد الموضوع  
يلزم كذب السلب السلب وهو محذور اذ الدبت الاولى بان لم  
ينبت لكل فرد صدق كونه ملوئا عن البعض سواء كان متلويا  
عن الكل او لا اذ لو لم يكن متلويا عن البعض لكان ثابتا لكل ولم  
يكن ثابتا وهو محذور وليس يفيق الموجبة الكلية السالبة الكلية اذ  
لا يلزم من عدم نبوة لكل واحد سلبه عن كل واحد حيوانا سلب  
عن بعضي والنبوة لبعضه فالكليتان كاذبتان كما مدقها

علم ان نقيض السالبة الجزئية الموجبة الكلية تعتبر عامراً لان الموجبة  
 الجزئية لا نهما قد يعيد قان فهاست بعض دون بعض **ونقيض**  
**السالبة الكلية الموجبة الجزئية** لما اذ صدقت الاولى بان لم يست  
 الحول لشي من افراد الموضوع كذبت الثانية اي لا يتوحد بعض  
 وهو ظاهر واذ كذبت الاولى بان لم يلب عن كل فقد صدقت  
 الثانية اي النبوت لبعض سواء كانت الجملة الا لكان متلوياً  
 عن الكل وغير متلوياً وهو محض وليس نقيضها الموجبة الكلية  
 لانهما خرافة قد يكونان كادساً ومنها هنا علم ان نقيض الموجبة  
 الجزئية السالبة الكلية تعين مأمراً لان السالبة الجزئية لجواب  
 صدقها فعمل نفايع القضايا الاربعة وهذه النفايع باعتبار الكمية  
 يعني ان كل موجبة كلية من الضرورية او الدائمة وفيها ليس نقيضها  
 الا السالبة الجزئية ولو فرضه اخرى باعتبار اربعة ونفس عليه  
 وامثال الموجبة الضرورية مثلاً نقيضها سالبة من الموجبات الصفة  
 فنرى كما انما للعلاقة **فضل النقيض المتصلة** وهو ما حكم فيها بالاتصال  
 يعني ثبوت احد الطرفين على تقدير ثبوت الاخر او بله على ما مر

للدوم

**الدومية اي متى جاز ان الحكم بان الاتصال بين شيئين**  
**لا يتوقف على ضرورة** اي لعلنا قد عطفنا يوجب في ذلك بحسب حكم الفعل  
 باستماع الا عدم الاتصال بين الموجبة **والا** اي وان لم يكن الحكم  
 بان الاتصال للزوم معني فان حكم بان لا للزوم **ما عطفنا** اي متى  
 يحتاج ان لا كانت الاشياء متعلقاً فخرنا هي انما فان حكم  
 بان اتصال وتعليق غير عرض للزوم او عدمه فطالما واما السالبة  
 فتعني كلام المنفرد والشيء في البرهان ان الحكم في الدومية بان  
 حسب الاتصال لضرورة وعلاقة عقلية تعني السلب وفي الانا  
 بان السلب لا العلاقة على ما نحن مأمرون ان لا الضرورية لكن صرح  
 في شرح المطالع والشمسية بان الحكم على سلب في الموجبة  
 يعني ان الاتصال للزوم استلزم حكماً على السلب للزوم في الزوم السلب  
 وتكون السالبة في الجواب لكن استدل عليه وانما حكم بالزوم السلب  
 فهو موجب للزوم سالب الثاني واقول في حيث لانه انما للزوم اذا اراد  
 بل هو السلب لانهما للعلاقة وانما اذا اراد بان الحكم على سلب الاتصال للعلاقة  
 فلا يغير موجبة احداً لان الحكم بلبث الاتصال لا ينافي فيكون ان تعبر عن

سأله كما هم اعتبروا ضرورة الطب سألته ضرورة لا وجه ضرورة  
سأله الخبير في كل شيء على ما قدره فكذب الوجبة اللازمة  
وصدق سألها لما بعد الانفصال وعدم لزوم كذب الوجبة  
الانفاقية وصدق سألها لما بعد الانفصال وباللذوم وكذب  
الوجبة المطلوبة وصدق سألها لما بعد الانفصال وفي ظلام المتن  
وقولوا شئت اليه فلا تغفل **والفصل** وفي حكمه بان انفصال  
احد طرفيها عن الآخر كما قد عرفت فانها كانت الانفصال الذي  
الطرفين مع قطع النظر عن كونه الواقع حاله فتبين ان العمل  
بحكم انفصالها لا يمتنع مع اشتراط كونهما كذا في بعض المقامات  
والمعروف في ذلك وانفاقية الحكم بان الانفصال لانها  
الحكم ببعض غرضها المتعلق بالاشياء في الواقع لا يخرج  
ومطلقه ان كان الحكم مطلق الانفصال في حكمه السالفة  
للعناد في عدم الانفصال لانها كذا في بعض المقامات على ما قد عرفت  
وهو انما يبرهن الانفصال او عدمه العناد في الشائبة الانفاقية  
تعدم الانفصال الا في وجه وانما يبرهن الانفصال لعدم الانفصال

وفي السالبة المطلقة بعدم الانفصال **حقيقة** اي سمي لها  
**ان الفصل** طريقها صدقا وكذبا اي حكم بانها لا يمتنع في الصدق  
وليس الكذب بل اذا صدق احدها كذب الآخر وبالحسن **كما**  
**من زوجية العدد** وفردية فان العدد لا يكون الا احدها  
فكل عدد اثنان زوج او فرد قضية حقيقة ان اريد الحكم  
بان هذا العدد زوج وهذا العدد فرد لا يصدقان ولا يكذبان  
والوارد في اخر لم يكن حقيقة بل ما نعتجه ان خلق غاية  
الاميدان يكون كاذبة على بعض التفسير فتدبر وقس عليه  
المثالين السابقين **وما بعد** جمع ان حكم بانه انفصال اي كمال  
طرفيه عن الآخر **صدق فقط** اي لا يصدقان معا ويجوز ان يكذب  
احدهما تحقق مدلول احدها لا تحقق مدلول الاخرى ويجوز  
ان لا تحقق سمي منها يجوز هذا الشيء اما يحجز واما جرفانه لا  
يجوز صدقهما لكن يجوز كذا لهما فالحكم بان الشيء الواحد لا يكون  
يخبر او يحجز او ان جاز ان لا يكون شيئا منها **كان يكون انسانا**  
وسمي مانعة حكمه ان حكم بانه انفصال كذا في بعض المقامات اي لا يكذب

اي لا يكذب بان سقا ويجوز صدقها نحو اما ان يكون زيد في البحر  
او لا يعرف فانه حكم بانها يجوز صدقها بان يكون في البحر ولا يعرف  
بناحية ويجوزها ولكن يمنع كذبها والاي ان لم يمنع كذب زيد  
في البحر منع كذب زيد لا يعرف لزم ان يعرف ولا يكون في البحر  
وحاذا اذ الفرق هو الملاك في الماء والبحر ما يكن الملاك  
فيه فلو غرق وهو في غير الماء كان في الماء وهو محال وعلى ما  
قد رنا يكون المعبر في كل ما يقع الحلو والجمع حليين التناهي  
امر وعدمه في اخره كصح به في شرح الطالع وقوله فقط  
حالة الحكم به في القضية فالقضايا الثلاثة لا يمكن ان صدقها  
في عادة واحدة فانه قد حكم في كل ما بنا في الاخرى وفي شرح  
التمتيع بما يقع مانعة الجمع واحلو على ما حكم فيها بالثاني في  
الصدق او الكذب مطلقا والظاهر ان المراد ما حكم باحد هما  
سواء حكم بالاخر او لا بكل حقيقة مانعة جمع وخلو وحمل ان  
يكون المراد ان لا يحكم الا بالثاني في احدها سواء كان الثاني  
في الاخر تابعا او لا بمعنى مانعة الجمع انها لا بعيد فان وحالة الكذب

شكوك

شكوكه ولو كان صدق القضايا في اخرى بنا في الصدق والصدق  
فالظن بالتناهي فيها يثبت حقيقة او يحدوها والاحتمال كونه  
فالمصدق والصدق لا يمكن ان يكون قبيحا واجله ما له  
الجمع والصدق او احد في الحقيق ان قد يعجز في كل ما بنا  
اعبره مع ذلك الاخرى وقطاعه في ثالث والظاهر في شرح  
المتعلق وبما صرح بعض الحكماء المتأخرين انه الملاك ويكون  
كلام المنب على ان يحمل مقتضى الحكم في حكمه لا يعرف  
والثاني في كل قسم ما حكم فيه سلب ما يستلزم الوجبة  
والعلم ان حرفة الشرط والاضطراب ان يكون قد بنا على جميع  
العلم بحسب الملاحظين الثاني ان يقدم في المنطوق الثاني  
او حكمه عليهم والاولى ان يقول اما هذا المنطق هو اما  
**فصل** في معرفة خصوصية موهبة خصوصية والخصوصية  
واجزية كالجلد واللاهت والافعال في قوله الاخرى فان حكم  
الافعال في الاصل في قوله او يحدوها وفي حيز او طالة  
معيبة سواء كان الموضوع في التقديم كذا او جازيا في خصوصية



عن الآخر دأباً وحسب نفعك الآخر عن الأول النقاد أياً والثالثة  
الجزئية لم تنكح لأن اللازم العام ينكح في بعض الأوقات  
واللزوم لم ينكح عند البذايص وقد لا يكون إذا كان حاراً  
وهو نادر ولم ينجح ليس البه وقد لا يكون إذا كان نارا فهو حار  
لصحة تعقبة وهو كلما كان نارا فهو حار وأعلم المقصود لم يعتبر  
عكس الفصلان لأن الانفصال لم يكون إلا بالطريق فلو است  
انفصال شي عشي كلياً أو جزئياً فهم منه ويلزم انفصال الآخر  
عنه بذلك الوجه فلا فائدة معتد المقابلة اعتبارها إذ لا ينهم  
سها في جليل معتد له بخلاف الاتصال فإن لزوم شي لشي بوجه  
لا يستلزم لزوم الآخر له لجاز أن يكون اللازم أهم في اعتباره  
إفادته مع جديده ولو اعتبر عكس الانفصال لم كان كل قضية  
تنكح تنكحاً فافهم وعكس تعقبة التولية يجعل تعقبة المقدم  
بأن يدخل عليه حرف السلب ليه وتفتض الثاني قد ما مع  
بقا الصدق والدينف والموجبة الكلية تنكح كنفها فإذا  
كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً صدق كلما يكن النهار

موجوداً لم

لو كان الشمس طالعة إذ لم يوجد الثاني لم يصدق الأول  
لأنه إن لم يصدق الثاني لم يصدق تعقبة وهو بالجزئية  
أي قد لا يكون إذا لم يكن النهار موجوداً لو كان الشمس طالعة  
وهو يستلزم قد يكون إذا لم يكن النهار موجوداً تكون الشمس  
طالعة لأن الحكم بسبب الاتصالي وهو بان يوجد المقدم  
ولا يوجد الثاني فإن لم تحقق الفلاح وهو يتكلم قد يكون  
إذا كانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجوداً فإن سبب  
ذلك لم يصدق الأصل وهو طالعة والموجبة الجزئية لا تنكح  
لصدق قد يكون إذا كان هذا حاراً لم يكن حاراً لو كان قد يكون  
إذا كان نارا فهو ليس بجاري والميلانية المتلقة والميلانية متعقبات  
سالبة جزئية لأنه إذا صدق ليس البه أو قد يكون إذا كانت  
الشمس طالعة فالليل موجود فإن صدق قد لا يكون إذا لم يكن  
الليل موجوداً لم تكن الشمس طالعة والالصدق لقضية وهو حجة  
كلية كلما لم يكن الليل موجوداً لم تكن الشمس طالعة وقد مر  
أن الموجبة الكلية تنكح بعكس النقيض إلى تعقبة فهو يستلزم كلما

كانت الصفة العامة لا يلزم وجودها في كل فرد من هذه المصلحة  
 الامم فانهم ذلك وانما يتبين الخطية فيكون شريطة ما يمكن  
 صدقها ولا يكون لها فيها مقيض الموجبة الكلية السالبة للجزء  
 وبالحسن فاذا صدق كل كانت الصفة العامة بالتمام وجودها  
 في كل الحدود اما في وجه او في وقت كثبت قد لا يكون في المثالين  
 وذلك لانه اذا تحقق الانتماء الى الانتماء الى جميع الاوقات  
 لم يثبت في زمانه في بعض الاوقات واذا ثبت في زمانه في وقت  
 لم يثبت في زمانه في الاوقات وهو ظاهر وليس فيها التامة  
 الكلية لكونها ان تحقق الانتماء او الانتماء في وقت دون  
 اخر فكذا ثبت الكليات وتبين الموجبة للجزء السالبة الكلية  
 وبالحسن لانه اذا لم يتحقق الانتماء الى الانتماء في شي من الاوقات  
 فيكون في وقت كاذب واذا ثبت في وقت فعدم نبوتها  
 في شي من الاوقات كاذب وليس فيها التامة لكونها صدقها  
 بان يثبت في وقت ولم يثبت في وقت اخر **في انتماء الى**  
**الاعادة** اي اعادة ذكر حكمها في **الاعادة** اي ليعلم التعلم

فانه ما يمكن معرفتها ما من ما في تاملها وانما علم انه لو ذكرها  
 لم يكن اعاد حقة لكنه بالغ في ان العلم بها يحصل بايدي  
 بعض احكامها او الحاد في تاملها كالمعاملة او اعادة مطلق العلم  
 ولما وقع في القضايا استخرج في حجة **فصل في الحجة على ثلاثة اقسام**  
**الاول القياس وهو ان يثبت بالمثل اي بحاله على الحرف**  
 اي على حال لا يصدق عليه سواء كان حيا حقيقيا او لا والظاهر  
 ان المواد ان يثبت بنبوت امر لعل او نفيه عنه على نبوت امر  
 للجزء او نفيه عنه لجزء لان الكل اذا كان كذلك فكل جزء من الكل  
 الاول وما يورده ويحتمل ان يكون المواد نبوت الكل او نفيه  
 او نبوت امر الكل او نفيه عنه بحال للجزء كذلك والعرف  
 لظن القياس صحيحا او فاسدا او للمعجب ويكون مقيدا بشرط  
 مخصوصة **فيكون انما في حيوانه كل حيوان جسم فكل انسان**  
**جسم** اثنا الجسم لانتان لنبوته لما يصدق به الحيوان ونقول  
 في السلب لبعض الحيوان انسان ولا يثبت الفرس بانسان فبعض  
 الحيوان ليس بفرس سلبنا الفرس عن بعض الحيوان لانه سلب

عالمه قد علمه بنات على ان الشيء من الغنوس بانسان يستلزم القوة  
 بالعقل المستوي لا شيء من الانسان نفوس وعلى التوجه الاخير  
 سلب الغنوس عن بعض الحيوان فليس كما يصدر في كل ذلك  
 البعض عن الغنوس فان قلت اذا فلتا كل انسان ناطق وكل ناطق  
 كذلك الانسان ليس بحزبي للناطق بل متاوله وكذا بعض الحيوان  
 فيما ذكرت ليس بحزبي للانسان احيى بان يحكم على كل واحد  
 واحده من افراد الانسان المعنوي الناطق وهو حزبي لناطق  
 وعلى واحد من بعض الحيوان اي الحيوان الناطق وهو  
 حزبي للانسان وقد بدد في التعريف او يحل على كل واحد  
 يمكن ان يراعى الحزبي ما يحل الشيء عليه مجازا او لا شك ان  
 الناطق يحل على الانسان والانسان يحل على بعض الحيوان  
 فتسل المواد كلها بلا كلفة فليست ببالا ان الوجه صدق التعريف  
 عن نفسه فان قلت لا استدلال في المثال بحال مفهوم العقل بل  
 افراد فلزم الاستدلال بحال الحزبي على الحزبي احيى بلخ فاننا  
 ابتنا الجسم للانسان لسبب الحيوان فهو استدلال بالمفهوم على

الغنى

الحق الاخير واقول لا اشكال على ما حقته التعريف الدوا انما  
 الحكمية المحمودة على المفهوم توجه بتعديده الى الافراد وانما  
 هي مذهب المتأخرين فلما لم يحال تلك الافراد الا انه كذلك الحكم  
 عليه ظاهرة والملاحظة حقيقة هو العقل ولذلك قال بحال العقل  
 وفي الحقيقة يستدل بحال الفرد الملاحظ بالمفهوم العقل على الفرد  
 الملاحظ خصوص في الاستقراء بالعقل فاقسم وعلى الجواب  
 الاول نفوت الملازمة لان المراد بالعقل الاستقراء الافراد بتدوين  
 بل على التعريف اشكال صعب لا يتم جوابه والا صوب عند الحقيقة  
 العدو ولعن هذا التعريف والاعتماد على ما سياتي **الثاني الاستدلال**  
**وهو الاستدلال بالحزبيات** اي بالحكم على امور حل عليها امرتها  
 كان حزبياً حقيقياً له **اولا المستقلة** اي المعلومة حالها بالتبع  
 والفهم **على العقل** او على الحكم على الامر المحل فيكون المدعي  
 قضية محصورة بان يحل العقل الة للملاحظة افراده ويحكم على  
 الافراد فيثبت بقضايا موضوعات جزئيات موضوع الاول  
 فحاصله ان هذا وهذا كذا وهي افراد العقل فالجواب اي افراد الملا

ما  
حفظه

به كذا كذا تفعل كل حيوان يتحرك فكل الاسفل عند المضغ لان الـ  
 والفرس والبقر ونحوه كذلك وهي حيوان فكل حيوان كذلك  
**وان كان تاما** بان بين حال جميع افراد الشيء والمعالج جميع الافراد  
**بشيء فاشا مستقرا** لانه انما يكون بالنتقم او ما في حكمه نقول كل  
 عدو كذا لانه امتياز وجه لو فرد وكل منها كذلك فالعدد كذلك **وانما**  
**النتقم** اي يلزم من الجزم بمقدمات الدليل الجزم بالمدلول لان  
 اللزوم بينهما عطف لا يمكن الخلف فتي ثبتت احد هاتين الاخرى  
 اذا لا يمكن ان تصدق حكم على كل واحد من افرادي بمي مخصوصه ولا  
 لعقد ذلك الحكم قبل هذا الشيء لان الحكم ح على تلك الامور الا انما  
 لو جعلت بوجه عام ومجرد تفاوت الملاحظة لم توجد تفاوت  
 الحكم وكذلك فلا تغلط **والا** اي وان لم يكن تاما بان لم يبين حال  
 جميع ما تصدق عليه موضوع الدعي بل استدلال بحالها على حال  
 الكل بل حال الكل حقيقة فاستقر نافع **انما الظن** اي لا يلزم  
 من الجزم بالدليل الا الظن بالدعي لا الخدم بجواز ان يكون الحكم  
 عليه في الدعي افراد اخر ليس كذلك فلا يكون بين صدق الحكم

على

الغالب وسد فكل للمبعض لا للمجموع عطف **انما** لانه انما يصح ان  
 له انما يصح ان يقيده الافراد ليس كذلك فانه اذا علم ذلك لا يحصل  
 منه ثلث ثم لا يفتقر الى انما انما الذي في حكمه عطف وجهه حيث يكون  
 قضية مجموع جزئية فيقال فيكون مجموعا تاما لان هو لو زيد  
 حيوانا ما تاما فان قالوا جزئيا استقر لا تصدق انما استدل  
 بحال الكل على حال الكل الا انه في وجه جزئي حكم التام  
 على انما استدل بحال الكل على وجه جزئي فذلك الاستدلال استدلال  
 على وجهه كذلك وهو انما يقيده الشيء من غير ان يتم ولا يتم لا يتم ولا يتم  
 بل مرجح في شروح الواقف وانه ان بين حاله اسفل الافراد فيصير  
 التام وفيه ما هو نتقم فربما في شروح المطالع ونحوه يكون الدعي  
 حكما كذا فيخرج ما كذا لانه ان كذا من كذا في حكمه عطف وجهه وبيان  
 هذا التقييد وهو قد وقع الاستدلال في الخارج عن الاصل للملكية  
 الا كما في الخلف فان اريد الجزم وعدم التقييد ان استدلال على حال  
 الكل على وجه جزئي او جزئي على حاله فاستقر فان بين حال  
 التام على وجهه عطف فان لم يبين التام وان لم يبين حاله على



القضا بما يكون بناسوا ان صح ذلك ايضا فان المذكور بعد التاليف  
 لا يكون ثابتا غالبا ولم يثبت به لان لا الصفة لا بد له من موصوف  
**من قضا بالمواد** به ما فوق الواحد سواء كان قضيييين او اكثر كما  
 اذا ذكر دليل مقدمة في القياس نقول كل انسان جوهرا لانه  
 حيوان وكل حيوان جوهرا وكل جوهرا محتاج الى الجمل فانه  
 بعد جميع ذلك قياسا واحدا امرا وان كان في الحقيقة ما  
 والمراد تعدد القضية صراحة ولفظا لاحكاما ومعنى فخر جيب القضية  
 المركبة اعتبار الحجة كما مر **حيث سئل** اي اذ عنت وقلت ان الـ  
 كذلك وليس المقصود من القيد ان لم يلم لم يلزم لها لو سلمت ان لم  
 فاللزوم بجاله لان معنى اللزوم انه ان ثبت ثبت وذلك ثابت  
 وان لم يثبت احدها او كلاهما بل المقصود انه لا يلزم في تحقق القضا  
 صدق القضايا ولا الحزم بقابل لو كانتا كاديين او اعتقد لكذا  
 كما انها حيث اذا علم كان قياسا ويحتمل ان يراد بالقول الاواخر  
 العلم والتدقيق ولا خلاف ان التدقيق لا يحصل الا <sup>بالصدق</sup>  
 ولا يكون لازما لغيره فيصح التقييد وما يده ما كان اللزوم

باعتبار

باعتبار العلم **لانه** قطعا حيث يمنع من تقديره دون تحقق اللزوم  
**باعتبار** اي عن ذلك القول لانه كما كانا **باعتبار** اي فارق القول  
 وهو مع التام مع التام مع الالفاظ لا الحصر احد الالفاظ  
 قضائية ولا المقدمة اخرى عينية عنها والمراد بالغيره لان لا  
 تكون لازمة لاحد العقليات ولا تكون احد طرفي احد طرفي  
 فبعضها فلو كان اللزوم لفتحة لانه لا احد مما هو افقها  
 في احد الطرفين كالمعلق المستوي لا يضر والمراد باللزوم اعم  
 من ان يكون ينشأ كذا العلم في اللزوم كاشط الاول او يكون  
 العلم به محتاج الى تامل ونظر بدون الاحتياج الى مقدمة عينية  
 كالاسكال الى اما حكاية نظري وفي المقام مباحث البليق بالمتا  
**قوله** اي معقولا اذ لا يلزم من ثبوت ثبوت لفظه فانه قلت  
 لا يلزم من وجود لفظ وجوده لانه لا يمكن ان يراد بالقول  
 الاول ايضا اللفظ قلنا المراد باللفظ معنى اللفظ حيث  
 انه مقدر به معناه ونحو ذلك يكون تحقيق اللفظ من تلك حيث  
 اي تحقيق مع تحقيق معناه سئل عما يعنى الوجود اللزوم

المصنف فان المقياس اذا كان مستلزما لشيء كان نوعه في القياس مستلزما  
 لكن لا يستلزم شيئا قطعا الا وحده ولا يخرج عنه ما فهم **الخبر** معاير  
 لطرفي القياسين فالخاص ان القياس في اثنين او اكثر يلزم قطعا  
 من العلم بهما فتطاول مع ما في الحكم احدى الطرفين فثبت فيمهد  
 المقدم فخرجت قضية ستلزم عكسها وبقيت الدوام القطعية  
 ان ثبتت ثبتت قطعا يخرج مطلق الاستقراء والتبديل وكذا  
 الاستقراء الناقص ويتبين ان يقطع عليه لكن بعد ذلك  
 التعريف على الاستقراء التام ويتبين علم استوالة العلة الحقيقية  
 فيه لا انما يستلزم ما في المعاني قول لا يجوز اجيب بانه لا يضر لانها اجاب  
 على القياس كما صرح به السيد فالاستقراء والتبديل اهم القياسين  
 وجوه لا يحل ان لا يثبت ما في القياس فانه يقتضي لثباته  
 وتبين الوجه بان القياس استلزام لا جبالا الى كل طرف ومالا  
 ولا من الطرفين واستلزام الجبالا من الطرفين فانه لو توجه احدهما  
 بالثبوت وتقول له عند ادائه خرج ما كان للموضوعات فانه مقدمة  
 غير لازمة لقولنا لا يجوز الانسان يقضي وطرفه صاهل فانه يستلزم

لا يشي

طرشي من الانسان بجاهل لكن ذلك لان الفرس ساهل الصاهل  
 لو بول بغيره من حيوان ان لم يعد وكقولنا الصاهل ماء ولنا  
 والناطق ماء ولانسان فانه لا يلزم ان الصاهل ماء ولان  
 الا لا حل مقدمة وهي ان الاتفاق يساوي التي متاوي لذلك  
 التي الاتري انه يصدق الانسان مياين للفرس والفرس مياين  
 للناطق والايصح ان الانسان مياين للناطق لان مياين المياين  
 قد تكون غير مياين ويخرج ايضا ما يكون استلزامة لا حل مقدمة  
 لازمة لم تكن موافقة لاجل القياسين في الطرفين كما اذا اخرج  
 الى على يقين احدي المقدمين فان طريقه يقضا طريقه يقضي  
 القياس فعدا هو المشهور وكثير من المحققين حملوا ذلك من  
 القياس لان صدق مقدمة القياس يستلزم صدق عكس يقينها  
 كالعكس المستوي والقتول الى الهداية بان لا يكون لازمة وهو  
 الوجه على ما بين في محله وقولنا اخرج ما كان لللازم احدي  
 القياسين مثل الانسان حيوان وكل حيوان حيوان فكل انسان  
 حيوان فانه ليس بقياس لان التجدد يجب ان يكون مستفادة

طق

مكتسبة من كل واحد من المعدمين فلو كانت احدهما تلزم استفادة  
 الشئ نفسه فتدبر فان قلت لبيد فالعريف على العامين المتلزم  
 لعكسها وعلتن لبيد ما مع انها لا يميزان قياسا بالنظر الى العكس  
 احبب بان المراد اللزوم بطريق النظر واستلزام الاصل العكس  
 ليس بطريق النظر فتدبر واقول المراد بقول اخذ قضية  
 واجلة يكون الكلام العامين دخل في لزومها فخرج ما ذكرنا  
 بالنظر الى كل واحد من العامين فلان كل قضية كافية في علمها  
 ولا دخل للاخري واما بالنظر الى مجموع العامين فلا يثبتان  
 بها ولقد طالت الكلام في المقام لاحتمال توجيه الى ما ذكرنا  
 وزيادة **وصو** اي القياس على قسمين **استثنائي** اي سمي به  
 ان كان **غير الملحق او نقيضا** صورة للاحتمال **مذكورة** فيه  
 اي في القياس بالعقل لا بالقوة والمراد بالذکر بالعقل ان  
 يكون الطرفان على المنة المذكورة في المسححة اي منسوبا  
 احدهما الى الاخر مقدما موضوعا مذكورا لورين فيه وبالفوق  
 ان يكون كل من الطرفين مذكورا بالانفراد والاستساي محرقا لنا

لكونه هذا انسانا لانه انسان فهو حيوانا والكل ليس حيوانا  
 فلا يكون انسانا ولا يلزم ذكر العكس في القياس ان لا يكون  
 المسححة مخالفة للعقليات حتى لا يلزم ان لا يكون قياسا عامرا  
 لا استثنائيا من ذلك المذكور صورة المسححة وان المسححة قضية  
 قضية معقولة والمذكور في القياس على عدم التماس فلا يثبت  
 فلا يكون قضية فان سلم فالمسححة عامرا جوهرا لا احدا من  
 والحق غير العقل فهو غير المقدس والوجه هو الاول **الاستثنائي**  
 وان لم يكن عنها ولا نقيضا وذكرنا بالسنن **باب القياس** والاضطرار  
 بالقوة بالخير السابق مثل قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان  
 حمار فكل انسان حمار والانسان فانه الانسان والحيوان  
 ذكرنا على المسححة ان يكون في المسححة قضية في الامتياز  
 عدم ذكر النتيجة وعدم التماس وكيفية الاستثنائي فكرها  
**فصل في القياس الاقترافي** قد ذكرنا في كتابنا من المسححة  
**المعروف** كما يسمى **من المسححة** لعلنا كما كان انسانا هو  
 حيوانا وكما كان حيوانا فهو حمار **ومن المسححة**

بان يكون احد القسامين جلياً لآخرى عطفية فتقول كل انسان  
 حيوان وكذا كانت حيواناً فلهذا ما يسمى **بالاخر** **الاول** **الاول** **الاول**  
**فما مضى عليه** **والجواب** **انما في** **على** **المعاني** **اي** **تركها** **ذكرها**  
 يعرف حالها في القياس وعلى ما ذكرنا ولحقنا في القياس على صحة  
 اذ لا يمكن اخذ المطلوب مما ذكرنا لاجلنا على اننا نعلمه ونعلمه  
 على ما ذكرنا في سبق في وضع الشغل في الطائفة كما في السابق  
 في المطلوب **وقول** **المعاني** **اي** **تركها** **ذكرها**  
 فبعد ذلك لان الحد هو الطرف وكل من الطرفين نسبة **وحدود**  
**القياس** **الاول** **الاول** **الاول** **الاول** **الاول** **الاول** **الاول** **الاول**  
 الى من من ذلك التي الى اخرها على اننا نعلمه ونعلمه  
 في القياس امز واحده الطرف الاخر في احد الموضوع  
 الشجيرة في الاخرى على ما في الحدود موضوع الشجيرة  
 منه واسمها اصطلاحهم **لانه** **في** **الغالب** **احص**  
 الاكبر وتايها في القياس **واسمه** **وتايها** **الامر**  
 الذي من تارة الى هذا وتايها في القياس **الاول** **الاول** **الاول** **الاول**

الى حدتها من القياس يسمى مقدمة لتقدمها واسمها على المطلوب  
 قلنا قياس مقدمتان **وتقدمتا** **تسمى** **احدا** **هما** **فيه** **الا** **صغر**  
**الصغير** **للقادرات** **اصغر** **وتايها** **اي** **تايها** **الاكبر** **البركي** **للقادرات**  
 ذات الكبر **وتقدمتا** **اي** **تايها** **اي** **تايها** **اي** **تايها** **اي** **تايها**  
 والكلية والحديثة بان يكون احدهما موجب او سالب كلية او جزئ  
 واخرى مثلاً او على خلا فما يسمى **ضرباً** **اي** **نوعاً** **وقرئ** **والله** **اي**  
 المور **الحاصلة** **من** **وضع** **الاول** **الاول** **الاول** **الاول** **الاول** **الاول** **الاول**  
 موضوع الشجيرة **وعولها** **حجب** **مقدمة** **على** **او** **تايها** **على** **الاول**  
**على** **احدها** **وتايها** **عن** **الاخر** **تسمى** **شكلاً** **وقد** **يطبق** **الضرب** **والفرق**  
 على ذلك والشكل على الاول والعول اللازم تسمى مطلوبات  
 سبق منه في القياس فيفان كل انسان حيوان لانه كذا وان  
 سبق من القياس اليه سمي بحجة **كأنه** **والاشكال** **المفصل** **اي**  
 لخاصة مما ذكرنا **لانه** **اذا** **احولنا** **نسبة** **الحجب** **الى** **الموضوع**  
**في** **القضية** **المطلوبة** **بنوتنا** **وانتفا** **واردنا** **كسرها** **بالقياس** **ويضا**  
 بين ذلك الموضوع والحجب **ما** **يعلم** **انما** **على** **كل** **واحد** **منها** **اي**

ما يعلم حالة بالسببة الي كل شيء ان الموضوع هو المحمول ثابت له او  
 بالعكس او ان احدها ثابت له وهو ثابت للآخر والمراد جعله  
 في الوسط العرفي بينهما بالنسبة في الملاحظة او التدرج  
 بالحفظ والحاصل اننا لاحظنا تارة مع الموضوع فجعله موضوعا  
 له او معولا عليه وتارة مع المحمول كذلك **استقصا بالنسبة اي**  
 طلبا للعلم بالنسبة **المحمولة المطلقة من النسبة العلم مترددة**  
 انه اذا فعلنا ذلك على وجه مخصوصة بذكورية وعلية النسبة  
 المحمولة وفيما ذكرنا فائدة جليلة فعليه بفهمها وحفظها وفي  
 الابداد بالنسبة في القياس الافتراضي ان يكون احد طرفي  
 احد المعنيين ما كان محمولا عليه في المطلوب احد طرفي الاخر  
 ما كان محمولا به فيه والطرف الاخر من طرفيها امرا واحدا وسيجي  
 بيان المناسبة في الاستدلال واذا اتقوا انه لا بد من توسط طرف  
 طرفي المطلوب فلا تخلوا من ان يجعله موضوعا لهما او محمولا لهما  
 موضوعا للتاني او بالعكس ولا يمكن وجه اخر فلا يكون الاشكال  
 الا ابعده **فان كان الاوسط اي الامر الثالث محمولا لا محمولا**

في هذا الموضع  
 انما هو في موضوع  
 في موضوع

موضوع

ان الموضوع المطلوب **وسمى في كبرى اي** هو المطلوب  
 لانه اذا حصل الانسان جسم فوجدنا في وسطنا ما كان  
 انما هو بالنسبة اليه كونه اقل من جسمه فارة محمولا لان  
 وان موضوع الجسم فلهذا الانسان حيوان وكذا حيوان  
 جسم انما هو لان الانسان جسم **وهو العلم والقابض**  
 الواقع على كل ما في العلم العلم وهو كونه في العلم  
 الموضوع في الوسط ومنه في المحمول في الموضوع في الوسط  
 بلا حكمة وفيه الوسط الحقيقي **الشيء بالشيء** يستدركه  
 وحواشي **وسمى العلم** التلقائية فعل ما يمكن ان يتدبر  
 صحت عليه والافلا انما هو عليه وفيه نظير لانه القياسات  
 الاستثنائية ايضا يدور في الاشياء فان ثابت به حكم فلا حاجة  
 الى ملاحظة الشكل الاولي والحق عليه ويكون الجواب  
 لان الملاحظة والحياتية كونه في العلم والحق عليه  
 موافقة العلم الصحيح والاحتمال فيكون ان يكون في العلم  
 للضائق **وهو السج بالذات** من بين الاشياء المتداوية

المصنوع المحتاج **بما** بيان **واي** وهو **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه**  
 لتقوم **بشيء** **مما** **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه**  
 الآخر **الذي** **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه**  
 فيكون **بشيء** **مما** **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه**  
 منها **بالضرورة** **بما** **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه**  
 من **بشيء** **مما** **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه**  
 والآخر **بشيء** **مما** **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه**  
 بل **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه**  
 انما **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه**  
 منها **لا** **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه**  
 ان **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه**  
 فان **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه**  
 ما **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه**  
 والبواقي **انما** **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه**  
 غير **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه**

موضوع

موضوع الاصغر محمول الأكبر فيكون موضوع المطلوب محمول  
 الاوسط ومحموله موضوعه **فهو الشكل الذي** **يقول** **كل** **انسان**  
**حيوان** **والشيء** **من** **الانسان** **بالانسان** **بعض** **الحيوان** **ليس** **بغير** **شيء**  
 وقد وسطنا الانسان بين الحيوان والفرس **انما** **يحتاج** **إليه**  
 الدببة **والدابة** **التي** **تحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه**  
**كان** **محتملا** **فكون** **محتملا** **في** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه**  
**الشكل** **الثاني** **يقول** **كل** **انسان** **حيوان** **والشيء** **من** **الحيوان** **ليس** **بغير** **شيء**  
**من** **الانسان** **محتملا** **انما** **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه**  
 او **شرفها** **لا** **استقامتها** **على** **الموضوع** **الاشرف** **ان** **كان** **الوسط** **موضوعا**  
**لشيء** **فكون** **موضوعا** **في** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه**  
**حيوان** **والشيء** **من** **الانسان** **بغير** **شيء** **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه**  
 وانما **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه** **الشيء** **الذي** **يحتاج** **إليه**  
 يحس **بالحليات** **الصرفية** **ويكون** **قياس** **الركب** **من** **الشرطيات** **للمنه**  
 على ما ذكره **بديل** **الموضوع** **والحيول** **بالمقدم** **والثاني** **وجعل**  
 الوسط **ثان** **مقدم** **وكان** **بالباو** **أما** **الركب** **من** **الجمعية** **والشرطية**

يحتاج معرفة لا تفصيل ستر فيه في الكتب المطولة ان  
 تالله تعالى هذا وقد عرفت ان القياس يجب ان يكون فيه  
 جد وسط لمكرر والمعاد بوجوب ان تعتر امر في كل القضية  
 سواء كان المراد منه في الموضعين واحدا وفي موضع الفهم  
 وفي موضع اخر افراده فلا يرد ان الوسيط في الشكل الاول  
 والواجب غير مكرر الاختلاف ما يرد منه في المعنيين فليدبر  
**فصل** من فيه شرائط الانتاج ونتاج الضروب اعلم ان  
 حاصل القياس على ما عرفت ان يكون حكما مستورا كان في طرف  
 بحيث يلزم منها حكم اخرين الطرفين الاخرين وليس كل حكمين  
 مستورين في وسط قياسا مستلزما لحكمين الاخرين بل اذا  
 كانتا وجهي مخصوص من الكلية والحزبية والاحجاب واللبس  
 وكذا الاستلزامان جهة معينة الا اذا كان على جهة معينة واذا  
 استلزمنا حكما فلا يلزم الاحكام معين على احد الانواع فلا بد من  
 بيان ما كان ملزوما وقياسا ما كان لان ما لم يجد لياقي مراد  
 الاكتساب لهذا النوع ولا يقع في الخطا ثم انه قد مر ان الطبقة

لا اعتبار لها وكذا التجسية ولو اعتبرت التجسية فهي كالكلية  
 والمهمة للحزبية فلا حاجة الى العرض المحصورات  
 واختلاف المحصورات اما بحسب الجهة او بحسب الاحجاب  
 والسلب او بحسب الكلية والحزبية فلا بد من شروط الانتاج  
 والجهة بحسب الامور الثلاثة لكن المصنف ترك بيان شروطها  
 بحسب الجهة للاشكال والصعوبة على المتبدي فتبعه ونقص  
 لشروطها بحسب التجسية والكلية وتوضيح ان شاء الله تعالى حق  
 الموضع فنقول كل شي حاصل من قضيتين محصورتين مستورين  
 مع قطع النظر عن جهة الاحتمال فعلا الاستدلال متروضا لان  
 الصغرى اما موجبة كلية والبرى مثلا او موجبة جزئية واسالة  
 كلية او جزئية فكل اربع صور واما موجبة جزئية والبرى  
 على احد الوجوه واما سالبة كلية والبرى كذلك واما سالبة جزئية  
 والبرى كذلك فهذه ستة عشر لا غير **بشرط في الانتاج الاول**  
 اي في كونه قياسا مستلزما للبيان نتيجة امر ان **اجاب الصغرى**  
**وكلمة البرى** يعني ان تكون الصغرى موجبة كلية او جزئية والبرى

كلية سائلة او موجبة وذلك لان حاصل الشك الاول الحكم على افراد  
 الاصغر بالوسط وعلى افراد الوسط بالخاصة يلزم منه ان  
 افراد الاصغر كذلك لا ينبغي انه يلزم ذلك الاشرطين الاولين  
 يكون الحكم في الاول بان فرد الاصغر يصدق عليه الاوسط **النتيجة**  
**2 الاوسط** ويعبر فردا له اذ لو حكم بان لا يصدق عليه يلزم  
 الحكم على الاوسط حكم على الاصغر فانه يصدق لا يتصور للمجرى بان  
 انسان جسم مع انه يصدق بالسن المحرر جسم وكذا يصدق الاول مع لا  
 الانسان بجوارده ويصدق بالسن المحرر بجوارده ومن عليها السالبة الجزئية وقد  
 مد ان اللزوم اذا تحلفت في مادة فقد اشغ اللزوم بالذات الثاني  
 ان يكون الحكم محولا المطلوب على جميع افراد الاوسط اذ لو حكم  
 على بعض بمقتل ان يكون الاصغر عند ذلك البعض فلا يلزم من هذا  
 الحكم على هذا البعض حكم على الاصغر واليه اشار بقوله **وتفيد**  
**الحكم منه اليه** اي يلزم من الحكم على الاوسط الحكم على الاصغر  
 واستدل بان ادا حكمنا بان لا يتصور من الاصغر حيوان مثلا وكل  
 ما ليس بحيوان فهو اكبر من الحيوان ان كل الاصغر اكبر من الحيوان

سائلة  
 بحيوان

بحيث ان سائلة اجيب بان الموضوع في البري سائلة  
 لان الحيوان فلا يتصور له ان يكون سائلا او لا اذا كان  
 المحرك في البري بالبري الحيوان يكون المحرك فلا يصرف هو  
 ليس بحيوان روح يكون موجبة ذلك ان يتصور الحكم لم يقتضوا  
 الا الحكم على البعض في البري والكم لا يحال المحرك في البري  
 سائلة الموضوع لا يصدق ولا يصدق عليه ذلك الذي في الموضوع  
 وقلة الاستدلال وقلة القواعد والصدق في السالبة لا يمنع  
 احدي المراتب الاصح بان يكونا فمقتضواها بالظنية وان  
 كان يصح انما عين الاصل سائلة الموضوع فليكن مقتضاها  
 لا يصدق بالخاصة **والاوسط** الاموال فلا يكون **النتيجة**  
**منه** اي من الشك الاول **الاوسط** هو الموضوع في البري  
 الموجبة الظنية مع البري السائلة الظنية او الموجبة الظنية الصغرى  
 الموجبة الجزئية مع البري السائلة الظنية او الموجبة الظنية وكذا  
 ذكر الشرائط الاربعة التي لا بد من ايج اي صيغة **موجب**  
 الشك الاول **النتيجة** اي عين حرة في موضوع الموجبة



تحقق الأكبر تالي النتيجة ونقول في المركب الترطية والجلية  
 كما كان انسانا فهو حيوان وكل حيوان جم ينج كما ما كان انسانا  
 فهو جم وقوله في هذا الشكل اشكال المركب ووجهه وهو  
 ان الاصغر اذا كان افراد الاوسط فالحكم بان جميع الاوسط  
 كذا وهو المركب اما يعلم اذا علم ان افراد الاصغر او ليس به  
 فالعلم بالمركب يتوقف على العلم على النتيجة فلو كانت النتيجة متفانية  
 من العيان كان الشيء معلوما قبل العلم به وهو محال ولا يمكن الاستدلال  
 واللب بطريق الشكل الاول والجواب ان النتيجة هي الحكم  
 على الاصغر بخصوصية اي حين لا يحظر مفصلا ممتازا غفيرا  
 والذي حكم على افراد الاوسط مجالا ونعلم ان العلم بكل اوسط  
 كذا يتوقف على العلم بكل افراد الاوسط فلو كان العلم  
 الكلية ضرورة ولو لاحظنا ان فردا بخصوصية لم يعلم حاله لانه لم  
 يلاحظ انه بخصوصية فردا في العلم بالذي يتوقف  
 على ملاحظه الافراد بوجه عام اي على سبيل الاجراء العلم  
 بالنتيجة هو معرفة حال الافراد بخصوصية فلا استحالته على استناد

ز

الاولى فليست كذلك **ولا يتصور ان يكون الانسان كونه قياسا**  
**ومستلزما لحيوة مخصوصة لانه اختلاف مقدمتها** اي  
 كونه قياسا ان يكون احياءا موصوفة بالذات والقياس بالذات ولا تكونان  
 موجبتين ولا ساليتين لان ما قبل الشكل الثاني ان الحكم بامر على  
 مجموع به على اخصه يلزم منها الحكم باحداهما على الآخر فلا يمكن  
 ان يكون موجبتين او ساليتين لانهما لا يمكن ان يكونا حكم بخصوصية  
 من نوعها الحيوان ان يكون امرا التاميين وان يتبع امرها  
 ولا يصدق بين المتباينين حكم التاميين نحو كل انسان حيوان  
 وكل فرد حيوان او لا يتصور الانسان مجز واما من التاميين مجز  
 ولا يصدق الا على التاميين عن الانسان والانيب امر المتساويين  
 وان يتبعها ولا يصدق حكم بين المتساويين الا بالاثبات فيقول  
 كل انسان متحرك وكل ناطق متحرك ولا يتصور الانسان مجز ولا يصدق  
 الناطق مجز ولا يصدق الا بالاثبات الناطق للانسان فاذا صدق الناطق  
 تارة ولا يصدق بين الاصغر والاكبر الا باللب وبانه امر  
 ولا يصدق بين الايجاب علم ان صدق الاستلزام لانهما متساويان



كل اصغر واسط ولا شيء من الاوسط باكر فيصدق صغري وهي احدي  
ضروب الشك الاول المتبع بداهة تلك السجحة فيصدق المطلوب  
وحاصل الدليل انه كلما صدق القياس صدق عكس كراه وكما صدق  
عكسها قياس فتدفع للسجحة بداهة فكلما صدق القياس صدق قياسه  
نتيج لها وكما صدق شك كذلك صدقت تلك السجحة فكلما صدق  
القياس صدقت تلك السجحة وهذا معنى رد الشك الى الشك الاول  
ليعلم الانتياج فادركه وفسر عليه الامثلة الآتية **وكما عكس وهو الثاني**  
اي الضرب الثاني صغري سائلة كلية وكبرى موجبة كلية تتبع سائلة  
عليه نحو لا شيء من الاصغر واسط وكل اكبر واسط يلحق لا شيء من الاصغر  
باكر لانه كلما صدق الصغري صدق عكسه فاذا جعلناه كبرى وكبرى  
القياس صغري يتحقق قياس على الشك الاول هكذا اكل الاوسط  
باصغر فيصدق ولا شيء من الاكبر باصغر فيصدق عكسه وهو المطلوب  
فحاصل الدليل كلما صدق القياس صدق عكس الصغري وكما صدق  
عكسه صدق الشك المتبع لعكس المطلوب وبداهة كلما صدق شك  
كذلك صدق عكس المطلوب وكما صدق عكسه صدق المطلوب لان

فكلا

فكلا صدق القياس صدق المطلوب الضرب الثالث الصغري الموجبة  
للموجبة مع الكبرى السائلة الكلية والعلوية سائلة جزئية تقول بعض  
بعض لحيوان انسان ولا شيء من الغزيرين انسان وليس بعض لحيوان  
لغزيرين لانه لو صدق الكبرى لصدق عكسه وحصل منه ومن صغري القياس  
ما يبيح المطلق في الضرب الاول فتدركه ولذا ان تعيد الاشكال السابق  
ها هنا يوجد اخر وتقول اذا كان هذا الضرب متبعاً يلزم ان  
تكون السائلة الكلية مع الموجبة الجزئية وقد مر انها غير متسجمة وذلك  
لانا نقول كلما صدق هذا الضرب المتبع بتقديم وتأخير كما مر  
وسيجي كلما صدق هذا الضرب صدقت سجحة فيصدق كلما صدق صدقت  
تلك السجحة وعكسها عكسها فيما مستحاج لها ولعلها الغيا واول  
صح ذلك كان كل قياس يدعي الى الشك الاول يلحق بالسجحة لانه كلما  
صدق الشك الاول صدقت سجحة ومووط بداهة ووفقاً وقد  
استرت الى حل الاشكال وقد فوجئنا فاعلم انه لا يكفي انتاج شك او ضرورة  
بل سجة مجردة ومن المنتمين اياها على اي وجه كانتا عليه بل لا بد  
مع ذلك ان يكون موضوعها فيما قد صغري ومحوها فيما كبرى

وعلى هذا فصيحة الضرب الثالث حمل باقي السالبة الجزئية فلا يكون  
 نتيجة لما قلنا وان استلزمه في الصديق بل نتيجة حمل ما في الوجهة  
 واما على بصحة الضرب الثالث فهو وان تصور حمل ثمانية الوجهة  
 الان نتيجة الضرب الثالث سالبة جزئية وقد مر انما الانعكاس  
 فلا يثبت الاستلزام فان قلت فعمل هذا لا يبيد مجرد الأدلة المذكورة  
 انما يحتاج القياسات قلت انما لم تذكر الالتيان الاستلزام وبما في  
 القود معلوم من الخارج فتركوها للوضوح في ان السالبة الجزئية  
 من العرفية الخاصة والمشرطة الخاصة تتعلق فيلزم احتياج ما  
 ذكرناه ولكن الجواب بان الحكم بالسبوق على غالب العضايا او نحو  
 قطع المنظر عن اجزاء فاحفظ ذلك فانه قليل السع لير النفع و  
 للكمام مرتبة اخرى يتحقق تحقيقا زيادة تامل فاسأل والله الوفي  
 الضرب الرابع **الصغرى السالبة العجزية مع الكبرى الموجبة الكلية**  
**والصغرى سالبة تحصيلية** نحو لم يولد بعض الحيوان بعشري وكلها فرس  
 فليس بعض الحيوان بعشري بما هبل ولا يمكن رده على الشكل الاول  
 لان صغرى لا تتعلق وهي لا تتعلق وكذا انعكس كبرية البروتية الشكل

الاولية صغرى جزئية وكذا علق لير جزئية فثبت انما جيبين وانما  
 في نتيجة بالانterior وهذا ان تقول ان لم يولد في النجاة عند صغرى  
 القياسات لصدق تبيينها على ما مر من انما جيبين احد العكسين صغرى  
 الاخرى كالمصدق نتيجة اصلها صغرى صغرى القياسات سالبة ادلة  
 فثبت النتيجة مع صدق القياسات وهو الوجهة كلية سالبة القياسات  
 فيعمل من انما جيبين الى كبرية القياسات فيشكل في الادلة النتيجة بباقية  
 هذا كل حيوان صاهل وكل صاهل فرس فيثبت في كل حيوان فرس  
 وانما صدق ذلك لم يصدق صغرى القياسات سالبة لغيره لكن الصغرى  
 صادقة عند صدق القياسات البينة واللازم صدق البينة وكذا به فتكون  
 النتيجة صادقة لا يستلزم ان عدم التالي يستلزم لعدم المقدم فاصل  
 الدليل لولم يصدق المطلوب مع صدق القياسات لصدق تبيينها لورقة  
 تبيينها لم يصدق الصغرى مع صدق القياسات لكن صادقة جيبية وكذا  
 المطلوب وقد يقال فلهذا لم يصدق النتيجة مع صدق القياسات لصدق  
 الصغرى لكن صادقة فلهذا المطلوب فاحفظ **فقد علم ان الشكل**  
**الثاني قد يفسر الا السالبة جزئية السالبة العجزية** لا يفسر النتيجة بوجوب كلية ولا يفسر



التحصيل فليدرك **ثلاثة** من الضروب المنتجة وهي ما ترتب في الكبر  
**يسبح الايجاب الجزئي** لا الخلل لان احاصلها اثبات امرين  
 لثالث فيلزم ان يكون الثالث فردا لها فيلزم نبوت احدها  
 للآخر ولجوذا ان يكون لاحد او لغيرها فمفروضه لا يكون للآخر  
 فلا يلزم اثبات احدهما للجميع افراد الآخر **ثلاثة** من تلك الضروب  
**يسبح السلب الجزئي** لا السلب الخلل ولا الايجاب وهي ما ترتب  
 من الكبري السالبة لان احاصلها نبوت احد الامرين لثالث  
 بعضها وسلب الآخر عنه فيلزم ان لا يمتنعان في ذلك الشيء  
 فيكون احدهما مسلوبا عن الآخر في هذه وتخيّل ان يمتنعان  
 في موضع اخر وان لا يمتنعان فلا يمتنعان ايجابا ولا سلبا ولعل  
 الفطن يعرف بذلك الوجه العليق اذ له اشراج الضروب لثبات  
 تسع القوم ووضوح من امثالهم **فالي** اي التلخيص **الذي يتبع الايجاب**  
 الاول منها **الموجبات الخلقية** نحو كل اوسط اصغر وكل اوسط  
 الذي يتبع بعض الاصغر الكبري الكلية لجوان ان يكون الاصغر اعم  
 نحو كل حيوان نجم وكل حيوان مائي فلا يتبع الايجاب الكلي

وانما يسبح الجزئي لانه سلك الصغري بنفع الاوسط  
 ويسبح مع كبري القياس بطريق التخل الاول المطلوب فكما  
 ثبت القياس ثبت عكس صفرايه وكما ثبت علمها ثبت المطلوب  
**و الثاني الموجبة الخبرية مع الموجبة الكلية** نحو بعض الاوسط  
 اصغر وكل اوسط اكبر يسبح مامر لان الصغري سلك بنفها ويسبح  
 المطلوب كما تقدم الثالث عكس اي المعكرو الموجبة الكلية مع  
 الكبري الموجبة الجزئية نحو كل الاوسط اصغر وبعض الاوسط اكبر يسبح  
 مامر بان الذي سلك بعض الاكبر اوسط يسبح مع صغر القياس  
 اذا حصلنا ما كبري ببعض الاكبر اصغر ويتعلق بالمطلوب فلو ثبت  
 القياس ثبت عكس لبرايه فيثبت ما يتعلق بالمطلوب فثبت المطلوب  
**و الثالثة التي تتبع السلب** اي سلب الاكبر من بعض الاصغر الاول  
 منها **الموجبة الكلية مع السالبة الكلية** نحو كل انسان حيوان ولا شيء  
 الانسان لغري يسبح لبس بعض الحيوان لغري لان الصغري سلك  
 بعض الحيوان انسان ومع الكبري يسبح المط ولا يسبح السلب الخلل  
 لجوان ان يكون الاصغر اعم كاي المثال المذكور فلا يسبح لاني لحيوان

تقريب **و** الثاني الصغرى الموجبة الكلية مع السالبة الخدية  
تقول كل الاوسط اصغر وليس بعض الاوسط باكر من بعض ليس بعض  
الاصغر باكر ولا يمكن الدخول الاول على المتهود لان كبرى القياس  
لم تكن لها وفي ما تصح الكبرى الاولى وصغرة فياخذ بطريق اخر  
كما بداني فارق فان تقبض السحبة هو الموجبة الكلية يجعله كبرى  
لصغرى القياس بل يصح بعض الكبرى فلو تبين تقبض السحبة يطلب  
الكبرى الى اخر ما مر فذكر **و** الثالث **عكسه** اي الموجبة الخدية  
مع السالبة الكلية نحو بعض الاوسط اصغر ولا يصح الاوسط باكر  
ينصح ليس بعض الاصغر باكر لان الصغرى يغلب بعض الاوسط  
اوسط وينصح مع الكبرى المطلوب وللقوم طريق اخر في ابيات  
الاشجار نتاج عليك ان تعرفه كي لا يفتوت عندك وها انا اذكر  
سابعاً في التوضيح ولهذا اسين لك في صوغ مخصوصة فاقول  
فيما نحن فيه صغرى القياس ليلزم كلين لان هذا البعض الذي  
هو اصغر كله وكله اصغر ما الاول فلا تافضاه اوسطاً واما  
الثاني فيقتضي كل الاصغر عليه فيظم الكلية الاولى الى كبرى القياس

فقول

تقول كل شيء غير لا حجة الاوسط ولا غير الاوسط الا كبرى القياس  
لان كبرى القياس لا كبرى القياس مع هذه السالبة الكلية اتان كل شيء  
اصغر ولا يصح منه باكر مع ليس بعض الاوسط باكر من بعض ليس بعض  
ولا يمكن الدخول الاول على المتهود لان كبرى القياس لم تكن لها  
وفي ما تصح الكبرى الاولى وصغرة فياخذ بطريق اخر كما بداني  
فارق فان تقبض السحبة هو الموجبة الكلية يجعله كبرى لصغرى  
القياس بل يصح بعض الكبرى فلو تبين تقبض السحبة يطلب الكبرى  
الى اخر ما مر فذكر **و** الثالث **عكسه** اي الموجبة الخدية مع  
السالبة الكلية نحو بعض الاوسط اصغر ولا يصح الاوسط باكر  
ينصح ليس بعض الاصغر باكر لان الصغرى يغلب بعض الاوسط اوسط  
وينصح مع الكبرى المطلوب وللقوم طريق اخر في ابيات الاشجار  
نتاج عليك ان تعرفه كي لا يفتوت عندك وها انا اذكر سابعاً في  
التوضيح ولهذا اسين لك في صوغ مخصوصة فاقول فيما نحن فيه  
صغرى القياس ليلزم كلين لان هذا البعض الذي هو اصغر كله وكله  
اصغر ما الاول فلا تافضاه اوسطاً واما الثاني فيقتضي كل الاصغر  
عليه فيظم الكلية الاولى الى كبرى القياس



حيوان وكل ناطق انما يبيع بعض الحيوان ناطق لانه اذا  
 قدت المقدس لانه قدس او قدس احدا قالوا قدس قدس  
 حاله وقد قدس الذي يبيع الطل الاول موجبة على تعلل  
 المطلوب فقد كمل ولا يقبل الكلمة على الراجح الا ان كان  
 الموجبة على الموجبة موجبة على الموجبة وعلى الموجبة  
 الكون يبيع من الاصل اليك اذا قدس الذي يبيع من الموجبة  
 الا ان كان قدس على الموجبة الثالثة سابعة على الموجبة  
 على الموجبة من الموجبة لا يبيع على الموجبة لا يبيع  
 لا يبيع على الموجبة لا يبيع على الموجبة لا يبيع على الموجبة  
 موجبة على الموجبة لا يبيع على الموجبة لا يبيع على الموجبة  
 قدس على الموجبة لا يبيع على الموجبة لا يبيع على الموجبة  
 الموجبة لا يبيع على الموجبة لا يبيع على الموجبة لا يبيع على الموجبة  
 الموجبة لا يبيع على الموجبة لا يبيع على الموجبة لا يبيع على الموجبة

المقدس

المقدس كما قد قدس الرتيب وتارة تعلل المقدس واعلم  
 ان ما من التسمية وغير اعتدوا السلب الجلي مع اليجاب الجلي  
 واليجاب الجلي مع السلب الجلي وبالعقل ان عدم اعتبار هاتين  
 على ان السالبة الجزية لا تعلل اذ لو اعتبر لاعتكسا يبيع الاول  
 تعلل الرتيب ثم الموجبة وان في تعلل الذي لم يلد الى الشكل  
 الثالث والثالث تعلل الصغرى لم يرد الى الشكل الثاني فليدبر  
 تعرف وقد قدس ان السالبة الجزية من الخاصية تعلل فتوا  
 المسطوح جعلوا الضروب ثمانية واقول لا يخفى انه قد ينتج في الشكل  
 الثالث السلب الجلي مع الموجبة تعلل الذي ثم الرتيب يبيع ما  
 يعلل من المطلوب والسالبة الجزية مع الموجبة الكلية تعلل  
 الترتيب يبيع ضرب اخذ ما تعلل الى المطلوب وفي الشكل  
 الثاني السلب الجلي مع اليجاب الجلي تعلل الصغرى ثم الرتيب  
 يبيع ما تعلل اليه واليجاب الجلي مع السلب الجلي تعلل  
 الترتيب يبيع ضرب ما تعلل اليه بل في الشكل الاول يلزم  
 ان يبيع السلب الجلي مع الموجبة تعلل المقدس ثم الرتيب

السجدة الا انها غير لغوية الانباج فمثل سترابط الحجاب الصمري  
 في الاول والثالث وطلب البري الاول والثاني وباله وافوا  
 العموم في الثلاثة وخصت للغير والحقيق بالبالغ ولعل ذلك  
 لعدم اعتبار انعكاس السالبة الخفية ليدركه نظر الى الغا  
 وحفظ العموم القواعد بقدر الامكان وليست ملجدة او ما ذكر  
 المصنف انها هو الترويض بحسب الكم واللفظ يعني لفظ التبع  
 الاميل الترويض وان جاز ان لا يتبع معاً لفقد شرط بحسب  
 الحجة فان قلت كيف حكم بانياج هذا الضرب مع انها قد لا  
 تتبع وكيف لا يتبع وقد البرهان عليه قلت يجوز ان يكون  
 المراد انها لم استحسب لا يتبع منها الا هذه وفيه نظر والافهم  
 ان المراد انها تسبح عند وجود سترابط الحجة واما قطع  
 النظر عنها والبراهين المذكورة المحزوي عند ملاحظة الحجة  
 وقطع الترويض بحسبها فانهم وان اعترض على السالبة الخفية  
 ايضا فتفاوت الاشاج والتاويل ما مد وقد ظهر انه لا يظهر الا  
 المعجزة الترابط والناسخ بحسب الحجة ايضا الا ان المصنف تركها للاعلان

ما ينبغي ان يحفظ ان النتيجة بالعبارة لا تحت مقدمتي القياس **فصل**  
 القياس **الاستثنائي** على ما عرفت **قد يتركب من قضيتين** واخرى  
 جملة وشروطية بينهما بنوت المقدم او عدم الثاني ليلزم بنوت  
 الثاني او عدم المقدم وهو سمي قياساً اتصالاً **وبشرط حديد ان يكون**  
**المقتضى موجبة** اذ لو كانت سالبة يكون الحكم بعدم اللزوم فلا  
 يلزم بشي مما دلل جواز ان يحقق الطرفين معاً وان ينبغي كل منهما  
 وبسبب الاخر فلا يعلم حكم مخصوص وان يكون **لزامية** بحكم العقل  
 باللزوم لعلاقة عقلية تعني اللزوم اذ لو كانت انفاقية لا تكون  
 فيها علاقة يعرف بها العقل اللزوم ولا يتحقق القياس ولم يكن  
 المستلذاً ان المعصوم من القياس ان تلبس منه مجهول وهو في حق  
 فيه وجود احد الطرفين او عدمه ولولا العلاقة لم يعرف الاتصال  
 الابان فيظهر الى الواقع فيعلم وجودهما معاً فالشرطية انما يعلم  
 بالعلم بالطرفين فلا يمكن ان يحيل منها العلم باحد الطرفين  
 واللازم تقدم النبي على نفسه ولو كانت لزومية تعرفت فلا  
 العلاقة الاتصال لم تبد باحد الطرفين على الاخر واقول يمكن

الناقته فيه لان الحكم في الشوطية بسوت الثاني على تقدير  
تبوت المقدم بالعمول فمن الجائز ان يعلم انه اذا تحقق ذلك تحقق  
الحرز من غير ان يكون بينهما علاقة عقلية لانا النظر الى الواقع بل من كاشفة  
واجاز من نظن او يتيقن صدقه او نحوها ثم يعلم وجود احداهما  
موجود الاخر وما تقدر عندهم ان الاتفاقية لا تقدر الا في المصادق  
في حين المنبع وما ذكر في معرض الدليل لاح من انظر فلنا ما  
ليظهر الجواب وان يكون احدي مقدمتي اي المتصلة او العفة  
التالية بحكمة كانت او شوطية **كلمة** يكون الحكم فيها في جميع الادوات  
واوضاع على ما عرفت فكلية الجملة هنا على معنى كلمة الترطبات  
فلا نفعل وانا شرط ذلك ان لو كاننا حرسين لجاز ان يكون اللزوم  
في بعض الاوقات والحالات وتبوت المقدم في وقت او حال  
اخرى فلا يلزم تبوت الاخر واما اذا كانت الاولى كلية وتبوت  
المقدم في وقت وحال يلزم تبوت الثاني لتبوت اللزوم في  
ذلك الوقت في ضمن الجملة ولذا اذا ثبت اللزوم في وقت حال لم يعلم  
تبوت المقدم كليا لان اوقات التبوت وقت اللزوم في جملة  
عرفت فصور عبارة الحق وتوضيحها فان قلت اذا ثبت اللزوم

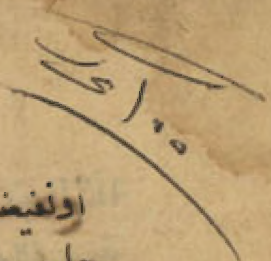
في وقت ثم حلت تبوت المقدم في ذلك الوقت يلزم تبوت  
الاخر **كلمة** في جميع الاحوال لان من جملة ادلة المتعلق بضميمة  
بل جملة ادلة ضمنية على ان تبوت ضمنية الترطبات وان كان  
الكلمة في المحذورات وان الضمنية ان اعترفت وبها في قول الكلية  
ولا حاجة الى الاستحالة فكذلك في شرح التسمية الحازي وانا  
اعلم ان الترويض المذكور **كلمة** **بلا** **عن** **موضع** **القول** **في** **الحكم** **بشروط**  
**وضع** **المتعلق** **بموضع** **المتعلق** **اي** **الحكم** **بعد** **حقيقة** **وضع** **المقدم** **يعني**  
ان حاصل التوافق في الحكم تبوت مقدم شوطية بل يلزم تبوت  
ثانها او مقدم ثانها بل يلزم عدم المقدم ولولا الشروط لم يتحقق  
ذلك **كلمة** **بلا** **عن** **موضع** **القول** **في** **الحكم** **بشروط** **بلا** **عن** **موضع** **القول** **في** **الحكم** **بشروط**  
انعمي وجد المقدم وجد الثاني وتبوت ان المقدم مجرد علم  
بما احق له الثاني ان وجد وكذا تبوت ان الثاني لم يتحقق  
يعلم ان المقدم غير ثابت المتعلق الثاني وتبوت المقدم لم يكن  
نتيجه اللزوم فلا يثبت في اللزوم ذلك من الجائز ان تحقيق اللزوم  
مع الله يؤخذ بالثابت بدون المقدم بل يكون لا يحال لم الحكم



المتماثلين **رفع الاخر تارة وبالعكس** اي يلزم من الحكم بعد اجدها  
 بقوت الاخر تارة والاخرى سئلزم من كل الامرين كالامرين  
 تارة **عليها ما يبي تفصيله** فافهم ذلك ولولا الشروط المذكورة  
 لم يتحقق ذلك كما عرفت فلا يتحقق القياس لان حاصلة اثبات  
 المتماثلين بين الشين واحكم يتحقق احدها يلزم عدم الاخر  
 او بالعكس ثم لا يخفى انه اذا انفصل شي عن شي يلزم انفصال الاخر  
 الاول ايضا والا اجتماعهما فلا انفصال فلو ثبت الحكم لاحدهما ثبت  
 الاخر بخلاف الاتصال **فان كانت حقيقة** معروفة انها لا انفصال  
 ولا يثبت بان **معنا نتج فيها اي في تلك القضية** **الرفع الوضع بالعكس**  
 اي ثبتت المفصلة ثم حكم بان احدها ثابت يلزم قطعاً عدم الاخر  
 والا يتحقق معاً فلا يكون الانفصال في الصدق تاباً ولو حكم  
 بعدم احدها يلزم قطعاً بقوت الاخر والا لكانا معاً فلا ثبت  
 الانفصال في الكذب في القياس بل يثبت الحقيقة يمكن  
 استنتاج الرابع نتائج بحسب المواد فتعال لكن لم يثبت الاول  
 فثبت الثاني او ثبت الاول فلم يثبت الثاني او ثبت فلم يثبت الاول

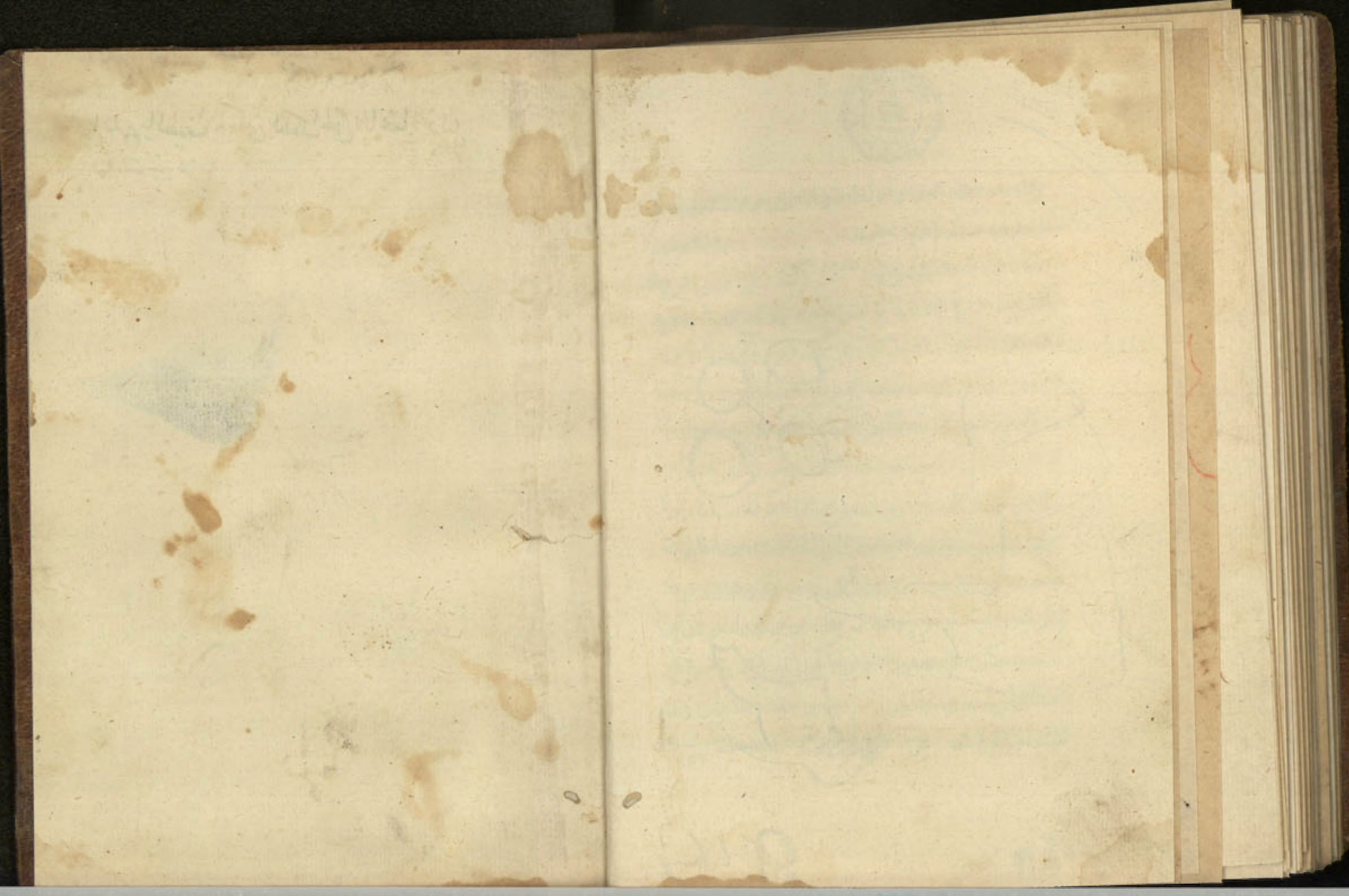


اولم يثبت الثاني فثبت الاول **وان كانت المفصلة ما نتج**  
 معروفة انها لا يتحققان معاً **الرفع الوضع بالرفع** اي يلزم من  
 ثبوت المفصلة والحكم بان **فلا يتحقق عدم الاخر** فلا يتحقق  
 الاخر لا يتحققان فلا يمنع الجمع **عليها اي في تلك القضية** **الرفع الوضع بالرفع** اي لا يلزم  
 من عدم تحقق احدهما تحقق الاخر **فلا يتحقق** وان كان لا  
 تالفة للكل بان يثبت بالعدم تحقق الثاني لا يتحقق احدها  
 وعدم الاخر ومنع الجمع لا ينافي ذلك فلا يثبت ان يرفع القياس  
 الاخرى المعكبين عدم تحقق الاول وعدم تحقق الثاني  
**وان كانت حادثة** **الحق اي معروفة** **الرفع الوضع بالرفع** اي لا يتحققان معاً **كان**  
**احداهما حادثة** **الحق اي يلزم** **المفصلة** **والحكم** **بعد** **تحقق**  
 احدهما تحقق الاخر **ان لو لم يتحقق** **لا يتحقق** **لا يتحقق** **لا يتحقق**  
 من تحقق احدها عدم الاخر **فلا يتحقق** **الرفع الوضع بالرفع** اي لا يتحققان  
 ولا تتحقق الثاني لا يتحقق احدها **فلا يتحقق** **الرفع الوضع بالرفع** اي لا يتحققان  
 الا ثبوت الاول وثبوت الثاني ولعلنا عرفت ما تقدم ان المتماثلين  
 بين المطلوب وبين القضية في علم استغنائها ان يكون المطلوب



402





اللهم يا لطيف، كفى بطمك الحقى انا محتاج دليل  
وانت عنى عزيز

اللهم يا لطيف، كنى بطعمك الحقى انا محتاج دليل  
وانت غنى عزيز